جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٥٨٤)

تطور الصادرات السلعية المصرية
وتحليل العوامل المسئولة عنها
وسياسات تنميتها

اعداد

دكتور حسين محمد صالح

ابريل ١٩٩٥

معهد التخطيط القومـــى

تطور الصادرات السلعية المصرية
وتحليل العوامل المسئولة عنها
وسياسات تنميتها

دكتور حسين محمد صالح

أبريل ١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــات

تمهيد -

١- تطور الصادرات السلعية ٥

١-١ تطور هيكل الصادرات السلعية ٥

١-٢ تطور الميزان التجارى ٧

٢- تطور الصادرات الزراعية ١٢

٢-١ العلاقة بين الصادرات الزراعية والانتاج الزراعى ١٣

٢-٢ معوقات الصادرات الزراعية ١٥

٢-٣ تحليل العوامل المؤثرة فى أهم الصادرات الزراعية ١٦

٢-٣-١ صادرات القطن الخام ١٧

٢-٣-٢ صادرات الأرز المبيض ٢١

٢-٣-٣ صادرات البصل الطازج ٢٤

٢-٣-٤ صادرات الفاكهة ٢٧

٢-٣-٥ صادرات الخضر ٢٩

٢-٣-٦ صادرات زراعية غير تقليدية ٣١

٢-٤ تأثير الجات على الصادرات الزراعية المصرية ٣٥

٣- تطور الصادرات الصناعية ٤٠

٣-١ العلاقة بين الصادرات الصناعية والانتاج الصناعى ٤١

٣-٢ وسائل تنمية الصادرات الصناعية ٤٣

٣-٣ هيكل الصادرات الصناعية ٤٥

٣-٤ تحليل العوامل المؤثرة فى أهم الصادرات الصناعية ٤٦

٣-٤-١ صادرات غزل القطن ٤٦

٣-٤-٢ صادرات المنسوجات القطنية ٤٨

٣-٤-٣ صادرات الملابس الجاهزة ٤٨

٣-٤-٤ صادرات معدن الألومنيوم ٥٠

٣-٤-٥ صادرات الأسمدة الأزوتية ٥٦

٣-٤-٦ صادرات الأسمنت ٥٨

٣-٤-٧ صادرات الخضر والفاكهة المحفوظة ٥٩

٣-٤-٨ صادرات الأحذية الجلدية ٦١

٣-٥ تأثير الجات على الصادرات الصناعية المصرية ٦٤

٤- تطور صادرات البترول ومنتجاته ٦٨

٥- سياسات تنمية الصادرات السلعية ٧٢
٥-١ فى مجال استراتيجية تنمية الصادرات . ٧٢
٥-٢ فى مجال تبسيط اجراءات التصدير ٧٣
٥-٣ فى مجال سعر الصرف ٨١
٥-٤ فى مجال الجمارك ٨٢
٥-٥ فى مجال الضرائب ٨٣
٥-٦ فى مجال التمويل ٨٥
٥-٧ فى مجال تأمين وضمان الصادرات . ٨٨
٥-٨ فى مجال الانتاج للتصدير ٨٩
٥-٩ فى مجال التعبئة والتغليف ٩٠
٥-١٠ فى مجال النقل والتخزين ٩٠
٥-١١ فى مجال التسويق الخارجى ١٠٢

٦- ملخص الدراسة ٩٦
٧ - ملحق رقم (١) توقعات الصادرات السلعية ١٠٤
البديل الأول : البديل الاتجاهى ١٠٥
البديل الثانى : البديل التخطيطيى ١٢٢
البديل الثالث: الخطة القومية للصادرات لاتحـــاد
الصناعات المصرية ١٢٦
٨- الهوامش ١٣٣

٩- المراجع ١٤٣

قائمة الجداول

جدول رقم	الموضوع	
(١)	متوسط معدل النمو السنوى للصادرات السلعية للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) .	٧
(٢)	تطور هيكل الصادرات السلعية للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) .	٧
(٣)	تطور الميزان التجارى للسنوات (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) .	٩
(٤)	مؤشرات التجارة الخارجية للسنوات (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) .	١١
(٥)	تطور الموارد والاستخدامات للقطن الشعر للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) .	١٩
(٦)	تطور الموارد والاستخدامات للأرز الأبيض للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) .	٢٣
(٧)	تطور الموارد والاستخدامات للبصل الطازج للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) .	٢٥
(٨)	تطور الموارد والاستخدامات للفاكهة للفترة (١٩٨٣/٨١-١٩٩٤/٩٣) .	٢٨
(٩)	تطور الموارد والاستخدامات من الخضر للفترة (١٩٨٣/٨١-١٩٩٤/٩٣) .	٣٠
(١٠)	تطور الصادرات من أهم النباتات الطبية والعطرية للفترة (١٩٨٠-١٩٩٣) .	٣٢

(١١) هيكل الصادرات الصناعية ٠ ٤٧

(١٢) تطور الموارد والاستخدامات من غزل القطن للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٤٩

(١٣) تطور الموارد والاستخدامات من المنسوجات القطنية للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٥١

(١٤) تطور الموارد والاستخدامات من الملابس والجاهزة للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٥٣

(١٥) تطور الموارد والاستخدامات من معدن الألومنيوم للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٥٤

(١٦) تطور الموارد والاستخدامات من الأسمدة الأزوتية للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٥٥

(١٧) تطور الموارد والاستخدامات للأسمنت للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٥٨

(١٨) تطور الموارد والاستخدامات من الخضر والفاكهة المحفوظة للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٦٠

(١٩) تطور الموارد والاستخدامات للأحذية الجلدية للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٦٢

(٢٠) تطور الموارد والاستخدامات للبترول الخام للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٦٩

(٢١) بعض مؤشرات البنك المصرى لتنمية الصادرات للفترة (٨٩/١٩٩٠-٩٣/١٩٩٤) ٠ ٨٧

تمهيد :

لقد ساعدت الظروف المواتية خلال عقد الثمانينات على توفير مصادر من العملة الأجنبية من قطاعات خدمية مختلفة مثل السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وهى مصادر لا ترتبط بصورة مباشرة بقدرات الجهاز الانتاجى ، وتشير بيانات وزارة التخطيط أن رسوم المرور فى قناة السويس زادت من ٦٣٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى حوالى ٦٤٧٣ مليون جنيه عام ٩٢/ ١٩٩٣، وبلغت تحويلات المصريين العاملين بالخارج حوالى ١٧٣١ مليون جنيه فى بداية الثمانينات وزادت الى ١٩٧٧٧ مليون جنيه فى بداية التسعينات، كذلك زادت ايرادات السياحة من ٣٢٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧٩١٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ ٠ هذا فضلا عن توافر مصادر غير عادية من الاعانات والقروض الخارجية ، وترجع خطورة الاعتماد على هذه الموارد أنها غير مستقرة ، وتتأثر بعوامل خارجية يصعب السيطرة عليها ، ومن هنا يتضح أهمية التركيز على دراسة الصادرات السلعية وتنميتها باعتبارها أهم المصادر المستقرة والمستمـرة لتوليد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية ٠

ولقد حددت اللجنة العليا لتنمية الصادرات المصرية ثلاث محاور فى عملها هى الانتاج والتسويق واجراءات التصدير ، وتعتبر اللجنة أن الانتاج هو المدخل الأساسى لتنمية الصادرات وتأتى أهمية هذه الدراسة فى أنها تركز على تحليل العوامل المؤثرة فى الموارد والتى تشمل الانتاج المحلى والواردات ، والاستخدامات والتى تتضمن الصادرات والاستهلاك النهائى والاستهلاك الوسيط والتغير فى المخزون ، وتساهم هذه الدراسة أيضا فى جهود المجالس السلعية والتى تعمل على التنسيق بين جهات الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد المتعاملة مع هذه السلع بما يكفل تكامل السياسات الخاصة بالانتاج والتسويق وتحقيق مصالح كافة الجهات ٠

ولاشك أن التغيرات العالمية فى السنوات الأخيرة مثل انهيار الاتحاد السوفيتى ، واتباع دول أوروبا الشرقية سياسات التحرر الاقتصادى واقتصاديات السوق ، وقيام السوق الأوروبية المشتركة ، وابرام اتفاقية النافتا بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا ، ومحاولة اليابان تكوين تكتل اقتصادى مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا ، وأخيرا الموافقة على الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة الدولية حيث أصبحت سارية المفعول اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ والتى تهدف الى ازالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التى تفرضها بعض الدول على تجارتها الخارجية بهدف تشجيع التجارة العالمية ، كل

المتغيرات الدولية السابقة تؤثر على الصادرات المصرية حيث تعمل على زيادة الطلب على الصادرات ، الا أنها فى نفس الوقت تؤدى الى زيادة المنافسة فى السوق العالمى مما يصعب من فرص التصدير للخارج ٠

ويعتبر تعظيم الصادرات السلعية المصرية من الأهداف الرئيسية لخطط التنمية ، وتلعب التجارة الخارجية دورا جوهريا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن الصادرات والواردات من المتغيرات الرئيسية للنشاط الاقتصادى ، فتؤثر وتتأثر بالمتغيرات الأخرى مثل الانتاج والاستهلاك والدخل والاستثمار ٠

وترجع أهمية التجارة الخارجية فى الدور الذى يلعبه الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات والذى ينعكس على مستوى الدخل القومى وفى نفس الاتجاه وبصورة مضاعفة ، فاذا زادت الصادرات عن الواردات فانه يتحقق فائض فى ميزان المدفوعات يترتب عليه سلسلة من الزيادات المتتالية فى الدخل والانفاق ينتج عنها فى النهاية زيادة فى الدخل القومى وهو ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية Foreign Trade Multiplier ، وتزاد قيمة المضاعف كلما زاد الميل الحدى للاستهلاك ، وكلما نقص الميل الحدى للاستيراد فالأول يعبر عن الاضافة الى تيار الانفاق من كل زيادة فى الدخل ، والثانى يعبر عن التسرب من تيار الانفاق من كل زيادة في الدخل .

كذلك تساعد زيادة الصادرات على حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قيام المشروعات التصديرية والتوسع فى المشروعات القائمة لتلبية احتياجات السوق الداخلى والخارجى ، وتعظيم التصدير السلعى وسيلة حاسمة فى كسر حلقة الركود ، وتسارع معدل النمو ، ويشحذ الهمم للعمل والابداع ، ويدفع الطاقات نحو التشغيل الكامل ، وما يقتضيه من التجويد والوعى والخبرة بالتطورات المحلية والدولية ويجعل السلع الوطنية منافسة فى الأسواق الخارجية والمحلية على حد سواء .

وتزداد أهمية قضية التصدير فى مصر خاصة فى الظروف الراهنة بعد تحقيق أهداف المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى والذى استهدف التأثير فى المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال معالجة الاختلالات المالية والنقدية والتى تركزت على ترشيد الطلب الكلى فى المدى القصير حيث انخفض العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ، وتم تخفيض معدلات التضخم، وخفض نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى ، كذلك خفض نسبة أعباء الدين الخارجى من المتحصلات الجارية من النقد الأجنبى ، واستقرار سعر الصرف ، وارتفاع احتياطى النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ، ووضع الاطار التنظيمى

والتشريعى لسوق الأوراق المالية ، واقامة وتجديد البنية الأساسية ، وتبنى سياسات وفرت المرونة لقوى السوق فى تسيير الاقتصاد وتخصيص الموارد وتحديد الأسعار ، ومعالجة كثير من القيود التى تعوق تدفق الاستثمارات الخاصة، ورفع كفاءة القطاع العام ، وعادة ما يكون نجاح هذه المرحلة على حساب مستويات العمالة والتشغيل وبعض مظاهر الركود الاقتصادى وذلك راجع للآثار الانكماشية التى ولدتها سياسات ترشيد الطلب الكلى ٠

وفى المرحلة الثانية والتى تركز على جانب العرض الكلى يجب الاهتمام بزيادة الانتاج والتصدير وتحقيق معدلات مرتفعة لمستويات المعيشة لتعويض الناس عن معاناة المرحلة الأولى ٠

وتقوم مرحلة الانطلاق الانتاجى على تبنى سياسات متكاملة طويلة الأجل لزيادة العرض الكلى بالتوسع فى الانتاج وزيادة الانتاجية فى القطاع الزراعى والصناعى ، مع تقوية دور القطاع الخاص فى مجالات الاستثمار والانتاج وتنمية الصادرات >

ويهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل تطور الصادرات السلعية المصرية للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) ، حيث تعكس هذه الفترة الزمنية ما تم من سياسات المرحلة الأولى للاصلاح الاقتصادى ، وبداية المرحلة الثانية .

كما يستهدف هذا البحث التعرف على العوامل المؤثرة فى تطور الصادرات الزراعية والصناعية والمنجمية ، وتحديد المشكلات والمعوقات التى تحد من هذه الصادرات ، واستخلاص السياسات والاجراءات المناسبة لتنميتها ٠

واتبع فى اعداد هذه الدراسة أسلوب التحليل الاقتصادى الوصفى والقياسى لحساب الاتجاه العام للصادرات السلعية ، ودراسة العلاقة الكمية بين الصادرات والمتغيرات المؤثرة فيها باستخدام أسلوب الانحدار الخطى وغير الخطى لسلسلة زمنية مدتها ١٣ سنة . واستخدمت الاختبارات الاحصائية لاختيار أفضل نموذج يتفق مع المنطق الاقتصادى ومدى معنوية نتائج التقدير احصائيا

واعتمدت هذه الدراسة على البيانات المتاحة فى وزارة التخطيط نظرا لتوفر سلاسل زمنية تغطى فترة الدراسة ، ولما تحظى به بيانات الوزارة من اتساق بين المتغيرات على المستوى الكلى وعلى مستوى السلعة وخاصة عند تحليل العوامل المؤثرة على عرض وطلب أهم السلع التصديرية، وركزت الدراسة على السلع الاستراتيجية ، ولها وزن كبير فى متحصلات الصادرات السلعية ولها أهمية فى السوق المحلى من حيث الانتاج والاستهلاك ، واستفادت هذه الدراسة

من الخبرات المكتسبة لادارة موازين السلع والخدمات حيث أمكن الحصول على بيانات تفصيلية فعلية للسنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٣/٩٢ ، والمتوقع لعام ١٩٩٤/٩٣ والمستهدف لعام ١٩٩٥/٩٤ ٠

وانتهز هذه الفرصة لاتقدم بخالص الشكر للزملاء فى وزارة التخطيط وخاصة الأستاذة هدى أبو شادى مدير عام ادارة موازين السلع والخدمات على توفير بيانات الموازين السلعية المستخدمة فى هذه الدراسة ، وتوضيح بعض المعاملات الفنية لتركيب هذه الموازين ٠

والشكر موصول للزملاء فى معهد التخطيط القومى وخاصة الأستاذ رمضان عبد المعطى مدير مركز المعلومات التخطيطية والسادة العاملين فى الحاسب الآلى على تعاونهم فى اجراء الحسابات اللازمة لانجاز هذه الدراسة ٠

ولقد أثرت هذه الدراسة مناقشة الهيئة العلمية بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية فلهم أتقدم بكل التقدير والشكر ،،

(١) تطور الصادرات السلعية :

تتسم الصادرات السلعية المصرية بالتقلبات المستمرة حيث بلغت فى عام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٣٩٨٧,٢ مليون جنيه ، ثم اتجهت نحو الزيادة حتى وصلت الى ٤٣٣١,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥/٨٤ ويعزى ذلك لزيادة حصيلة البلاد من صادرات البترول ومنتجاته ، ثم انخفضت الى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة الى حوالى ٣٠٤٤,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويرجع ذلك الانخفاض بصفة أساسية الى انخفاض أسعار البترول وبالتالى حصيلة صادراته ، وأخذت الصادرات السلعية اتجاها عاما تصاعديا خلال الخطة الخمسية الثانية حيث زادت من ٤٦١٥ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ الى ١٥٣٦٨,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ ويقدر متوسط معدل النمو السنوى بحوالى ٣٨,٢٪ ، وترجع معظم هذه الزيادة الى سياسات تحرير التجارة الخارجية وخاصة تحرير سعر الصرف حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى ، وأيضا زيادة الصادرات الزراعية والصناعية ، ثم اتجهت قيمة الصادرات الاجمالية نحو الانخفاض من ١٤٦٩٣,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ الى ١٤١٠٩ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ وذلك لنقص صادرات البترول الخام ومنتجاته وذلك بسبب انخفاض الأسعار وخاصة لخام البترول من ١٤,٦ الى ١٢,٩ دولار للبرميل وعدم زيادة كميات الانتاج محافظة عليه كثروة قومية ٠

ويلخص الجدول التالى متوسط معدلات النمو السنوى للصادرات المصرية خلال السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣ ، ومنه يتضح أن صادرات البترول ومنتجاته تؤثر بدرجة كبيرة على معدلات نمو الصادرات المصرية وهى مادة خام قابلة للنضوب وتتأثر حصيلتها بالأسعار العالمية وتعتبر مصر دولة متلقية للأسعار لهذه السلعة الاستيراتيجية ٠

١-١ تطور هيكل الصادرات السلعية :

تشمل الصادرات السلعية المصرية على صادرات البترول ومنتجاته بالاضافة الى الصادرات الزراعية والصادرات الصناعية ، وبتحليل بيانات الجدول (٢) يتضح أن التقلبات المستمرة فى صادرات هذه المجموعات السلعية انعكست على مساهمة كل منها فى الصادرات الاجمالية ٠

وعلى الرغم من التقلبات الشديدة فى حصيلة مجموعة صادرات البترول ومنتجاته خلال فترة الدراسة الا أنها تأخذ اتجاها عاما تنازليا حيث انخفضت مساهمتها فى اجمالى الصادرات المصرية من ٤٨٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٢٪ عام

١٩٩٤/٩٣ ، وبلغت أدنى مستوى لها بحوالى ٢١٪ فقط عام ١٩٨٧/٨٦ وتعزى تلك التقلبات كما سبق ذكره الى التغير فى الأسعار العالمية للنفط لأن السياسة البترولية فى مصر تعمل على الحفاظ على هذه الثروة من الأستنزاف ٠

أما بالنسبة للصادرات الصناعية فأنها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت مساهمتها فى الصادرات المصرية الاجمالية من ١٠٪ فى بداية فترة الدراسة الى ٣٥٪ فى نهايتها٠

ولقد اتجهت مساهمة الصادرات الزراعية نحو الانخفاض من ١١٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٨٪ عام ١٩٩٤/٩٣ وبلغت أدنى مستوى لها بحوالى ٧٪ فقط عام ١٩٩٣/٩٢ ، ومن الجدير بالذكر أن الصادرات الزراعية كانت تساهم بحوالى ٧٨٪ من الصادرات الاجمالية عام ١٩٦٠/٥٩ ، وكانت صادرات القطن المصرى تلعب دورا رئيسيا فى تحديد حجم الصادرات المصرية آنذاك ، وتغير الوضع مع بداية الثمانينات ليصبح البترول المحدد الرئيسى للصادرات المصرية ، وبذلك أصبحت الصادرات المصرية تتأثر بدرجة كبيرة بصادرات البترول والقطن وكلاهما مادة خام يتحدد سعرها وفقا لظروف العرض والطلب العالمية ، يوضح جدول (٢) التغيرات فى هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال فترة البحث ٠

١-٢ تطور الميزان التجارى :

يصور الميزان التجارى العلاقة بين الصادرات والواردات السلعية ، وتشير بيانات تجارة مصر الخارجية خلال فترة البحث الى أن العجز فى الميزان يأخذ اتجاها عاما متصاعدا حيث ارتفع من ٢٥٨١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٣٩٧١ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ أى أن العجز فى الميزان التجارى تضاعف أكثر من تسع مرات خلال ثلاث عشر عاما ، ويرجع ذلك الى أن النمو فى الواردات أكبر من النمو فى الصادرات ٠

ويلاحظ أن العجز فى الميزان التجارى المصرى كان أقل من حجم الصادرات حتى عام ١٩٨٦/٨٥ ولكن اعتبارا من عام ١٩٨٧/٨٦ نجد أن هذا العجز يزيد عن حجم الصادرات المصرية واستمرار هذا الاتجاه يشكل خطورة بالغة ، "لذلك فان علاج الاختلال فى الميزان التجارى يعتبر فى مقدمة أولويات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تبنى استراتيجية للتنمية والتصنيع ذات أجل طويل تقوم على تصحيح الاختلال الهيكلى للانتاج من خلال توحيد أنماط الاستثمار فى الصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزات نسبية طبيعية أو تتوفر لمنتجاتها معدلات عالية للطلب فى السوق العالمية وتستند الى

جدول رقم (١)
متوسط معدل النمو السنوى للصادرات السلعية المصرية
للسنوات (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤)

(نسب مئوية)

المجموعات / السنوات	اجمالى الصادرات ٪	الصادرات الزراعية ٪	الصادرات الصناعية ٪	صادرات البترول ومنتجاته ٪
متوسط الفترة (١٩٨٢/١٩٨٧)	(٥,٣)	٢,٦	١٨,٥	(٥,٣)
متوسط الفترة (١٩٨٧/١٩٩٢)	٣٨,٢	١٤,٧	٤٠,٤	٢٧,٢
متوسط الفترة (١٩٩٢/١٩٩٤)	(٤,٨)	٦,١	١,٢	(٤,٢)

الأرقام بين القوسين سالبة .
المصدر : حسبت من الجدول (١) بالملحق الاحصائى .

جدول رقم (٢)
تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية للفترة
(٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤)

القيمة بالمليون جنيه

المجموعات / السنوات	اجمالى الصادرات السلعية *	٪	الصادرات الزراعية	٪	الصادرات الصناعية	٪	صادرات البترول ومنتجاته	٪
١٩٨٢/٨١	٣٩٨٧٢	١٠٠	٤٥٤,٩	١١	٣٩٥,٦	١٠	١٩١٤,٦	٤٨
١٩٨٧/٨٦	٣٠٤٤,٥	١٠٠	٥١٧,٨	١٧	٩٢٤,٦	٣٠	٦٣٤,١	٢١
١٩٩٢/٩١	١٥٣٦٨,٦	١٠٠	١٠٢٦,٨	٧	٥٠٤٢,٩	٣٣	٥٤٧٢,٩	٣٦
١٩٩٣/٩٢	١٤٦٩٣,٢	١٠٠	٩٧٦,٧	٧	٤٣٣٣,٨	٢٩	٦٠١١,٧	٤١
١٩٩٤/٩٣	١٤١٠٩,٠	١٠٠	١١٥٦,٠	٨	٥١٦٨,٠	٣٥	٤٨٠٠,٠	٣٢

(*) تتضمن صادرات مقابل استثمارات البترول ، وصادرات الشريك الاجنبى .

المصدر : حسبت من بيانات الجدول (١) بالملحق الاحصائى .

قاعدة تكنولوجية متقدمة لكى تحقق لتلك الصناعات مزايا نسبية مكتسبة بحيث تصبح صادراتها تنافسية فى السوق العالمية ، انطلاقا من فلسفة الخطة وقناعتها بأن تحسين أوضاع الميزان التجارى بزيادة الصادرات الزراعية والصناعية هو أكثر ما يدعم قطاع التعامل مع العالم الخارجى ويحقق الاستقرار المطلوب لميزان المدفوعات واستمرار تطوره نحو الأفضل" (١) .

ومن الجدير بالملاحظة أيضا تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية من ٦٠,٧٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢١,١٪ فقط عام ١٩٨٩/٨٨ ، واتجهت نسبة التغطية نحو التحسن حتى بلغت ٤٦,٦٪ عام ١٩٩٢/٩١ ، ثم اتجهت هذه النسبة نحو الأنخفاض الى ٤١,٢٪ ، ٣٧,١٪ للسنتين ١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ على التوالى . ويلخص الجدول التالى تطور الميزان التجارى خلال فترة الدراسة .

جدول (٣)
تطور الميزان التجارى للسنوات ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣

(بالمليون جنيه)

السنوات	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري	نسبة التغطية (٪)
١٩٨٢/٨١	٣٩٨٧,٢	٦٥٦٩,٠	(٢٥٨١,٨)	٦٠,٧
١٩٨٣/٨٢	٣٩٠٥,٧	٦٩١٨,٣	(٣٠١٢,٦)	٥٦,٥
١٩٨٤/٨٣	٤١٥٣,٧	٧٩٥٦,٦	(٣٨٠٢,٩)	٥٢,٢
١٩٨٥/٨٤	٤٣٣١,٤	٨١٠٨,٤	(٣٧٧٧,٠)	٥٣,٤
١٩٨٦/٨٥	٣٨٠١,٢	٧٣٠٧,٢	(٣٥٠٦,٠)	٥٢,٠
١٩٨٧/٨٦	٣٠٤٤,٥	٨٤٧٨,٩	(٥٤٣٤,٤)	٣٥,٩
١٩٨٨/٨٧	٤٦١٥,٠	١٧٧٣٧,٧	(١٣١٢٢,٧)	٢٦,٠
١٩٨٩/٨٨	٤٢٠٨,٤	١٩٨٦٩,٨	(٢٢٢١٥,٠)	٢١,١
١٩٩٠/٨٩	٦٩٤٢,٣	٢٤٨٣١,١	(١٧٨٨٨,٨)	٢٨,٠
١٩٩١/٩٠	١٣٨٠٣,٠	٣١٦٠٠,٠	(١٧٧٩٧,٠)	٣٤,٧
١٩٩٢/٩١	١٥٣٦٨,٦	٣٢٩٧١,٢	(١٧٦٠٢,٦)	٤٦,٦
١٩٩٣/٩٢	١٤٦٩٣,٢	٣٥٦٦٢,٤	(٢٠٩٦٩,٢)	٤١,٢
١٩٩٤/٩٣	١٤١٠٩,٠	٣٨٠٨٠,٠	(٢٣٩٧١)	٣٧,١

٣٨٤٧,٣ | ٧٧٥٣,٩ | ٤٩,٦
٨٩٨٧,٥ | ٢٥٤٠١,٩ | ٣٥,٤
١٤٤٠١,١ | ٣٦٨٧١,٢ | ٣٩,١

الأرقام بين قوسين سالبة.

المصدر :

وزارة التخطيط - الادارة العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

وبتحليل بيانات التجارة الخارجية الواردة فى جدول (٤) يمكن استخلاص المؤشرات الهامة التالية :

- ما زالت التجارة الخارجية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الاجمالى حيث تتراوح بين ٥١,٢٪ كحد أقصى عام ١٩٨٢/٨١ وحوالى ٣٢,٥٪ كحد أدنى كمتوسط للخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ . ويعنى ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى تزايد الاعتماد على الخارج .

- يأخذ الميل للتصدير اتجاها عاما تنازليا خلال فترة الدراسة حيث انخفض من ١٩,٣ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٩,٧ كمتوسط للسنتين ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٤/٩٣ .

- ان الميل للتصدير ظل أقل من الميل للاستيراد طوال سنوات التحليل وانعكس ذلك على الزيادة المستمرة فى فجوة التجارة الخارجية .

- على الرغم من التقلبات المستمرة فى الميل للاستيراد الا أنه كان دائما أعلى من الميل للتصدير . ولقد تراوح الميل للاستيراد بين ٣١,٨ كحد أقصى عام ١٩٨٢/٨١ ، وحوالى ٢١,٧ كحد أدنى كمتوسط للسنوات ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .

- يلاحظ الزيادة المستمرة فى حجم فجوة التجارة الخارجية من (٢٥٨١,٨ مليون جنيه) عـــــام ١٩٨٢/٨١ وبنسبة ١٢,٥٪ من الناتج الاجمالى الى (٢٢٤٧٠,١ مليون جنيه) كمتوسط للسنين ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٤/٩٣ وبنسبة ١٥,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

- وبدراسة العلاقة بين الصادرات والناتج المحلى الاجمالى والواردات خلال السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣ يتضح أن معدل نمو الصادرات بلغ ١١,١٪ سنويا وهو يقل عن معدل النمو فى الناتج المحلى والمقدر بحوالى ١٨,٣٪ سنويا والأخير يزيد عن معدل النمو السنوى للواردات حيث بلغ ١٥,٨٪. ويفسر الاختلال بين هذه العلاقات سبب تزايد العجز فى الميزان التجارى، ولعلاج هذا العجز ينبغى بذل الجهود لزيادة الصادرات بمعدلات تفوق تلك المحققة فى الناتج المحلى الاجمالى وفى نفس الوقت ترشيد الواردات بحيث يتأخر معدل النمو فى الواردات عن معدل النمو فى كل من الناتج المحلى الاجمالى والصادرات .

جدول رقم (٤)
مؤشرات التجارة الخارجية للسنوات
١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣

(بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه)

البيان	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢ ١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧ ١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢ ١٩٩٤/٩٣
متوسط الصادرات (١)	٣٩٨٧,٢	٣٨٤٧,٣	٨٩٨٧,٥	١٤٤٠١,١
متوسط الواردات (٢)	٦٥٦٩,٠	٧٧٥٣,٩	٢٥٤٠١,٩	٣٦٨٧١,٢
حجم التجارة (٣) = (١) + (٢)	١٠٥٥٦,٢	١١٦٠١,٢	٣٤٣٨٩,٤	٥١٢٧٢,٣
متوسط الناتج المحلى (٤)	٢٠٦٢٨	٣٥٧٢٧,٨	٩٢٦٣٤,٤	١٤٨١٩٦,٥
نسبة التجارة الخارجية (٥) = (٣) ÷ (٤) ٪	٥١,٢	٣٢,٥	٣٧,١	٣٤,٦
الميل للتصدير (٦) = (١) ÷ (٤) ٪	١٩,٣	١٠,٨	٩,٧	٩,٧
الميل للاستيراد (٧) = (٢) ÷ (٤) ٪	٣١,٨	٢١,٧	٢٧,٤	٢٤,٩
فجوة التجارة (٧) = (٢) - (١)	(٢٥٨١,٨)	(٣٩٠٦,٦)	(١٦٤١٤,٤)	(٢٢٤٧٠,١)
نسبة فجوة التجارة (٨) = (٧) ÷ (٤) ٪	١٢,٥	١٠,٩	١٧,٧	١٥,٢
معدل النمو فى نسبة فجوة التجارة (٩) = ١٩٨٢/٨١ = ١٠٠	١٠٠	١٥١	٦٣٦	٨٧٠

الأرقام بين القوسين سالبة .

المصدر : ١ - حسبت من جدول رقم (١) بالملحق الاحصائى

٢ — بيانات من وزارة التخطيط - الادارة المركزية للمتابعة .

(٢) تطور الصادرات الزراعية :

تشمل الصادرات الزراعية وفقا لتصنيف وزارة التخطيط على مجموعات سلعية أهمها مجموعة الألياف والخضر والبصل والفاكهة والأشجار الخشبية والانتاج الحيوانى وغيرها (٢) ٠

وبتحليل بيانات الصادرات من السلع الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣) نجد أنها بلغت ٤٥٤,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم زادت من ٤٢٩,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٥١٧,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ ، ويقدر متوسط الصادرات الزراعية خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) بحوالى ٤٦٤,٥ مليون جنيه ، ثم زادت الصادرات الزراعية من ٦٣١,٩ مليون جنيه فى بداية الخطة الخمسية الثانية الى ١٠٢٦,٨ مليون جنيه فى نهايتها ، وبمتوسط سنوى بلغ ٩٠٩,٩ مليون جنيه ، وانخفضت الصادرات الزراعية مع بداية الخطة الثالثة الى ٩٧٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ ثم ارتفعت الى ١١٥٦ مليون جنيه فى عام ١٩٩٤/٩٣، ويقدر المتوسط لهاتين السنتين بحوالى ١٠٦٦,٤ مليون جنيه ٠

ويتضح من المعادلة التالية أن الصادرات الزراعية تأخذ اتجاها عاما تصاعديا ، ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٩,٩٪ خلال السنوات (١٩٨٢/٨١- ١٩٩٤/٩٣) ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ومن قيمة معامل الارتباط يتضح قوة العلاقة بين التغير فى الصادرات الزراعية والزمن ، كما يشير معامل الارتباط الى أن ٦٢٪ من التغير السنوى فى قيمة الصادرات الزراعية يعكسها عامل الزمن والذى يتضمن التغير فى الانتاج الزراعى وتطور الاستهلاك والتغير فى المخزون ، وسياسات التحرر الاقتصادى فى مجالات الانتاج والاستثمار وسعر الصرف وغيرها من العوامل الى تؤثر فى حجم الصادرات الزراعية .

$$Eagri = 224.9 + \underset{(4.267)}{71.8}\ x_1 \qquad (1)$$

$$R = 0.79 \qquad R^2 = 0.62$$

حيث تشير Eagri الى قيمة الصادرات الزراعية التقديرية بالمليون جنيه

x_1 يمثل متغير الزمن
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

يتضح من المعادلة السابقة أن معدل النمو السنوى للصادرات الزراعية يبلغ ٧١,٨ مليون جنيه ومعظم هذه الزيادة راجع الى تأثير سياسات خفض سعر صرف الجنيه المصرى وفيما يلى تحليل للعوامل المؤثرة فى تطور الصادرات الزراعية .

٢-١ العلاقة بين الصادرات الزراعية والانتاج الزراعى :

تشير كل الدلائل وواقع الأمر الى أن تطور الصادرات الزراعية المصرية يرتبط الى حد كبير بتطور الانتاج الزراعى ، وبدراسة بيانات الانتاج الزراعى والصادرات الزراعية نجد أنها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٢/٩١) وفى نفس الوقت يلاحظ انخفاض نصيب الصادرات الزراعية الى الانتاج الزراعى من ٨٪ فى بداية فترة الدراسة الى ٣٪ فى نهايتها، ويفسر ذلك الانخفاض التدريجى نتيجة الزيادة المستمرة فى السكان وأيضا زيادة فى الدخول النقدية نتيجة جهود التنمية الاقتصادية الأمر الذى يؤدى الى زيادة استهلاك المواد الغذائية ومعظمها سلع زراعية وانخفاض الفائض المتاح للتصدير ، ولدراسة العلاقة بين تطور كل من الصادرات والانتاج الزراعى فى مصر خلال الفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٢/٩١) حسبت معادلات الانحدار البسيطة وعبر فيها عن الصادرات الزراعية كمتغير تابع للانتاج الزراعى باعتبار الأخير من أهم العوامل المسئولة عن التقلبات فى الصادرات الزراعية وكانت النتائج على النحو التالى :

$$E\ agri = 143.762 + \underset{(3.969)}{0.034\ x_2} \qquad (2)$$

$R = 0.79 \qquad R^2 = 0.62 \qquad F = 15.755$

$$Log\ E\ agri = 0.662 + \underset{4.155}{0.604\ log\ x} \qquad (3)$$

$R = 0.81 \qquad R^2 = 0.65 \qquad F = 17.265$

حيث تشير E agri الى القيمة التقديرية للصادرات الزراعية بالمليون جنيه
x تعبر عن قيمة الانتاج الزراعى بالمليون جنيه ، وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

ويمكن أن تأخذ هذه العلاقة صيغة النموذج الخطي وذلك عندما يكون مدى تباين مختلف المتغيرات صغيرا ، الا أنه يتصف ببعض العيوب التى من بينها أن هذا النموذج الرياضى الخطى يفترض ثبات معدلات التغير الحدية وهو فرض يختلف عن فروض النظرية الاقتصادية وخاصة فى المدى الطويل (٣).

وقد تستخدم الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة فى بعض الدراسات الاقتصادية وقد يكون ذلك متمشيا مع المنطق الاقتصادى فيما يتعلق بعدم ثبات المعدلات الحدية ، الا أنها تفترض ثبات معدلات المرونة والتى تتوقف بدورها على التغيرات النسبية فى كل من الصادرات الزراعية كعامل تابع والتغير فى الانتاج الزراعى كعامل مستقل ، هذا بالاضافة الى سهولة تقدير معالم الدالة احصائيا ، الا أنه يعاب على استخدام هذه الصيغة أيضا أن افتراض فكرة ثبات معدل المرونة ، وقد يكون ذلك مقبولا فى الأجل القصير ولكنه لا يكون كذلك بالنسبة للمدى الطويل .

وهناك طريقة أخرى يمكن استخدامها لتقدير دوال الصادرات ، وهى تعتمد على التحويل اللوغاريتمى للمتغير التابع فقط دون المتغير المستقل ، أو تحويل المتغير المستقل بينما يظل المتغير التابع بدون تحويل ، وتعرف هذه الصورة بنصف اللوغاريتمية ، وتستخدم عادة عندما يكون المتغير التابع متقلبا بدرجة كبيرة بينما المتغير المستقل أكثر استقرارا أو العكس (٤) .

ويتضح من المعادلات (٢) ، (٣) كفاءة النماذج المستخدمة فى القياس حيث أن النتائج معنوية احصائيا .

وتشير المعادلة رقم (٢) الى وجود علاقة طردية موجبة مؤكدة احصائيا بين كل من الصادرات والانتاج الزراعى فى مصر ، وأن تغيرا قدره مليون جنيه فى الانتاج الزراعى يؤدى الى تغير مقابل فى الصادرات الزراعية بلغ نحو ٠,٠٣٤ مليون جنيه خلال فترة الدراسة ، كما بلغ معامل التحديد نحو ٠,٦٢ وهو ما يعنى أن حوالى ٦٢٪ من التغيرات فى قيمة الصادرات الزراعية تعكسها التغيرات فى قيمة الانتاج الزراعى .

ومن الطبيعى أن يكون الانتاج الزراعى المحدد الأول لحجم الصادرات الزراعية ككل (من المعلوم أن الاستهلاك المحلى والأسعار العالمية والأسعار

المحلية وسعر الصرف وغيرها من العوامل التى تؤثر على حجم الصادرات الزراعية وهذا سوف توضحه الدراسة فيما بعد) .

وتبين الصورة غير الخطية فى المعادلة رقم (٣) والمعبرة عن المرونة مباشرة أن تلك المرونة بلغت ٠,٦ للانتاج الزراعى ، وهو ما يشير الى الطبيعة غير المرنة ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى طبيعة هذا النشاط الانتاجى والمعوقات التى تواجه الانتاج الزراعى وبالتالى التأثير على انخفاض الصادرات الزراعية وفيما يلى موجز عن أهم العوامل المسئولة عن ذلك .

٢-٢ معوقات الصادرات الزراعية :

- عدم وجود تنسيق بين السياسات الانتاجية والتسويقية مما يؤدى الى التقلبات فى الانتاج والتصدير وذلك راجع لاعتماد سياسات التصدير على الفائض من الانتاج بعد تغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك والتصنيع.

- ان معدل الزيادة فى الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية أكبر من معدل الزيادة فى انتاج هذه السلع الأمر الذى أدى الى خفض الفائض المتاح للتصدير .

- انخفاض الكفاءة التسويقية الداخلية والخارجية وتعدد اجراءات التصدير .

- ارتفاع الأسعار فى السوق الداخلية بسبب زيادة الطلب المحلى وارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق ، مما يؤثر على الميزة النسبية للصادرات الزراعية .

- تخلف أساليب الجمع والتدريج والتغليف والتعبئة والتخزين والنقل أدى الى ارتفاع نسبة التالف والفاقد من الانتاج الزراعى اعتبارا من مراحل الانتاج الزراعى حتى الاستهلاك المحلى أو التصدير .

- تخلف عمليات التصنيع للانتاج الزراعى .

- انخفاض جودة الانتاج المعد للتصدير وعدم قدرته على المنافسة فى الأسواق الخارجية وخاصة السوق الأوروبية المشتركة ، وذلك يرجع الى سوء استخدام المعاملات الفنية الزراعية والتى لا تناسب أذواق المستهلكين .

- ضعف مرونة جهاز الانتاج الزراعى ، الأمر الذى يستدعى الاستمرار فى تطوير السياسات الزراعية اللازمة لتوجيه الموارد الزراعية نحو التركيب المحصولى الذى يعظم حصيلة الدولة من النقد الأجنبى .

- على الرغم من اجراءات تبسيط وتشجيع الصادرات الا أنه ما زالت هناك بعض المشاكل التنظيمية والادارية التى تحد من فعالية الأجهزة القائمة بتصدير السلع الزراعية (٥) .

تناول التحليل السابق تطور قيمة الصادرات الزراعية وهى تتضمن تأثير الكميات والأسعار ، وفيما يلى تركز الدراسة على تحليل التطور الحقيقى للصادرات عن طريق دراسة الكمية المصدرة من أهم المحاصيل الزراعية وبذلك نتفادى تأثير الأسعار ، والتعرف على العوامل المؤثرة فى العرض مثل الانتاج المحلى من السلعة والواردات والعوامل المؤثرة فى الطلب على السلعة ومنها الاستهلاك النهائى بشقيه العائلى والحكومى وتطور الاستهلاك الوسيط كمستلزمات انتاج والصادرات والجزء من السلعة المخصص للاستثمار والتغير فى المخزون وذلك من خلال متابعة بيانات الموازين السلعية الفعلية للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٣/٩٢) .

٣-٢ تحليل العوامل المؤثرة فى الصادرات الزراعية :

يمكن التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الصادرات الزراعية من خلال دراسة الموازين السلعية ، ولقد اكتسبت وزارة التخطيط خبرات واسعة فى مجال اعداد الموازين السلعية ، ويعتمد أسلوب اعداد الموازين السلعية الكمية على حصر الموارد المتمثلة فى الانتاج المحلى والواردات ومواجهة الاستخدامات المختلفة لكل سلعة سواء كان الاستخدام وسيطا أو نهائيا ممثلا فى الاستهلاك العائلى والحكومى والاستثمار والصادرات والفاقد والتغير فى المخزون حيث تعتبر من أهم أدوات التوازن العينى فى الخطة ، وتقوم وزارة التخطيط باعداد موازين سلعية كمية لحوالى ١٨٥ سلعة أو مجموعة سلعية وهى تمثل السلع التى لها علاقات تشابكية وتؤثر على الصادرات والواردات بشكل مباشر ، هذا وتتوفر سلسلة زمنية وبيانات تفصيلية فعلية لموارد واستخدامات هذه الموازين ، وبتحليل اتجاهات بنود هذه الموازين خلال الفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٣/٩٢) يمكن التعرف على اتجاهات الموارد والاستخدامات فى الماضى والتوصل الى المعاملات الفنية والنسب التى يمكن استخدامها فى تحديد أهداف الخطة هذا فضلا عن امكان تفسير التغير فى الكمية المصدرة من السلع .

هذا ويجب أن تلعب التجارة الخارجية ممثلة فى الصادرات والواردات ضمن بنود الموازين السلعية دورها الايجابى فى تصحيح اختلال التوازن بين

الموارد والاستخدامات ، وعدم الاستمرار فى استخدام الصادرات والواردات كوسيلة لتحقيق التوازن السريع كمتبقيات كما هو متبع فى معظم الأحيان ، بل يجب أن تتناول التعديلات مختلف بنود الموارد والاستخدامات وذلك فى ضوء العلاقات الفنية التى تربط مختلف تلك البنود من موارد واستخدامات (٦) .

وفيما يلى تحليل للموازين السلعية لأهم السلع التى لها تأثير كبير على الصادرات الزراعية المصرية :

٢-٣-١ صادرات القطن الخام :

تحتل صادرات القطن الخام المرتبة الأولى بين مجموعة الصادرات الزراعية ، وتشير بيانات جدول رقم (٥) الى أن الاتجاه العام للكمية المصدرة من القطن الشعر متناقصا حيث انخفضت من ٣٦٧٤ ألف قنطار مترى عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٥٦ ألف قنطار فقط عام ١٩٩٣/٩٢ وبمعدل انخفاض يقدر بحوالى (١٩,١) سنويا . وبتحليل الميزان السلعى للقطن الشعر يمكن التعرف على العوامل المسئولة عن هذا الانخفاض ومنها :

- اتجاه الانتاج المحلى نحو الانخفاض من ١١٤٧٦ ألف قنطار عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧١١٧ ألف قنطار عام ١٩٩٣/٩٢ وبلغ معدل الانخفاض السنوى ٤,٣٪. ويرجع ذلك الانخفاض الى تناقص المساحة المزروعة من القطن لتأثير سياسات التحرر الاقتصادى المطبقة فى قطاع الزراعة .

- زيادة المخزون من القطن الشعر (الفضلة) حتى بلغت ١٢٠٠ ألف قنطار عام ١٩٩٣/٩٢ .

- اتجاه الكميات الموجهة للتصنيع فى السنوات الأخيرة نحو الزيادة من حوالى ٥٣٣٢ ألف قنطار عام ١٩٩٠/٨٩ الى ٥٨٣٦ ألف قنطار عام ١٩٩٣/٩٢ وبمعدل زيادة بلغ ٣,١٪ سنويا حيث تشير الدراسات الى أفضلية تصدير القطن فى صورة غزول قطنية وفقا لمعيارى القيمة المضافة وصافى العائد الاقتصادى وأيضا الأسعار التصديرية (٧) .

وتشير الدراسات الى أن الأقطان المصرية ما زالت تتمتع بميزة نسبية كبيرة فى الأسواق العالمية فضلا عن ميزتها النسبية مقارنة بغيرها من المحاصيل الزراعية المنافسة لها فى الدورة الزراعية حيث تحقق عائد اقتصادى أعلى فضلا عن ما تساهم به فى زيادة الدخول الزراعية وتوفير فرص عمل

فى مراحل الانتاج والتصنيع والتسويق والتصدير . ويتوقع زيادة الطلب العالمى على الأقطان بمعدلات أكبر فى المستقبل ، لذلك كان لا بد من اتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بزيادة صادرات القطن والتى من أهمها :

- السياسات الانتاجية التى تشجع الزراع على زيادة المساحة المزروعة بالأصناف المطلوبة للأسواق العالمية وتغطية احتياجات التصنيع .

- التنسيق بين وزارة الزراعة والشركات العاملة فى مجال القطن وشركات الغزل والنسيج .

- علاج مشاكل تراكم المخزون وتخفيض أعباء التخزين السنوية التى تتحملها شركات الأقطان ومنع الاستيراد ، وقد يكون مناسبا تسليم المغازل المحلية جزء من المخزون بتسهيلات سعرية مع تحمل الدولة بالفروق السعرية ، ويجب أن تلعب سياسة المخزون دورا ايجابيا فى الموازين السلعية ، وينبغى أن تتسم سياسة المخزون بالمرونة والديناميكية وتأخذ على عاتقها عبء تصحيح اختلال التوازن بين الموارد والاستخدامات من القطن الخام ، ويجب اعتبار سياسة المخزون حلقة الاتصال المرنة ما بين الانتاج والتصنيع ، وأن توضع أهداف محددة للانتاج والاستهلاك الوسيط والصادرات من القطن وبذلك يمكن تجنب الاقتصاد القومى الآثار السلبية الناجمة عن استخدام الصادرات من القطن الشعر كوسيلة سريعة لتحقيق التوازن ، ويمكن تفسير التقلبات الشديدة فى الكمية المصدرة من القطن الخام الى غياب سياسة مرنة للمخزون .

- فى اطار سياسات تحرير تجارة القطن فى الداخل يجب السماح للقطاع الخاص بحلج القطن .

- العمل على استعادة الأسواق العالمية التقليدية التى فقدها القطن المصرى وفتح أسواق جديدة من خلال تحسين الجودة للقطن المصدر والأسعار المنافسة والالتزام بالتعاقدات .

وفى ظل التطبيق التدريجى لتحرير تجارة القطن المصرى ، وبسبب ضعف التنسيق بين سياسات انتاج القطن واستهلاكه وتصديره وتسويقه تكبدت البلاد خسائر فى موسم ١٩٩٥/٩٤ بسبب استيراد أقطان أقل جودة بسعر يصل الى ٤٣٠ جنيها للقنطار فى الوقت الذى تصدر مصر قنطار القطن طويل التيلة بحوالى ٣٠٠ جنيه وذلك لتغطية الاحتياجات والتى قدرت بحوالى ٧,٥ مليون قنطار منها ٦,٣ مليون قنطار للسوق المحلية وحوالى ١,٢ مليون قنطار

جدول رقم (٥)

تطور الموارد والاستخدامات للقطن الشعر للسنوات (٨١/٨٢-٩٤/١٩٩٥)

(ألف قنطار مترى)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	تغير فى المخزون
٨١/١٩٨٢	١١٤٧٦	٠٠	١١٤٧٦	٠٠	٧٢٩٤	٣٦٧٤	٢٥٤
٨٦/١٩٨٧	٨٠٥٦	٠٠	٨٠٥٦	٠٠	٦١٧٦	٢٧٥٦	٨٧٦
٨٩/١٩٩٠	٥٦٤٠	٧٧٥	٦٤١٥	٠٠	٥٢٣٢	٨٨٣	-
٩٠/١٩٩١	٥٨٥٥	١٠٣٠	٦٨٨٥	٠٠	٥٧٧٢	٤٣٣	٦٨٠
٩١/١٩٩٢	٥٦٩١	٨٠٠	٦٤٩١	٠٠	٥٩٩٠	٣٥٠	١٥١
٩٢/١٩٩٣	٧١١٧	٢٧٥	٧٣٩٢	٠٠	٥٨٣٦	٣٥٦	١٢٠٠
الرقم القياسى	٦٢	٠٠	٦٤	٠٠	٨٠	١٠	٤٧٢
معدل النمو ٪	(٤,٣)	٠٠	(٣,٩)	٠٠	(٢)	(١٩,١)	١٥,٢
* ٩٣/١٩٩٤	٨٢٧٦	٠٠	٨٢٧٦	٠٠	٥٩٧٦	١٧٠٠	٦٠٠
** ٩٤/١٩٩٥	٧٠٩٢	٠٠	٧٠٩٢	٠٠	٥٩٩٢	١٥٠٠	(٤٠٠)
** ٩٦/١٩٩٧	٧١٣٠	٨٢٥	٧٩٥٥	٠٠	٦٥٥٥	١٤٠٠	٧٩٥٥

الرقم القياسى (٨١/١٩٩٢) = ١٠٠)

* متوقع يتضمن الفعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور

** مستهدف

(الطن = ٢٠ قنطار مترى)

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

ارتباطات للتصدير فى الوقت الذى انخفض فيه الانتاج المحلى من القطن من ٨,٣ مليون قنطار عام ١٩٩٤/٩٣ الى ٥,١ مليون قنطار عام ١٩٥/٩٤ بسبب انخفاض المساحة والانتاجية ، ولقد بلغت الفضلة من الموسم السابق حوالى ١,٣ مليـــون قنطار ، وبذلك يقدر المتاح من القطن المصرى بحوالى ٦,٣ مليون قنطار (٨) . ولعلاج مشكلة الاختلال بين موارد واستخدامات القطن المصرى يقترح ما يلى :

- قيام وزارة الزراعة بوضع خريطة لأصناف القطن المزروعة بصورة تتجاوب مع طبيعة الطلب الداخلى والخارجى على الأصناف المختلفة .

- توفير مستلزمات الانتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات بالكميات وفى الوقت المناسبين وخفض أسعار مستلزمات الانتاج المحلية وخفض الرسوم الجمركية عليها .

- انشاء صندوق لموازنة أسعار القطن للقضاء على المضاربة فى الأسعار.

- مراعاة التحديد المبكر للأصناف المطلوب استيرادها وكمياتها والتوقيت المناسب للشراء فى ضوء الانتاج المحلى والتغيرات فى السوق العالمى للقطن .

- دراسة جدوى استيراد غزول سميكة ذات أسعار منخفضة لانتاج أقمشة الكساء الشعبى بما يوفر الأقطان المصرية لانتاج غزول عالية الجودة للتصدير.

- دراسة التوسع فى عمليات الخلط بين القطن والألياف الصناعية توفيرا لاستخدام القطن وتخفيضا لأسعار الغزل المنتجة .

من التحليل السابق تتضح أهمية دراسة الصادرات المصرية فى اطار الموازين السلعية التى تجمع بين الموارد والاستخدامات بما يكفل التنسيق بين سياسات الانتاج والاستهلاك والصادرات والمخزون . وتؤكد الدراسة على أهمية تدعيم المجلس المصرى للحاصلات والسلع الرئيسية والذى يشكل من ممثلين من وزارات الزراعة وقطاع الأعمال العام والتمويل والاقتصاد والصناعة والشركات القابضة والمضارب والمطاحن والصناعات الغذائية والنقل البحرى ، وممثلين لغرف الصناعة واتحاد الصناعات المصرية وشركات التجارة الخارجية ومركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء ويختص المجلس بدراسة (٩) :

- الاحتياجات السنوية من السلع الرئيسية .
- وضع أسعار متحركة أخذة فى الاعتبار الأسعار العالمية والمحلية وتحديد الوقت المناسب للاعلان عن المناقصات وأساليب الشراء ومصادرهم .
- دراسة الامكانيات الفنية لتطوير التصنيع الزراعى ٠

٢-٣-١ صادرات الأرز المبيض :

تشير بيانات صادرات الأرز المبيض (*) الى عدم استقرار الكميات المصدرة وتذبذبها ، وفى خلال الفترة من (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) أخذت كمية صادرات الأرز اتجاهين مختلفين حيث يشاهد اتجاه الصادرات نحو الانخفاض من ٦٨,٥ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤,١ ألف طن فقط عام ١٩٨٨/٨٧ ويرجع ذلك الى زيادة الاستهلاك النهائى من ناحية ، وزيادة الاستهلاك الوسيط من ناحية أخرى ، وذلك على الرغم من الزيادة المستمرة فى الكميات المنتجة من الأرز خلال هذه الفترة ، ويفسر ذلك تشوهات الأسعار سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين لهذه السلعة حتى منتصف الثمانينات ، ومع التدرج فى تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وتصحيح الأسعار حيث يحصل المزارع على الأسعار المجزية ومع تصويب أسعار المستهلكين فى ظل سياسات التحرر أخذت صادرات الأرز فى الزيادة من ٣٩,١ ألف طن عام ١٩٨٩/٨٨ الى ١٤٥,٦ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ويرجع ذلك بصفة أساسية الى زيادة الانتاج ليغطى احتياجات الاستهلاك النهائى والوسيط المتزايدة ويحقق فائض متزايد للتصدير .

على الرغم من زيادة انتاج الأرز الشعير فى الموسم الأخير ١٩٩٤ الى حوالى ٤ مليون طن أرز شعير يلاحظ ارتفاع أسعار الاستلام بشكل ملحوظ بعد بداية الموسم بسبب مضاربة التجار وضعف التنسيق بين سياسات الانتاج والاستهلاك والتصدير والتخزين ، ويقدر ما تم تصديره من الأرز فى هذا الموسم بحوالى ١٩٠ ألف طن وينتظر تصدير نحو ٢٠ ألف طن أخرى فى نهاية الموسم (١٠) والذى يعتبر موسما مميزا للأسباب التالية :

- زيادة الانتاج المحلى الى نحو ٤ ملايين طن أرز شعير ٠
- الظروف السيئة التى أثرت على انتاج الأرز بالدول الرئيسية فى انتاجه وهى دول جنوب شرق آسيا ٠
- ارتفاع الأسعار العالمية للأسباب السابق الاشارة اليها ٠

---

*) نظرا لارتفاع الوزن النسبى لصادرات الأرز المبيض فى الصادرات الزراعية ، ونظرا لأن عملية ضرب الأرز تمثل نسبة بسيطة من ثمن الأرز المصدر ، فان تقسيم وزارة التخطيط تعتبره صادرات زراعية .

- ان تكلفة طن الأرز الأبيض الصالح للتصدير على أساس سعر استلام من المنتج ٤٥٠ جنيها للطن الشعير وحوالى ١٠٥٧ جنيه تسليم المضرب بدون عبوات وان سعر التصدير فى المواسم العادية يتراوح بين ٣٠٠-٣٦٠ دولار للطن أى حوالى ١١٧٠-١٤٠٤ جنيه للطن ٠

وبسبب المشاكل التى واجهت محصول الأرز للموسم الأخير ١٩٩٤ تم تشكيل لجنة لوضع السياسات العامة المتعلقة بزراعة وتسويق وتجارة الأرز فى ١٩٩٤/٣/٣٠ ، وتم وضع الخطط التى تكفل الحفاظ على الأرز المصرى (١١) وتتلخص فى الخطتين التاليتين :

- الخطة قصيرة الأمد : وهى تعالج مشاكل الموسم الزراعى ١٩٩٤ والتى أثرت سلبا على المنتجين واعتبار الموسم الجديد ١٩٩٥ موسما انتقاليا سوف تؤثر فيه العديد من العوامل الفنية والاقتصادية وغيرها ٠

- الخطة طويلة الأمد : يجب أن توضع فى اطار سياسات التحرر الاقتصادى الكامل سواء للانتاج أو التسويق أو التصدير أخذا فى الاعتبار أن اتفاقية التجارة الحرة (الجات) رغم أنها تهدف الى حرية التجارة بين الدول الا أن السعر العالمى للأرز غير متسم بالمنافسة الكاملة حيث تتحكم فى تحديد السعر ولو بنسبة معينة دول جنوب شرق آسيا باعتبارها من أكبر الدول المنتجة للأرز ٠ وتعتمد الخطة طويلة الأمد على سياسات عامة فى مجالات الانتاج والتسويق والتصدير ، وتؤكد الدراسة على أهمية التنسيق بين الجهات المسئولة عن تنفيذ هذه السياسات قبل بداية الموسم ٠

مما سبق يتضح أن العوامل الداخلية ممثلة فى التغير فى الانتاج المحلى والاستهلاك النهائى والوسيط تنعكس على اتجاهات الصادرات ، ومن ناحية أخرى تشير دراسات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فى تقريرها الرابع عشر عن الأرز الى عدم استقرار التجارة والأسعار العالمية للأرز والتى يمكن تفسيرها بالعوامل التالية :

- يتركز حوالى ٩٠٪ من الانتاج العالمى فى اقليم جغرافى واحد - وهو جنوب وجنوب شرق آسيا - حيث تسود عادة ظروف مناخية غير مستقرة ، فاذا كانت الظروف المناخية غير ملائمة مثل عدم كفاية الأمطار الموسمية ، فان ذلك يؤثر فى الدول الرئيسية المصدرة فتنخفض الكمية المصدرة ، وفى نفس الوقت تزيد احتياجات الاستيراد فترتفع الأسعار ، وفى حالة تحسن الظروف المناخية السائدة يحدث العكس وتنخفض الأسعار .

جدول رقم (٦)

تطور الموارد والاستخدامات للأرز الأبيض للفترة (٨١/١٩٨٢-٩٦/١٩٩٧)

(ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	تغير فى المخزون
٨٢/٨١	١٢٤٤	٠٠	١٢٤٤	١٢٠٤,٥	٥٧	٦٨,٥	١٤
٨٧/٨٦	١٧٧٤,٧	٠٠	١٧٧٤,٧	١٦٧٤,٥	٧٨	٢٢,١	٠٠
٩٠/٨٩	١٨٨٠	٢,٤	١٨٨٢٢,٤	١٧٠١,٢	١٣٤,٦	٤٦,٦	٠٠
٩١/٩٠	٢١٤٣	٢,٥	٢١٤٥,٥	١٨٠٧,١	١٤٠,٥	١٣٤,٩	٠٠
٩٢/٩١	٢٤٨٨	٢,٥	٢٤٥٠,٥	٢١٨٠,٥	١٣٥	١٣٥	٠٠
٩٣/٩٢	٢٧٥٤	٠,١	٢٧٥٤,١	٢٢٠٣	١٧٥	١٤٥,٦	٢٣٠,٥
الرقم القياسى	٢٠٥	٠٠	٢٠٤	١٨٢	٣٠٧	٢١٣	٠٠
معدل النمو ٪	٦,٧	٠٠	٦,٧	٥,٦	١٠,٧	٧,١	٠٠
٩٤/٩٣ *	٢٩٩٧	٠٠	٢٩٧٧	٢٢٣٨	١٨٥	١٩٠	٣٨٤
٩٥/٩٤ **	٢٣١٠	٠٠	٢٣١٠	٢٢٦٥	١٨٥	٢٢٠	(٣٦٠)
١٩٩٧/٩٦ **	٢٥٨٠	٣	٢٥٨٣	٢١٧٣	١٦٠	٢٥٠	٠٠

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١ = ١٠٠)

* متوقع يتعين فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور .

** مستهدف

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

- يساهم حوالى ٤٪ فقط من الانتاج العالمى فى التجارة العالمية للأرز ، وبالتالى فان التغيرات الجدية فى الانتاج تؤدى الى ذبذبات كبيرة فى التصدير والاستيراد .

- تزايد الطلب العالمى على الأرز باستمرار بسبب زيادة السكان والدخل ، ولما كان الأرز غير مرن بالنسبة للسعر ، لهذا فان التقلبات فى أسعار الأرز تكون أكثر حدة من التقلبات فى الكميات المعروضة منه .

- ينتج الأرز أساسا فى الدول النامية حيث استجابة الزراع بطيئة لظروف السوق وحافز السعر .

- انخفاض المخزون التجارى من الأرز ، لهذا فان أثر التقلبات فى الانتاج يقع أساسا على موسم انتاجى واحد بدلا من امتداده على مدى سنوات من خلال اجراء تعديلات فى مخزون آخر المدة .

٢-٣-٣ صادرات البصل الطازج :

يعتبر البصل من السلع التصديرية الهامة حيث يحتل المرتبة الثالثة بين الصادرات الزراعية بعد القطن والأرز ، ويتميز البصل بأنه سريع التلف وتتعرض حركة انتاجه واستهلاكه وتجارته الداخلية والخارجية وأسعاره لتقلبات شديدة .

ويبين الجدول (٧) الميزان السلعى للبصل المصرى الطازج خلال السنوات ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ وبتحليل هذه البيانات يمكن التعرف على العوامل المسئولة عن تطور صادرات البصل كما يلى :

- تتسم الكميات المصدرة من البصل بالتقلبات الشديدة وتتراوح الكمية المصدرة بين حد أقصى بلغ ١٠٣,٤ ألف طن عام ١٩٩١/٩٠ وحد أدنى بلغ ١٦ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ .

- يتقلب الانتاج من البصل باستمرار وحقق الانتاج أقصاه بحوالى ١٠٠٩ ألف طن عام ١٩٩١/٩٠ وأدناه بحوالى ٧٣٤ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ ، وفى الامكان زيادة الانتاج من البصل باستخدام أساليب الزراعة المتطورة وتنفيذ المعاملات الفنية المناسبة لزيادة انتاجية الفدان .

- يأخذ الاستهلاك النهائى سواء المحلى أو الحكومى اتجاها عاما متصاعدا حيث زاد من ٥٦٧ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٦٣٣,٥ ألف طن عام

جدول رقم (٧)
تطور الموارد والاستخدامات للبصل الطازج للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٧/٩٦)

(ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	الفاقد
٨٢/٨١	٧٣٤	٠٠	٧٣٤	٥٦٧	١٣٤	١٦	١٧
٨٧/٨٦	٧٦٢	٠٠	٧٦٢	٥٧٥,٧	١٥٢	١٩,٣	١٥
٩٠/٨٩	٧٩٧	٠٠	٧٩٧	٥٣٤	٢٠٤,٣	٤٢,٧	١٦
٩١/٩٠	١٠٠٩	٠,١	١٠٠٩,١	٦٤٥	٢٤٧,٧	١٠٣,٤	١٣
٩٢/٩١	٦٠٩	٠٠	٦٠٩	٣٩٨	١٥٩,٥	٤١,٥	١٠
٩٣/٩٢	١٠٤٠	٠٠	١٠٤٠	٦٣٣,٥	٣٤٩	٤١,٥	١٦
الرقم القياسى	١٤١	٠٠	١٤١	١١٢	٢٦٠	٢٥٩	٩٤
معدل النمو ٪	٣,٢	٠٠	٣,٢	١,٠	٩,٠	٩,١	(٠,٥)
٩٤/٩٣ *	٨٩٣	٠٠	٨٩٣	٤٨٢	٣١٩	٧٥	١٧
**٩٥/٩٤	٩١٩	٠٠	٩١٩	٤٧٨	٣٢٣	١٠٠	١٨
**٩٧/٩٦	٩٣٨	٠٠					

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١ = ١٠٠)
* متوقع يتضمن فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور .
** مستهدف .
المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

١٩٩٣/٩٢، وبمعدل زيادة بلغ ١٪ سنويا . وفى الامكان ترشيد استهلاك البصل من خلال تصحيح أسعار المستهلك والقضاء على استغلال تجار الجملة وانتهازهم للتقلبات المستمرة فى عرض البصل وحصولهم على هوامش تسويقية مرتفعة .

- ويستخدم البصل الطازج كمستلزمات انتاج فى الصناعات الغذائية أو تقاوى ، هذا ويأخذ الاستهلاك الوسيط اتجاها عاما تصاعديا حيث زاد من ١٣٤ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٤٩ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ، وبمعدل زيادة يبلغ ٩,١٪ سنويا .

- من المعلوم أن البصل الظازج من السلع سريعة التلف ولقد أخذت كمية الفاقد فى مراحل الانتاج والتسويق اتجاها عاما تنازليا من ١٧ ألف طن فى بداية فترة الدراسة حتى ١٠ ألف طن عام ١٩٩٢/٩١ ، ويرجع ذلك الى تطوير أصناف البصل بحيث تكون أكثر ملائمة لأغراض التصدير والتجفيف والتخزين لفترة أطول نسبيا .

وبدراسة بيانات الجدول (٧) يتضح أن هناك ارتباط بين الانتاج والصادرات ، فعندما بلغ الانتاج أقصاه عام ١٩٩١/٩٠ حقق الصادرات رقما قياسيا ، وعندما كان الانتاج متواضعا كانت كمية الصادرات عند حدها الأدنى عام ١٩٨٢/٨١ .

مما سبق يتضح أن التقلبات فى عرض البصل تؤثر على الكمية المصدرة منه ويمكن زيادة صادرات البصل الطازج من خلال العوامل التالية :

- العمل على خفض الفاقد من البصل حيث بلغت تقديرات الفاقد ١٧ ألف طن فى بداية الفترة وهى أكبر من الكمية المصدرة منه ، كذلك يقدر الفاقد بحوالى ١٦ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ أى ما نسبته ٣٩٪ من صادرات البصل الطازج فى تلك السنة .

- تطوير أصناف البصل بحيث تكون ملائمة لأغراض التصدير والتجفيف لفترة أطول نسبيا .

- استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة فى زراعة البصل بحيث ينتج فى عدد من العروات أكثر من العروات الثلاث التى تزرع حاليا .

- تطوير أساليب جمع وتعبئة وتخزين ونقل البصل الطازج لأنه سريع التلف.

٢-٣-٤ صادرات الفاكهـــة :

تشمل الفاكهة البرتقال واليوسفى والليمون والجوافة والبلح والمانجو والرمان والعنب والكمثرى وغيرها ويبين الجدول (٨) تطور الصادرات المصرية من الفاكهة والعوامل الداخلية المسئولة عنها ومنه يتضح الآتى :

- هناك تقلبات مستمرة فى الصادرات المصرية من الفاكهة حيث تتراوح الكميات المصدرة بين ١٠٧,١ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ وحوالى ٣٠٠ طن عام ١٩٩٤/٩٣ ويمكن القول بأن صادرات الفاكهة تأخذ اتجاها عاما تصاعديا ، ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٨,٦٪ خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ الى ١٩٩٤/٩٣ .

- يأخذ الانتاج المحلى من الفاكهة اتجاها عاما تصاعديا حيث زاد الانتاج من ٢٣٦٩ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٥٨١٤ ألف طن عام ١٩٩٤/٩٣ ، وبلغ معدل الزيادة السنوى ٧,٨٪ ويرجع ذلك الى التوسع فى زراعة حدائق فاكهة من ناحية وزيادة الانتاجية من ناحية أخرى .

- ويلاحظ زيادة الاستهلاك النهائى للفاكهة من ١٨٩٤ ألف طن فى بداية فترة الدراسة الى ٤٧٤٠ ألف طن فى نهايتها ويقدر معدل النمو السنوى ٧,٩٪ .

- اتجاه الاستهلاك الوسيط نحو الزيادة حيث ارتفعت كميات الفاكهة المستخدمة فى الصناعات الغذائية من ٢٢٥ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٥١٦ ألف طن عام ١٩٩٤/٩٣ وبلغ معدل الزيادة حوالى ٧,٢٪ سنويا .

- ومن الجدير بالملاحظة أن كمية الفاقد من الفاكهة أكبر من الكمية المصدرة منها خلال سنوات الدراسة (ما عدا عام ١٩٨٤/٨٣)، ولقد بلغت الكمية المفقودة من الفاكهة فى مراحل الانتاج والتسويق فى عام ١٩٩٣/٩٢ على سبيل المثال حوالى ٢٣٧ ألف طن وهى تمثل حوالى ٢٢٥٪ من الكميات المصدرة والتى بلغت ١٠٥ ألف طن .

جدول رقم (٨)
تطور الموارد والاستخدامات للفاكهة للفترة (٨٢/٨١-١٩٩٧/٩٦)

(ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	الفاقد
١٩٨٢/٨١	٢٣٦٩	٦٠	٢٤٢٩	١٨٩٤	٢٢٥	١١٢	١٨٩
١٩٨٧/٨٦	٣٤٤١	٧,٩	٣٤٤٨,٩	٢٨٨٨,٨	٢٩٥	١٠٧,١	١٥٨
١٩٩٠/٨٩	٤٤٤٨	٤,٣	٤٤٥٢,٣	٣٦٤٨,٦	٤٠٣	١٩٨,٧	٢٠٢
١٩٩١/٩٠	٤٠٦٧	٩,٣	٤٠٧٦,٣	٣٢٣٩,٩	٤١٠	٢٤٤,٤	١٨٢
١٩٩٢/٩١	٤٦١٤	٢٣,٥	٤٦٣٧,٥	٣٨٩٤,٩	٤١٠	١٢٢,٦	٢١٠
١٩٩٣/٩٢	٥٣٤٥	١٢,١	٥٣٥٧,١	٤٤٨٩,١	٥٢٦	١٠٥	٢٣٧
الرقم القياسى	٢٢٦	٢٠	٢٢٠	٢٣٧	٢٣٤	٩٤	١٢٠
معدل النمو ٪	٧,٧	(١٣,٥)	٧,٥	٨,٢	٨,٠	(٠,٥)	١,٦
١٩٩٤/٩٣ *	٥٨١٤	١٠	٥٨٢٤	٤٧٤٠	٥١٦	٣٠٠	٢٦٨
١٩٩٥/٩٤**	٦٢٠٥	١٠	٦٢١٥	٥٠٢٦	٥٧٢	٣٣٠	٢٨٧
١٩٩٧/٩٦**	٥٩٨١	٩	٥٩٩٠	٤٧٠٠	٥٩٠	٥٠٠	٢٠٠

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١=١٠٠)
* متوقع يتضمن فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور
** مستهدف
المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

٢-٣-٥ صادرات الخضر :

تشمل صادرات الخضر الطازجة البطاطس واللوبيا والفاصوليا والبازلاء والثوم الطازج والبطيخ والشمام والخرشوف والطماطم والكوسة والخيار والفلفل الأخضر والقلقاس والبطاطا والجزر والبامية وأصناف أخرى .

وبدراسة تطور الصادرات الكمية من الخضر الطازجة نجد أنها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت من ١٨٠ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٧٣ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٣,٩٪ ، ويتوقع أن تسجل صادرات الخضر رقما قياسيا بحوالى ٤٠٠ ألف طن عام ١٩٩٤/٩٣ ، وترجع تلك الزيادة فى الصادرات بصفة أساسية الى زيادة الانتاج المحلى من ٩٠٣١ ألف طن الى ١٢٢٩٤ ألف طن وبمعدل زيادة سنوى بلغ ١٠,٨٪ لنفس سنوات المقارنة .

ويمكن زيادة الكميات المصدرة من الخضر الطازجة وذلك بخفض الفاقد من الخضر فى مراحل الانتاج والتسويق والتى تفوق الكميات المصدرة طوال فترة الدراسة ، وعلى الرغم من جهود تطوير عمليات الانتاج والتسويق والنقل والتعبئة والتخزين فان الفاقد من الخضر الطازجة يقدر بحوالى ٢٢٢٪ من الكميات المصدرة فى عام ١٩٩٣/٩٢ .

ويأخذ الاستهلاك النهائى من الخضر الطازجة اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت الكميات المستهلكة من ٧٥٦١ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٠٢٠٠ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٢,٨٪ .

ولقد زادت كميات الخضر الطازجة الموجهة للاستهلاك الوسيط كمواد خام للصناعات الغذائية من ٤٣٥ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٢٥٠ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ وبلغ معدل الزيادة السنوى ١٠٪ .

وفى الامكان زيادة الصادرات المصرية من الخضر بالتوسع فى الزراعات المحمية تحت الأقبية أو الصوب البلاستيكية التى يمكن المنافسة بها فى موسم الشتاء ، وتوفير مستلزمات الانتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات ، والمواد اللازمة للتعبئة والتغليف والنقل والتخزين واعفائها من الجمارك ، وقيام الأجهزة المعنية بتنمية الصادرات بعمل دراسات سوقية وسلعية لبيان الفرص التصديرية واحتياجات الأسواق ومواعيدها واسعارها ومواصفاتها ، هذا فضلا عن توفير وسائل النقل الجوى و البرى و البحرى وتبسيط اجراءات التصدير خاصة وأن الخضر سلع سريعة التلف وتحتاج معاملة خاصة لنجاح تصديرها .

جدول رقم (٩)
تطور الموارد والاستخدامات من الخضر للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٧/٩٦)

(ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	فاقد
١٩٨٢/٨١	٩٠٣١	٤٥	٩٠٧٦	٧٥٦١	٤٣٥	١٨٠	٩٠٠
١٩٨٧/٨٦	١٢٤٣٠	٣٤,٢	١٢٤٦٤,٣	١٠٩٤١,١	٨٠٨	١٧١,٢	٥٧١
١٩٩٠/٨٩	١١٨٩٠	٣١,٣	١١٩٢٦,١	١٠٤١٨,٣	٨٤٠	١٧٣,٨	٥٩٤
١٩٩١/٩٠	١٢٠٦٠	٣٦,٥	١٢٠٩٦,٥	١٠٣٨٥	٧١٢,٧	٤٠١,٧	٥٩٧
١٩٩٢/٩١	١٢١٠٦	٣٤	١٢١٤٠,٠	١٠٤٦٥	٨٠٤,٠	٢٧٣	٥٩٨
١٩٩٣/٩٢	١٢٢٩٤	٣٤	١٢٣٢٨	١٠٢٠٠	١٢٥٠	٢٧٣	٦٠٥
الرقم القياسى	١٣٦	٧٦	١٣٦	١٣٥	٢٨٧	١٥٢	٦٧
معدل النمو ٪	٢,٨	(٢,٥)	٢,٨	٢,٨	١٠,١	٣,٩	(٣,٥)
*١٩٩٤/٩٣	١٤٥٩٦	١٠	١٤٦٠٦	١٢١٥١	١٤٤٠	٤٠٠	٦١٥
**١٩٩٥/٩٤	١٥٤٨٦	١٠	١٥٤٩٦	١٢٦٠١	١٦٥٥	٥٠٠	٧٤٠
**١٩٩٧/٩٦	١٥٣٨٦	٢٥	١٥٤١١	١٣١٠٠	٨٨١	٨٠٠	٦٣٠

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١ = ١٠٠)

* متوقع يتضمن فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور .

** مستهدف

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

٦-٣-٢ صادرات زراعية غير تقليدية

باستقراء تطور الصادرات الزراعية التقليدية كالقطن والأرز والبصل يتضح أن الكميات المصدرة منها تتسم بالتقلب ، هذا فضلا عن ظهور دول منافسة فى الأسواق العالمية ، الأمر الذى يدعو الى العناية بالصادرات الزراعية غير التقليدية مثل النباتات الطبية والعطرية والزهور بهدف زيادة الصادرات وتنويع هيكلها ، حيث تلقى هذه الصادرات ومنتجاتها طلبا متزايدا فى الأسواق العالمية ، كذلك تتوافر الظروف المناخية والأرضية المناسبة لزراعتها فى أنحاء مصر ، وبخاصة فى الأراضى الجديدة ، وتتمتع هذه المحاصيل بميزات نسبية طبيعية وجودة عالية مما يؤدى الى ارتفاع أسعارها فى الأسواق العالمية .

ونظرا لكثرة أنواع النباتات الطبية والعطرية التى تجود زراعتها فى مصر فان هذه الدراسة تركز على أهم هذه النباتات من الناحية الاقتصادية والتى لها وزن كبير فى الصادرات والانتاج والاستهلاك والقيمة النقدية وخاصة البابونج - البروقوش والكراوية واليانسون والكمون بالاضافة الى زيت العتر البلدى وعجينة الياسمين خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٣) .

وتشير البيانات الواردة فى الجدول (١٠) الى تطور صادرات أهم النباتات الطبية والعطرية ومنه يتضح الآتى :

- على الرغم من التقلبات المستمرة فى الكمية المصدرة من البانونج الا أنها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت من ١٥٠٠ طن عام ١٩٨٠ الى ١٨٣٨ طن عام ١٩٩٣ ، وبمعدل زيادة يبلغ ١,٥٪ سنويا ولقد حققت الكمية المصدرة أقصاها عام ١٩٨٧ بحوالى ٢٣٤٣ ألف طن ويرجع ذلك لارتفاع أسعار تصديرها فى هذا العام من ناحية وزيادة الانتاج المحلى بسبب زيادة المساحة والانتاج من ناحية أخرى (١٢) .

- بدراسة تطور الكمية المصدرة من البروقوش خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٩٣. يمكن تميز الفترتين التاليتين :

* الفترة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٤) وفيها زادت الكمية المصدرة من ٨٨٢ طن الى ٢٤١٩ طن ويرجع ذلك الى زيادة أسعار التصدير وبالتالى استجاب الزراع بزيادة الانتاج .

* والفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٣) وفيها زادت الكمية المصدرة من ١٣٤٩ طن فى بدايتها الى ٢١٦٩ فى نهايتها وبمعدل زيادة بلغ ٨,٢٪ سنويا وذلك نتيجة لتضاعف أسعار التصدير حوالى ٢٢ مرة .

جدول رقم (١٠)

تطور الصادرات من اهم النباتات الطبية والعطرية

للسنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٣)

الجدول رقم(١٩) تطور صادرات مصر من النباتات الطبية والعطرية

الكمية: بالطن
القيمة : بالألف جنية
السعر:

السنوات	البردقوش			الابونج			اليانسون			الكراوية			الكمون			زيت المتر البلدى			عجمة الياسمين		
	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر	الكمية	القيمة	السعر
١٩٨٠	٨٨٢	٦٥٣	٧٤٠	١٥٠٠	٣٠٧٨	٢٠٥٢	٤٤٧٠	٢٧٣	٧٦٦	١٠٣٥٠	٤٩٤	٤٨٢	٢٢٦	٢١٧	٩٦٠	٢٠	٤٩٦	٢٤٫٨٠٠	١٠	٢٣٤	٢٣٤٫٠٠٠
١٩٨١	١٥٢١	١٢٠٦	٧٩٣	١٢٦٧	١٩٣٨	١٥٣٠	٧٠٤	٤١٨	٨١٧	٦٦٥	٣٤١	٥١٣	٤٠١	٢٤٧	٦١٦	٥٦	١٤١٠	٢٥٫١٧٩	٤	١٢٢٨	٣٠٧٫٠٠٠
١٩٨٢	١٤٢٥	١١٥٧	٨١٢	١٨٠٥	٣٠٥١	١٦٩٠	١٤٢	٥٢٩	١٦٢٧	٦٢١	٣٤٠	٥٤٨	٨٤	١١٣	١٣٤٥	٦٤	١٥٤٠	٢٤٫٠٦٣	١٠	٣٨١٠	٣٨١٫٠٠٠
١٩٨٣	١٧٢٩	٢٠٨٥	١٢٠٦	١٥٦٨	٣٠٨٨	١٩٧٠	٣٠	٤٥٦	١١٢٩	١١٢٤	٦٣٨	٥٦٨	١٦٤	٩٦	٥٨٥	٧٦	١٧٠٦	٢٢٫٤٤٧	٣	١٣١٨	٤٣٩٫٣٣٣
١٩٨٤	٢٤١٩	٢٧٨٠	١١٥٠	٩٣٥١	٢١٢٢	١٥٧١	٤٤	٣٤٤	٨٦٥	٢٦٤١	١١٥٥	٤٣٧	٧٠	١٨	٢٥٧	٢٢	٥١٤	٢٣٫٢٧٣	٥	٤٠٦١	٨١٢٫٢٠٠
١٩٨٥	١٦٧٣	١١١٤	٦٦٦	١٤٦٥	١٩١١	١٣٠٤	٢٧٣	٤٠٣	١٢٦٠	١٠٦٨	٦٤٣	٦٠٢	٢٥	١٦	٦٤٠	١٢	٣٧٥	٣١٫٢٥٠	٣	٢٠٠١	٦٦٧٫٠٠٠
١٩٨٦	١٩٧٤	١٧٣٦	٨٧٩	٢٠٧٩	٤٩٦٧	٢٣٩٠	٤٧٩	٥٣٩	١٣٤٩	٢٢٠٧	١٨٩١	٨٥٧	٦١	١٩	٣١١	٢١	٩٨٢	٤٦٫٧٦٢	٥	١٠٥٤٦	٢٫١٠٩٫٢٠٠
١٩٨٧	١٣٤٩	١٨٤٠	١٣٦٤	٢٣٤٣	٨٦٦٧	٣٧٠٠	١٨٢	٧٨٨	١٦٨١	١٣٢٣	٩٧٩	٧٤٠	٤٠	٣٩	٩٧٥	٨	٣٠٨	٣٨٫٥٠٠	١	٥٨٣	٥٨٣٫٠٠
١٩٨٨	١٥٤٢	٢٥٧٠	١٦٦٦	٢١١٨	١٢٥١٠	٥٩٠٧	١٠٥	٩٧٢	١٠٣١	٢٦٢٦	٢٥٦٤	٩٧٦	٢٧	٣٧	١٣٧٠	٢٤	١٦٦١	٦٩٫٢٠٨	٢	٢٩٢١	١٫٤٦٠٫٥٠٠
١٩٨٩	٢٠٥٩	٤٤٩٨	٢١٨٥	٢١٤٦	٦٥٣٩	٣٠٤٧	٦٦	٥٠٢	٣١٣٦	١٤٩١	١٥٤٥	١٠٣٦	٥٩	٣٠١	٥١٠٢	٩	١١٨٠	١٢٣٫١١١	٥	٦١١٧	١٫٢٢٣٫٤٠٠
١٩٩٠	١٨٧٧	٤٠٩٣	٢٨٨١	١٨٠٨	١١٣٥٢	٦٢٧٩	١٤٧	١٤٣٥	٤١٢٢	١٢٦٨	١٥٦٠	١٢٣٠	٧٢	٢٩٢	٤٠٥٦	٩	٩٩٢	١١٠٫٢٢٢	٥	٤٧٢٢	٩٤٤٫٤٠٠
١٩٩١	١٧٢٢	٥٢٨٣	٣٠٦٨	١٩٦١	١٢٨٩١	٦٥٧٠	٣٣٢	١٧١٩	٣٥٣٣	٧٧٠	١٤٧١	١٩٠٠	١٢٥	٢٨٥	٢٢٨٠	١٩	٢١٥٤	١١٣٫٣٦٨	٥	٤٤٤٤	٨٨٨٫٨٠٠
١٩٩٢	٢١٠٢	٧٤٢٥	٣٥٣٢	١٨٩٨	١٤٨٥٠	٧٨٢٤	٩١	١٩٠٥	٥٥٦٠	١١٤	٣١١	٢٧٢٨	٤٥٧	١١٢٨	٢٤٦٨	٢٣	٣٢٥٤	١٤١٫٤٧٨	٤	٧٥٠٨	١٫٨٧٧٫٠٠٠
١٩٩٣	٢١٦٩	٦٦١٠	٣٠٤٧	١٨٣٨	١١٥٠٢	٦٢٥٨	٣٨٦	١٧١٢	٤٢٧٢	٩٧٩	٣٠٧١	٣١٣٧	١٧٥	٩٠٦	٥١٧٧	٣٤	٥٤٣٣	١٥٩٫٧٩٤	٢٫٥	٣٦٤٤	١٫٤٥٧٫٦٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء - نشرات متفرقة من التجارة الخارجية

- يلاحظ وجود تقلبات شديدة فى الكميات المصدرة من الكراوية حيث تراوحت بين ٢٦٢٦ طن عام ١٩٨٧ كحد أقصى حيث ارتفعت أسعار التصدير الى ٩٧٦ جنيه للطن ، وحوالى ١١٤ طن عام ١٩٩٢ كحد أدنى على الرغم من وصول سعر تصدير الطن الى ٣١٣٧ جنيه ، ويرجع ذلك الى انخفاض المساحة المزروعة بصفة أساسية فى هذا العام .

- أخذت أسعار تصدير اليانسون اتجاها عاما تصاعديا حيث ارتفعت من ٧٦٦ جنيه للطن عام ١٩٨٠ الى ٥٥٦٠ جنيه للطن عام ١٩٩٢ وبمعدل زيادة يقدر بحوالى ١٨٪ سنويا ، الا أن الكميات المصدرة كانت شديدة التقلب وبلغت أقصاها عام ١٩٨١ بحوالى ٧٠٤ طن وأدناها ٣٠ طن عام ١٩٨٣ على الرغم من زيادة الانتاج فى ذلك العام ، ويرجع ذلك الى زيادة الكميات المستهلكة وانخفاض الكميات المتاحة للتصدير .

- حققت الكمية المصدرة من الكمون رقما قياسيا بلغ حوالى ٤٠١ طن عام ١٩٨١ ثم أخذت الصادرات اتجاها عاما تنازليا حيث انخفضت الى ٧٢ طن عام ١٩٩٠ وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار التصدير أكثر من ٦,٥ مرة حيث زادت من ٦١٦ جنيه للطن الى ٤٠٥٦ جنيه للطن لسنوات المقارنة ، ويرجع ذلك لاتجاه المساحة المزروعة نحو الانخفاض تدريجيا وعدم توفر معلومات للمنتجين والمصدرين عن الاحتياجات والأسعار العالمية .

- وبتحليل الكميات المصدرة لزيت العتر البلدى يمكن تحديد ثلاث فترات زمنية لهذا التطور :

* الفترة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٣) وفيها زادت الكميات المصدرة من زيت العتر من ٢٠ طن فى بدايتها الى ٧٦ فى نهايتها وذلك راجع أساسا الى زيادة الانتاج وبالتالى المتاح للتصدير .

* الفترة الثانية (١٩٨٤-١٩٨٨) حيث تميزت بتقلبات شديدة على الرغم من اتجاه أسعار تصدير العتر نحو الزيادة ، ويقدر متوسط الكمية المصدرة من زيت العتر بحوالى ١٧,٥ طن سنويا .

* الفترة الثالثة (١٩٨٩-١٩٩٣) ومنها اتجهت الكميات المصدرة نحو الزيادة من ٩ طن عام ١٩٨٩ الى ٣٤ طن عام ١٩٩٣ وبمعدل زيادة بلغ ٣٩,٤٪ سنويا ويرجع ذلك للزيادة الواضحة فى أسعار التصدير .

- أخذت أسعار تصدير عجينة الياسمين اتجاها عاما تصاعديا حيث ارتفع سعر الطن من ٢٣٤ جنيه للطن عام ١٩٨٠ الى ١٤٥٧ جنيه للطن عام ١٩٩٣ ، أى أن السعر تضاعف ٦٢ مرة فى الوقت الذى تقلبت فيه الكمية المصدرة بين حدين أدنى بحوالى طن واحد وأقصى بلغ عشرة أطنان خلال فترة الدراسة .

من التحليل السابق للكميات المصدرة من النباتات الطبية والعطرية ومنتجاتها نخلص بالنتائج التالية :

- أن أسعار تصدير النباتات الطبية والعطرية تأخذ اتجاها عاما تصاعديا وهذا دليل على زيادة الطلب العالمى .

- عدم وجود استقرار فى الكميات المصدرة منها وهنا يعكس ضعف السياسات الانتاجية والتسويقية الداخلية والخارجية ما يؤثر على الأسعار المصرية .

وتشير الدراسات الى أن صافى ايراد الفدان من النباتات الطبية والعطرية أكبر من صافى ايراد الفدان من المحاصيل المنافسة لها فى الدورة الزراعية بالأسعار المحلية والعالمية وهو يعنى جدوى مشروعات انتاج وتصدير هذه النباتات (١٣) .

وتؤكد الدراسات أن الطاقة الاستيعابية للأسواق العالمية للنباتات الطبية والعطرية تفوق بكثير الانتاج المصرى كما أن ظروف انتاجها فى مصر مواتية بل ولهـا ميزة نسبية (١٤) ، ويمكن التوسـع فى انتاجها وتصديرها عن طريق :

- وضع الخطط والسياسات المناسبة للتنسيق بين الانتاج والاستهلاك والصادرات فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية .

- توفير مستلزمات الانتاج من تقاوى مناسبة للأسواق العالمية .

- توفير مستلزمات التسويق والتصدير وخاصة مواد التعبئة والتغليف .

- توفير التمويل اللازم لمراحل الانتاج والتسويق .

- الاهتمام بتوعية المنتجين والمصدرين وتوفير المعلومات التسويقية لرسم خطط الانتاج والتصدير .

- خفض التكاليف والهوامش التسويقية حيث تلتهم حوالى نصف أسعار التصدير .

- تبسيط اجراءات التصدير .

- تشجيع المصدرين واعطائهم الحوافز المناسبة .

وفى اطار سياسات التحرر الاقتصادى فقد يكون من المناسب الاستفادة من ظروف الانتاج والمناخ والتربة والخبرات المتراكمة لدى قطاع الزراعة المصرى فى التخصص فى انتاج وتطوير البذور والتقاوى والمحافظة عليها ، وتغطية احتياجات البلاد من التقاوى والبذور بدلا من استيرادها من هولندا واسرائيل ودول أوربية أخرى ، كذلك يقترح الاستفادة من مراكز البحوث الزراعية والحقول الارشادية فى تطوير وانتاج البذور ، وهكذا يمكن تحويل هذه المراكز الى وحدات اقتصادية ، ومن الجدير بالذكر أن ثمن كيلوجرام من بذور الطماطم بلغ حوالى ١٠ آلاف دولار ، وتتراوح قيمة صادرات اسرائيل من البذور عام ١٩٩٣ ما بين ٣٠-٣٥ مليون دولار منها ١٦-١٧ مليون دولار قيمة صادرات بذور الطماطم فقط (١٥) .

وتتوفر لمصر ميزة نسبية لتصدير الزهور والأبصال علاوة على الورد حيث يمكن انتاج وتصدير هذه المنتجات طول العام بصفات وجودة عالية ، وتصل قيمة صادرات الزهور مليون دولار سنويا ، ويمكن استغلال الساحل الشمالى والأراضى المستصلحة لزراعة أزهار القطف للتصدير ، ويجب تسهيل استيراد أمهات من نباتات الزينة المطلوبة فى أوربا واكثارها محليا لانتاج شتلات بأسعار مناسبة ، ويجب علاج أسباب انخفاض صادرات الزهور ، واعفاءها من الرسوم الجمركية على الكميات المصدرة ومواد التغليف حتى تستطيع المنافسة فى الأسواق العالمية .

٤-٢ تأثير الجات على الصادرات الزراعية المصرية :

فى الوقت الذى تحيزت فيه السياسات الاقتصادية فى مصر للواردات على حساب الصادرات بصفة عامة ، والصادرات الزراعية بصفة خاصة ، حيث عانت من الاجراءات والضرائب والحصص وغيرها ، نجد أن بلاد المجموعة الأوربية وفى مقدمتها فرنسا نجحت فى اخراج التجارة الدولية للسلع الزراعية من دائرة المفاوضات فى اتفاقية الجات منذ عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٩٤ بل حظى قطاع الزراعة فى بلاد المجموعة الأوربية بدرجة عالية من الحماية وذلك من

خلال تطبيق ما يعرف بالسياسة الزراعية المشتركة والتى تتضمن ثلاثة أنواع من الحماية نوضحها فيما يلى :

- النوع الأول من الحماية : يتمثل فى التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الغذائية المستوردة ، حيث تفرض تعريفة جمركية متغيرة تبعا لمستوى الأسعار العالمية ، حيث ترتفع عند انخفاض الأسعار العالمية والعكس صحيح ، ومكنت هذه التعريفة المجموعة الأوربية من التحكم فى مقدار المنافسة الأجنبية المسموح بها فى أسواقها . وقد تلجأ المجموعة الأوربية الى نظام الحظر المطلق للواردات الزراعية فى بعض المواسم ، كذلك تستخدم المعايير الصحية والبيئية والنوعية للحد من الواردات .

- النوع الثانى من الحماية : ويتمثل فى الدعم الذى تقدمه الحكومات الأوربية للمنتج الزراعى فى الصور التالية :
  - ضمان حد أدنى من الأسعار .
  - دخول الحكومة مشترية فى حالة انخفاض الأسعار .
  - تعويض المنتجين الزراعيين فى بعض المناطق .
  - تحمل الدولة لتكاليف بحوث التطوير والارشاد الزراعى .

- النوع الثالث من الحماية : ويتمثل فى تحمل الدولة الفرق بين السعر المحلى المرتفع للسلع الزراعية وأسعار التصدير فى الأسواق العالمية .

ولقد أسفرت هذه الحماية عن :
- تشويه الأسعار العالمية للسلع الزراعية .
- صعوبة دخول الصادرات الزراعية فى السوق الأوربية .
- منافسة الانتاج الزراعى الأوربى فى الأسواق العالمية على الرغم من عدم توفر مزايا نسبية .

ولقد نجحت دورة أوروجواى فى تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وذلك عن طريق الاجراءات التالية :
- التزام أعضاء الجات بتحويل القيود الكمية الى تعريفات جمركية ذات أثر حمائى معادل .

- تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات ، أما البلاد النامية فان نسبة التخفيض ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات .

- تخفيض الدعم الذى تعطيه الحكومات للانتاج الزراعى بمقدار ٢٠٪ خلال ٦ سنوات ، وفى حالة البلاد النامية بمقدار ١٣,٣٪ خلال ١٠ سنوات .

- تخفيض الدعم لصادرات السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من مقدار الدعم المطبق للفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) خلال ٦ سنوات ، وفى الدول النامية يكون خفض دعم الصادرات معادل لثلثى التزام الدول المتقدمة وخلال ١٠ سنوات .

- يحق لكل دولة أن تضع ما تراه من معايير الحماية الصحية النباتية والحيوانية بشرط المساواة فى المعاملة بين جميع البلاد مع الالتزام بالمعايير المتفق عليها دوليا .

- التحكيم فى الخلافات وفقا للاتفاقية الجديدة أصبح ملزما ، وفى حالة تضرر الدول النامية من قضية معينة فلا بد أن يتم التحكيم فى فترة زمنية لا تتجاوز ٦ شهور .

مما سبق يتضح أن تحرير تجارة السلع الزراعية ليس كاملا ، وسيتم تحرير جزئى خلال المدة المقررة ، ويدور حول ثلث القيود القائمة . وهذه نسبة متواضعة ولكنها بداية هامة ، وسوف تستكمل عملية التحرير فى الدورات المقبلة .

ومن المتوقع أن ينخفض الدعم للصادرات سنويا بمعدل ٦٪ سنويا ، وبذلك سوف ترتفع أسعار هذه السلع فى المدى القصير ، أما فى المدى المتوسط والطويل فان ارتفاع الانتاجية الذى يترتب على اعادة تقسيم العمل الدولى لمصلحة أكثر البلاد كفاءة فى الانتاج سوف يخفف من هذا الأثر السلبى أو يقضى عليه كليا .

ويتوقع أن يؤدى تنفيذ اتفاقية الجات الى فتح أسواق الدول الصناعية أمام الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية ومنها مصر ، وبالتالى فان الآثار السلبية لارتفاع أسعار الواردات الزراعية سوف تقابله الآثار الايجابية التى تنتج عن زيادة الصادرات الزراعية للدول التى لها ميزة نسبية طبيعية .

كما يؤدى تنفيذ اتفاقية الجات الى ازالة التشوهات فى التجارة الدولية للسلع الزراعية والتى سببتها أنواع الحماية التى طبقتها الدول الصناعية .

وتؤكد هذه الدراسة على أهمية علاج معوقات التصدير التى حدت من حركة الصادرات الزراعية المصرية وتوفير حوافز للمصدرين ، ودراسة سبل مواجهة المنافسة المتوقعة من الدول الأخرى ، واعطاء الأولوية للمنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية ، ودراسة امكانيات تطوير وتصنيع المنتجات

الزراعية لزيادة قيمتها المضافة ، وتخفيض الفاقد منها فى مراحل الانتاج والتسويق الداخلى والخارجى ، وتبسيط اجراءات التصدير ، وحل مشاكل المصدرين .

ومن الجدير بالذكر أن ما تم تطبيقه بالفعل فى قطاع الزراعة فى مصر فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى يغطى معظم ما تتطلبه اتفاقية الجات ، وفى نفس الوقت يجب التفاوض مع السوق الأوربية المشتركة بشأن بعض القيود الكمية الخاصة بحصص ومواسم التصدير لبعض المنتجات الزراعية المصرية ، والعمل على الغاء هذه القيود بين مصر والسوق حيث بدأ تنفيذ الاتفاقية فى يناير ١٩٩٥ .

ولقد بدأ قطاع الزراعة المصرى فى التفاوض مع الاتحاد الأوربى بخصوص تطبيق اتفاقية الجات فى بروكسل خلال المدة من ٢٢-٢٥ يناير ١٩٩٥، وفيما يلى عرض لوجهات نظر الطرفين :

- تتلخص وجهة نظر الاتحاد الأوربى فى ابقاء القواعد المعمول بها فى الاتفاق الحالى فى مجال التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية بين مصر والاتحاد الأوربى على ما هى عليه لمدة خمس سنوات ، ويتم بعدها دراســـة وتحليل وتقييم الوضع والتفاوض بشأن ما يمكن ادخاله من تعديلات .

- فى حين تتلخص وجهة نظر مصر فى ضرورة تحرير تجارة السلع الزراعية أسوة بما هو مطلوب اتباعه بالنسبة للسلع الصناعية خاصةوأن مصر تتمتع بميزة نسبية فى انتاج العديد من المحاصيل الزراعية التصديرية الى أوربا وخاصة الخضر والفاكهة ، كما أن استراتيجية التنمية الزراعية المصرية تركز على تشجيع التصدير للمحاصيل التى تتمتع مصر فيهـــا بميزة نسبية واعتبار التصدير عاملا هاما فى تحقيق الأمن الغذائى .

- وأوضح الجانب الأوربى أن التحرير الكامل لتجارة السلع الزراعية يتطلب ادخال العديد من السياسات الزراعية فى دول الاتحاد الأوربى ، وهى غير مهيأة حاليا لادخالها فى اطار سياسة الحماية التى تتبعها بالنسبة للانتاج الزراعى .

- وأبدى الجانب الأوربى استعداده للاستجابة لمطلب مصر من حيث تخفيف قيود الحصص والمواسم والتعريفات الجمركية ومواصفات الجودة المطبقة فى اطار الاتفاق الحالى على السلع الزراعية التصديرية من مصر الى دول

الاتحاد الأوربى ، بالاضافة الى توسيع قائمة السلع التصديرية بما يسهم فى زيادة الصادرات الزراعية المصرية الى دول الاتحاد الأوربى (١٧) .

ولقد توصلت دراسات وزارة الزراعة حول مدى الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية والمترتبة على اتفاقية الجات الى التوصيات التالية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقية فى تعظيم الصادرات الزراعية (١٨) :

- العمل على أستمرار زيادة الغلة الفدانية .
- تخفيض تكلفة انتاج الوحدة المنتجة .
- تحسين الجودة وبالتالى القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية .
- زيادة الأراضى الجديدة بمعدل ١٥٠ ألف فدان سنويا .
- زيادة الانتاج الزراعى بمعدل ٣,٤ سنويا مقابل ٢,٦٪ سنويا فى بداية الثمانينات .

- ترشيد استخدامات مياه الرى وعدم التوسع فى زراعة المحاصيل كثيفة استخدام المياه كالقصب .

- تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة بما يقلل تكاليف الانتاج وتحسين الجودة وزيادة القدرة على المنافسة (١٨) .

(٣) تطور الصادرات الصناعية :

تتضمن الصادرات الصناعية وفقا لتصنيف وزارة التخطيط مجموعات سلعية أهمها مجموعة الغزل والنسيج ، الملابس الجاهزة ، الصناعات الغذائية ، المشروبات والسجائر ، الصناعات الكيماوية ، الجلود والصناعات الجلدية ، الكاوتشوك ومنتجاته ، الورق والكرتون ومنتجاته ، مصنوعات من خامات غير معدنية ، الصناعات المعدنية الأساسية وغيرها (١٩) ٠

بدراسة الصادرات الصناعية نجد أنها بلغت ٣٩٥,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ (سنة الأساس للخطة الخمسية الأولى) ، ارتفعت الى ٩٢٤,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ نهاية الخطة ، ويقدر متوسط معدل النمو السنوى بحوالى ١٨,٥٪ ، ثم ارتفعت هذه الصادرات الى حوالى ٥٠٤٢,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ فى نهاية الخطة الخمسية الثانية وبلغ معدل النمو السنوى ٤٠,٣٪ ، ثم انخفضت الصادرات الصناعية الى ٤٣٣٣,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ ، ثم بلغت ٥١٦٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ ، ويقدر متوسط الصادرات الصناعية ٤٧٥١ مليون جنيه فى السنتين الأخيرتين ٠

هذا وسجلت قيمة الصادرات الصناعية المصرية اتجاها عاما متصاعدا خلال الفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) حيث يقدر المتوسط السنوى للزيادة بنحو ٤٧٢,٥ مليون جنيه كما توضحه المعادلة التالية ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ويدل معامل الأرتباط علي قوة العلاقة بين التغير فى قيمة الصادرات الصناعية ومتغير الزمن ، ويؤكد معامل التحديد أن ٨٩٪ من التغير السنوى فى قيمة الصادرات الصناعية يعكسها عامل الزمن والذى يتضمن التغير فى سياسات الانتاج الصناعى وتطور الأستهلاك المحلى سواء النهائى أو الوسيط للصناعات الأخرى والتغير فى المخزون وتأثير سياسات التحرر الاقتصادى وخاصة سياسات سعر الصرف الجنيه المصرى ، حيث انخفض سعر الصرف من ٧٠ قرشا للدولار عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٣٥,٣ قرشا للدولار كمتوسط للسوق فى يونيو ١٩٩٣ ، ويقدر معدل الانخفاض فى سعر الصرف بحوالى ١٣,٩٪ سنويا خلال هذه الفترة .

$$Eind = \underset{(9,331)}{-982 + 472,5\ X_1}$$

$R = 0.94$ $\qquad$ $R^2 = 0.89$

حيث تشير Eind الى القيمة التقديرية للصادرات الصناعية بالمليون جنيه

X_1 تمثل متغير الزمن
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١

٣-١ العلاقة بين الصادرات الصناعية والانتاج الصناعى :

تتأثر قيمة الصادرات الصناعية بعوامل كثيرة داخلية وخارجية أهمها الانتاج الصناعى والتغير فى الاستهلاك النهائى والوسيط والتغير فى المخزون، هذا فضلا عن السياسات الاقتصادية وخاصة سياسات التصدير وسياسات تحرير سعر الصرف والأسعار العالمية والأسعار المحلية لهذه السلع ٠

ويعتبر التغير فى الانتاج الصناعى من أهم العوامل المؤثرة فى الصادرات الصناعية ، وتشير البيانات الى ارتفاع نصيب الصادرات الصناعية من ٤,٤٪ من الانتاج الصناعى فى عام ١٩٨٢/٨١ الى ٨,٢٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣ وذلك راجع الى سياسات تشجيع الصادرات ٠ ولدراسة العلاقة بين تطور كل من الصادرات والانتاج الصناعى خلال فترة الدراسة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣) حسبت معادلات الانحدار البسيطة فى صورتين خطية ولوغاريتمية مزدوجة ، حيث تعبر الصادرات الصناعية عن المتغير التابع ، ويعبر الانتاج الصناعى عن المتغير المستقل باعتبار الأخير من أهم العوامل المسئولة عن التغير فى الصادرات الصناعية وكانت النتائج كما يلى :

$$Eind = -946.830 + \underset{(13.693)}{0.103\ X_3} \qquad (5)$$

$$R = 0.97 \qquad R^2 = 0.95 \qquad F. = 187.504$$

$$Log\ Eind = -8.289 + \underset{(11.868)}{Log\ 1.532\ X_3} \qquad (6)$$

$$R = 0.96 \qquad R^2 = 0.93 \qquad F. = 140.861$$

حيث تشير Eind الى القيمة التقديرية للصادرات الصناعية بالمليون جنيه

X_3 تمثل قيمة الانتاج الصناعى بالمليون جنيه
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١

وبدراسة دوال الصادرات الصناعية رقم (٥) ، (٦) يتضح أن الصورة الخطية اتفقت فى نتائجها مع الصورة غير الخطية ، حيث يلاحظ أن معامل الانحدار كان موجبا ، وكانت معاملات الانحدار معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ ٠

وتشير تقديرات المعادلة (٥) أن تغيرا قدره مليون جنيه فى الانتاج الصناعى يؤدى الى تغير مقابل فى نفس الاتجاه للصادرات الصناعية يبلغ ٠,١ مليون جنيه خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣) ، ويدل معامل الارتباط على قوة العلاقة بين الصادرات والانتاج الصناعى ، ويشير معامل التحديد الى أن ٩٥٪ من التغير فى الصادرات الصناعية يرجع الى التغير فى الانتاج الصناعى، والباقى يرجع الى عوامل أخرى ٠

وبتحليل نتائج دراسة الصادرات الصناعية غير الخطية يتضح أن المرونة بلغت ١,٥ للانتاج الصناعى وذلك يؤكد مرونة الصادرات الصناعية لأنها أكبر من الواحد الصحيح ، وهذا يعنى أن قيمة الصادرات الصناعية تقل أو تزيد بنسبة أكبر من نسبة التغير فى قيمة الانتاج الصناعى ، وذلك راجع الى طبيعة الانتاج الصناعى ، حيث يمكن التوسع فى الانتاج بزيادة السعة الانتاجية أو زيادة عدد المصانع أو زيادة دورات الانتاج ، هذا فضلا عن الاستفادةمن وفورات الحجم الكبير مما يؤدى الى رفع الكفاءة الانتاجية ٠

وتشير الدراسات السابقة الى أنه حدث تحسن فى الميل الحدى للصادرات الصناعية حيث قدر بحوالى ٠,٠٦٦ خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤) ، ويرجع ذلك الى تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادى وتحرير الاقتصاد المصرى بالاضافة الى اجراءات تشجيع الصادرات ، وفى الامكان تنمية الصادرات الصناعية عن طريق علاج المشاكل التى تواجه القطاع الصناعى ٠

٢-٣ وسائل تنمية الصادرات الصناعية :

- استغلال الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعة والناجمة عن عدم توفر المواد الخام أو قطع الغيار وبطء انجاز عمليات الاحلال والتجديد وغيرها حيث يمكن مضاعفة الانتاج وأيضا الصادرات عن طريق التشغيل الكامل لطاقة المصانع .

- تطوير أساليب التسويق والتوزيع لتخفيض المخزون المتراكم ٠

- اصلاح الخلل فى الهياكل المالية لبعض شركات القطاع العام الصناعى وذلك بمساهمة بنك الاستثمار القومى فى رأس المال بمقدار القروض أو نسبة منها ٠

- التركيز على الصناعات التى لمصر فيها ميزة نسبية طبيعية أو مكتسبة وتتوفر لها المواد الخام اللازمة ، ويزداد الطلب العالمى عليها ٠

- العمل على خفض تكاليف الانتاج الصناعى مما يهدر أحيانا الميزة التنافسية للمنتج المصرى وهو رخص العمالة وتوفر مستلزمات الانتاج ويرجع ذلك الى تخلف نظم الصيانة والاصلاح واهمال أنشطة رقابة الجودة والمواصفات، بالاضافة الى ارتفاع نسبة الفاقد ٠

- خفض تكاليف النقل البحرى والجوى والبرى حيث مازالت أسعار الشحن فى مصر مرتفعة المقارنة بالدول المجاورة ، هذا فضلا عن ضعف كفاءتهاوعدم انتظامها ٠

- العناية بجودة الصادرات الصناعية فى مراحل الانتاج ، وتطوير أساليب التعبئة والتغليف والتخزين ٠

- دراسة الأسواق العالمية ، واكتشاف الفرص التصديرية ، والترويج للصادرات الصناعية والاتصال بالعملاء بالخارج ٠

- توفير التمويل اللازم والمتخصص من بنك التنمية الصناعية وبنك تنمية الصادرات للمشروعات التصديرية ومنحها قروض بأسعار فائدة تفضيلية والتأمين على الصادرات الصناعية ضد مخاطر عدم السداد ٠

- خفض الضرائب على نشاط التصدير ، وتبسيط اجراءات السماح المؤقت والدورباك ٠

- تبسيط اجراءات التصدير ٠

- الاهتمام بالتعليم الفنى الصناعى والمعاهد التكنولوجية ومراكز التدريب لرفع مستوى القوى العاملة ، ويؤدى ذلك الى رفع انتاجية المشتغل حيث أنها متدنية بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة ٠

- التوسع الرأسى فى الصناعة والاهتمام بالصناعات الرأسمالية وصناعة العدد والآلات وقطع الغيار وتوفير المناخ والحوافز للمستثمرين لاقامة المشروعات ، وتبسيط الاجراءات الادارية وازالة المعوقات البيروقراطية ٠

- العناية بدراسة جدوى المشروعات الصناعية وتقديم المساعدات الفنية والبيانات اللازم للمستثمرين فى القطاعين العام والخاص ٠

- فى ضوء الأوضاع المترتبة على تحرير التجارة العالمية مع توقيع اتفاقية الجات يراعى التحول من بيئة صناعية يسودها تدخل حكومى مكثف ومتعدد الجوانب الى بيئة تستهدف أن تلعب السوق الدور الأساسى فى تنظيم الحياة الاقتصادية بأقل ضرر للمجتمع .

- الأستفادة من الاتجاهات الايجابية فى الأوضاع العالمية وتحرير التجارة حيث تلوح فى الأفق امكانية سوق عالمية واسعة للصناعة المصرية ، وفى نفس الوقت التحسب لآثار الاتجاهات السلبية والتى تبدو بشكل خاص فيما تولده المنافسة الحادة مع العالم الخارجىمن صعوبات عديدة للصناعة المصرية ٠

- ضرورة وضع استراتيجية لقطاع الصناعة وتحديد أهداف كمية وتوضيح سياسات وأدوات تنفيذها والعمل على تذليل العقبات وتبسيط الاجراءات أمام الاستثمار فى النشاط التصديرى الصناعى ، وخلق أفضل بيئة مواتية للنمو والتنمية الصناعية مما يساعد قطاع الصناعة على تحقيق أكبر معدل عائد صافى باعتبار ذلك هو الذى يمثل عنصر الجذب الرئيسى للاستثمارات الصناعية ٠

٣-٣ هيكل الصادرات الصناعية :

يعطى الجدول رقم (١١) صورة تقريبية لأحدث بيانات متاحة عن هيكل الصادرات الصناعية فى مصر ، ومنه يتضح أن حوالى ٥٤,٣٪ من هذه الصادرات لعام ١٩٩٤/٩٣ يعتمد على مواد خام زراعية مثل صناعة الغزل والنسيج ، الملابس الجاهزة والأحذية ، والصناعات الغذائية ، وتشير اتجاهات تطور الصادرات الى امكان حدوث تغيير فى هيكل الصادرات حيث حققت مجموعة الصناعات من خامات غير معدنية (وتشمل الأسمنت والزجاج والبلاط وغيرها) أرقاما قياسية فى قيمة الصادرات حيث يقدر معدل النمو السنوى بحوالى ١١٧,٧٪ خلال الفترة (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣) ، يليها مجموعة وسائل النقل

بحوالى ٤١,١٪ سنويا ، ثم الصناعات المعدنية الأساسية بحوالى ٢١,٨٪ ويلاحظ أن هذه المجموعات تعتمد على مواد خام غير زراعية ٠ وهذا التغير فى هيكل الصادرات مرغوب فيه ويجب تشجيعية بهدف تنويع هيكل الصادرات لتفادى التقلبات المستمرة فى الصادرات التى تعتمد على مواد خام زراعية ٠

وفى نفس الوقت يجب متابعة وتقييم الانتاج والتصدير للصناعات التقليدية والأساسية مثل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ووضع خطط محددة لتطوير الانتاج والصادرات وازالة المعوقات ، واصلاح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة وتحويلها الى شركات رابحة وطرح أسهمها للبيع لتوسيع قاعدة الملكية ، وتوفير المواد الخام للمصانع بأسعار مناسبة ، وفيما يلى تحليل العوامل المؤثرة على أهم الصادرات الصناعية :

٣-٤-١ صادرات غزل القطن :

يعتبر غزل القطن من أهم الصادرات المصرية النصف مصنعة ، ولقد أخذت صادرات غزل القطن اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت من ٣٨,٩ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١١٠,٦ ألف طن عام ١٩٩١/٩٠ ويقدر متوسط معدل النمو السنوى بحوالى ١٢,٣٪ ويرجع للأسباب التالية :

- ارتفاع متوسط أسعار تصدير غزل القطن فى الوقت الذى انخفضت فيه أسعار تصدير القطن الخام ٠

- زيادة الانتاج المحلى من غزل القطن من ٢٣٥,٦ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٠٢,٧ ألف طن عام ١٩٩١/٩٠ ، ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى بحوالى ٢,٨٪ ٠

- على الرغم من التقلبات المستمرة فى الاستهلاك الوسيط الا أنها أخذت اتجاها عاما تنازليا من ٢٠٥,٢ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٩٢ ألف طن عام ١٩٩١/٩٠ ٠

- السحب من المخزون خاصة فى السنوات الأخيرة لتحقيق أهداف الصادرات ٠

جدول رقم (١١)
هيكل الصادرات الصناعية *

بالمليون جنيه بأسعار ١٩٩٢/٩١

البيان	١٩٩٢/٩١		١٩٩٣/٩٢		١٩٩٤/٩٣		المتوسط	معدل النمو السنوى ٪
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	%		
الصناعات الغذائية	٨٢٨	١٣,٢	٨٠٤	١٢,٥	٧٠٦,٨	١٣,٢	٧٧٩,٦	(٨,٦)
المشروبات	٣٢,٣	٠,٥	٥١,٥	٠,٨	٣٩,٨	٠,٧	٤١,٢	١١,٠
السجاير وخلافه	٦,٠	٠,١	٩٣,٢	١,٥	٧١,٧	١,٣	٥٧,٠	٢,٤٦
الغزل والنسيج	١٩٣٩,٤	٣٠,٩	١٨٠٥,٧	٢٨,١	١٢٧٥,٧	٢٣,٨	١٦٧٣,٦	(١٨,٩)
الملابس الجاهزة والأحذية	٦٤٤,١	١٠,٣	٦٤٧,٢	١٠,١	٩٠٧,٨	١٦,٩	٧٢٣,٠	١٨,٧
الخشب والأثاث	٣٠٢,٧	٤,٨	٣٣٨,٩	٥,٣	١٠٤,٤	٢,٠	٢٤٨,٧	(٤١,٣)
الورق والكرتون	٢٩,٠	٠,٥	٢٨,٥	٠,٤	٢٢,١	٠,٤	٢٦,٥	(١٢,٧)
الطبع والنشر	٢٧٤,٤	٤,٤	٢٤٠,٦	٣,٧	٧٩,٥	١,٥	١٩٨,٢	(٤٦,٢)
المصنوعات الجلدية	١٣٤,٨	٢,٢	١٣٨,٢	٢,٢	٣٧,٠	٠,٧	١٠٣,٣	٤٧,٦
الكاوتشوك ومنتجاته	١,٧	٠,٠٢	٢,٣	٠,٠٣	١,٨	٠,٠٣	١,٩	٢,٩
الصناعات الكيماوية	٦١٣,٩	٩,٨	٦٨٠,٣	١٠,٦	٤٣١,٧	٨,٠	٥٧٥,٣	(١٦,١)
مصنوعات خام غير معدنية	٢٩,٧	٠,٥	٦٠,٠	٠,٩	١٤٠,٨	٢,٦	٧٦,٨	١١٧,٧
صناعات معدنية أساسية	٨٧٦,٥	١٤,٠	١١١٦,٣	١٧,٤	١٣٠٠,٠	٢٤,٢	١٠٩٧,٧	٢١,٨
المنتجات المعدنية	٢٤٠,٠	٣,٨	٩٥,١	١,٥	٢٠,٦	٠,٤	١١٨,٦	-(٧٠,٧)
آلات غير كهربائية	٥٠,٠	٠,٨	٧٩,١	١,٢	٣٠,٠	٠,٦	٥٣,٠	١٣,٤
آلات كهربائية	٨٩,٩	١,٤	٧٠,٠	١,١	٣٩,٥	٠,٧	٦٦,٥	(٣٣,٧)
وسائل نقل	٢٥,٧	٠,٤	٤٧,٤	٠,٧	٥١,٢	١,٠	٤١,٤	٤١,١
صناعات متنوعة	١٥١,٠	٢,٤	١٢٥,١	٢,٠	١٠٧,٠	٢,٠	١٢٧,٧	(١٥,٨)
المجموع	٦٢٦٩,١	١٠٠	٦٤٢٣,٤	١٠٠	٥٣٦٧,٤	١٠٠		-٧,٤

* هذه البيانات تمثل قيمة المتوقع من الصادرات الصناعية وتتكون من الصادرات الفعلية لتسعة شهور ثم تقدير الثلاث شهور الباقية .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

ويتوقع أن تستمر الزيادة فى صادرات غزل القطن خلال النصف الأول من التسعينات وهذه ظاهرة صحية يجب تشجيعها ، بل ويجب العمل على زيادة درجة التصنيع والتوسع فى انتاج المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة، لما لذلك من آثار ايجابية على الاقتصاد المصرى ٠

٣-٤-٢ صادرات المنسوجات القطنية :

بتحليل بيانات الجدول (١٣) يتضح أن صادرات المنسوجات القطنية زادت من ٥٠,٤ مليون متر مربع عام ١٩٨٢/٨١ الى ١١٥,٨ مليون متر مربع عام ١٩٩٣/٩٢ أى أنها تضاعفت ٢,٤ مرة خلال هذه الفترة ويرجع ذلك الى الأسباب التالية :

- زيادة الانتاج المحلى من المنسوجات القطنية من ١٠٠٨,٦ مليون متر مربع عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٦٥٦ مليون متر مربع عام ١٩٩٣/٩٢ ، وبلغ معدل الزيادة حوالى ٤,٦٪ سنويا٠

- اتجاه الاستهلاك النهائى نحو الانخفاض من ٨٠٨,٢ مليون متر مربع فى بداية فترة الدراسة الى ٧٧٩ مليون متر مربع فى نهايتها .

- فى الامكان زيادة الكميات المصدرة من المنسوجات القطنية بتنشيط صادرات المنسوجات القطنية فى الأسواق العالمية خاصة والاستفادة من السمعة الطيبة للأقطان المصرية ، والعمل على خفض المخزون تدريجيا.

٣-٤-٣ صادرات الملابس الجاهزة :

شهدت فترة الدراسة تطورا ملحوظا فى صناعة الملابس الجاهزة ، وتعتمد هذه الصناعة التقليدية على الخامات المحلية المتوفرة والأيدى العاملة الرخيصة لذلك تتوفر لها ميزة نسبية فى الأسواق العالمية ، ولقد زادت الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة من ١,٤ مليون قطعة عام ١٩٨٢/٨١ الى ١١٥ مليون قطعة عام ١٩٩٣/٩٢ وبذلك أخذت الصادرات اتجاها عاما تصاعديا وبلغ معدل الزيادة السنوى ٤٩,٣٪ ويرجع ذلك بصفة أساسية الى

جدول رقم (١٢)

تطور الموارد والاستخدامات من غزل القطن للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣)

(الكمية ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	المخزون
١٩٨٢/٨١	٢٣٥,٦	٠,١	٢٣٥,٧	٠,٣	٢٠٥,٢	٣٨,٩	(٨,٧)
١٩٨٧/٨٦	٢٨٤,٩	٠٠	٢٨٤,٩	٠,٥	٢٠٥,٨	٧٨,٦	٠٠
١٩٩٠/٨٩	٢٩٧,٤	٠,١	٢٩٧,٥	٠,٧	١٩٤,٨	١٠٢,٠	٠٠
١٩٩١/٩٠	٣٠٢,٧	٠,٧	٣٠٣,٤	٠,٨	١٩٢,٠	١١٠,٦	٠٠
١٩٩٢/٩١	٢٣٤,٣	٠,٢	٢٣٤,٥	٠,٨	١٥٠,٠	٨٣,٧	٠٠
١٩٩٣/٩٢	٣٠٣,٠	٤,٨	٣٠٧,٨	١,٠	٢٧٤,٥	٦٢,٣	(٣٠)
الرقم القياسى	١٢٩	٤٨٠٠	١٣١	٣٣٣	١٣٤	١٦٠	(٣٤٤)
معدل النمو ٪	٢,٣	٤٢,٢	٢,٥	١١,٦	٢,٧	٤,٣	١١,٩
١٩٩٤/٩٣*	٣٠٩,٥	٠,٨	٣١٠,٣	١,١	٢٦٩,٢	٧٠,٠	(٣٠)
١٩٩٥/٩٤**	٣٢٢,٦	٠,٤	٣٢٣,٠	١,١	٢٨٩,٩	٧٣,٢	٤١,٢)

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١ = ١٠٠)

* متوقع يتضمن فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور .

** مستهدف

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

تضاعف الانتاج ٣,٣ مرة خلال نفس الفترة ، فى حين زاد الاستهلاك النهائى ١,٦ مرة والاستهلاك الوسيط ١,٩ مرة خلال فترة الدراسة . وتستهدف الخطة الارتفاع بالكميات المصدرة الى حوالى ١٢١ مليون قطعة عام ١٩٩٥/٩٤ .

وبصفة عامة يجب التوسع فى تصنيع الخام الى غزل القطن والعمل على تحويل الغزل الى منسوجات قطنية وملابس جاهزة وتريكو ، حيث يؤدى التوسع فى التصنيع الى زيادة القيمة المضافة للاقتصاد المصرى وتشغيل الأيدى العاملة وحماية البلاد من التقلبات فى حصيلة النقد الأجنبى عند تصدير القطن الخام، ولذلك ينبغى تشجيع قيام مصانع جديدة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، والاهتمام بصيانة المصانع القائمة وتطوير أساليب الانتاج وتحسين الجودة للاستفادة من السمعة العالمية للقطن المصرى .

وتؤكد الدراسات الاقتصادية وتطبيق المعايير المختلفة على أهمية السياسات السابقة حيث تشير المقارنة السعرية الى أفضلية تصدير الأقطان فى صورة غزول قطنية عنه فى صورة أقطان خام ، كذلك أفضلية تصديرها فى صورة ملابس جاهزة عنه فى صورة منسوجات قطنية على حين تشير الدراسات الى تعادل تصديرها فى صورة غزول قطنية مع تصديرها فى صورة منسوجات (٢٠) وبمقارنة صافى العائد الاقتصادى بعد أخذ تكاليف الانتاج والتصنيع يتضح أفضلية تصدير غزول قطنية عن تصديره خام .

وعند المفاضلة بين تصدير الأقطان فى صورتها الخام وتصديرها فى صورة مصنعة وفقا لمعياره صافى العائد من النقد الأجنبى للطن وتكلفة المورد المحلى تشير الدراسات الى غياب أفضلية تصدير الأقطان فى صورة منسوجات قطنية ، فى حين تشير الدراسات الى أفضلية تصديرها فى صورة ملابس جاهزة من تصديرها فى صورة غزول قطنية (٢١) .

٣-٤-٤ صادرات معدن الألمونيوم :

يعتبر انتاج وتصنيع مادة الألومنيوم من الصناعات الحديثة فى العالم بالمقارنة بالمعادن الأخرى كالنحاس والحديد وغيرها ، ومع ذلك يتضاعف الانتاج العالمى من الألومنيوم بسرعة نظرا لاستخداماته العديدة ، وتنشأ مصانع

جدول رقم (١٢)

تطور الموارد والاستخدامات من المنسوجات القطنية للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٣/٩٢)

(مليون متر)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	المخزون
١٩٨٢/٨١	١٠٠٨,٦	٠٠	١٠٠٨,٦	٨٠٨,٢	١٣٨	٥٠,٤	١٢
١٩٨٧/٨٦	١٣٧٤,٠	٠٠	١٣٧٤,٠	٩٤٠,٨	٢١٠	١٢١,٢	١٠٢
١٩٩٠/٨٩	١٦٧٧,٠	٦,٧	١٦٨٣,٧	٩٧٩,٠	٨٠٠	١٠٤,٧	٠٠
١٩٩١/٩٠	١٤٠٤,٥	١٥,٤	١٤١٩,٩	٦٥١,٧	٧٦٠	٢٩٣,٤	(٢٨٥,٢)
١٩٩٢/٩١	١٦٤٢,٣	٩,٢	١٦٥١,٨	٧٠٠,٣	٥٨٣,٧	١٦٧,٥	٢٠٠
١٩٩٣/٩٢	١٦٥٦	٢٠,٨	١٦٧٦,٨	٧٧٩,٠	٥١٢	١١٥,٨	٢٧٠
الرقم القياسي	١٦٤	٠٠	١٦٦	٠٠	٣٧١	٢٣٠	٢٢٥
معدل النمو ٪	٤,٦	٣٢,٧	٤,٧	(١,٠)	١٢,٧	٧,٩	٣٢,٧
*١٩٩٤/٩٣	١٧٢٥	٣,٨	١٧٢٨,٨	٨٠٨,٨	٥٧٠	٣٥٠	٠٠
**١٩٩٥/٩٤	١٨٥٨٠	٢,٠	١٨٦٠,٠	٨٦٠,٠	٦٤٥	٣٥٥	٠٠

طن المنسوجات = ٦٠٠٠ متر .

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١ = ١٠٠)

* متوقع يتضمن فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور .

** مستهدف

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

الألومنيوم بجوار مصادر توليد الطاقة الرخيصة لأنها تحتاج طاقة كهربائية بكميات كبيرة فى مراحل الانتاج المختلفة فبالنسبة لمرحلة انتاج الألومنيا تحتاج الى البوكسيت والطاقة الكهربائية ، وفى مرحلة انتاج الألومنيوم تحتاج الى الألومنيا والكهرباء ، وفى مرحلة الانتاج نصف المصنع تحتاج الى الألومنيوم ، وفى مرحلة المنتج النهائى تحتاج الى نصف المصنع بالاضافة الى مستلزمات انتاج أخرى حسب الصناعة المعنية .

ويوجد مصنع الألومنيوم فى نجع حمادى للاستفادة من كهرباء السد العالى، وقامت مصانع مكملة لصناعة الألومنيوم وبذلك تزايد الاستهلاك بمعدلات عالية وتعتبر السوق الأوروبية هى السوق الطبيعية للألومنيوم المصرى ، وتعتبر جودة المنتج وخلوه من الشوائب من العوامل الهامة فى تحديد أسعار التصدير هذا فضلا عن الالتزام بمواعيد تنفيذ العقود والخدمات التسويقية للمشترى من حيث النقل والشحن التسليم ومواعيده . ويفضل تصدير الألومنيوم المصرى خام أو نصف مصنع بأشكاله المتعددة لصعوبة نقل وتصدير المنتج النهائى .

وبدراسة الصادرات المصرية من معدن الألومنيوم نجد أنها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا (على الرغم من انخفاضها فى النصف الثانى من الثمانينات) حيث زادت من ٨٧ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٢٣,٣ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢، وبلغ معدل الزيادة السنوى ٧٢,٣٪ ، ويرجع الزيادة فى الصادرات الى زيادة الانتاج من ١٤٠,٥ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٧٩,٤ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ وبمعدل نمو سنوى ٢,٢٪ .

وبتحليل بيانات الجدول (١٥) يتضح أن الانتاج المحلى قد حل تماما محل الواردات من هذه السلعة الواسعة الاستخدام ، ويلاحظ زيادة الاستخدام الوسيط من ٥٣,٥ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٨٢ ألف طن عام ١٩٩١/٩٠ وذلك نتيجة التوسع فى تصنيع الألومنيوم مما أثر على الكميات المصدرة فى تلك الفترة ثم انخفض الاستهلاك الوسيط الى المعدلات السابقة فى بداية الثمانينات الأمر الذى أدى الى زيادة الفائض المتاح للتصدير مع بداية التسعينات .

جدول رقم (١٤)

تطور الموارد والاستخدامات من الملابس الجاهزة للفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣)

(مليون قطعة)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	المخزون
١٩٨٢/٨١	٤٤,٨	٦,٦	٥١,٤	٤٦	٤,٠	١,٤	٠٠
١٩٨٧/٨٦	٧٦,٠	٠,١	٧٦,١	٦٢,٥	٦,٥	٧,١	٠٠
١٩٩٠/٨٩	١١٠,٨	٠,٥	١١١,٣	٦٤,٩	٦,١	٤٠,٣	٠٠
١٩٩١/٩٠	١٢٠,٨	٠,٨	١٢١,٦	٧١,٤	٦,٩	٧٨,٣	(٣٥)
١٩٩٢/٩١	١٥٠,٥	١,٠	١٥١,٥	٧١,٩	٧,٦	٧١,٠	٠٠
١٩٩٣/٩٢	١٤٨,٧	١,٤	١٥٠,١	٧٣,٨	٧,٨	١١٥	(٤٦,٥)
الرقم القياسي	٣٣٢	٢,٠	٢٩٢	١٦٠	١٩٥	٨٢١	٠٠
معدل النمو ٪	١١,٥	(١٣,١)	١٠,٢	٤,٤	٦,٣	٤٩,٣	٠٠
١٩٩٤/٩٣*	١٥٨,٦	١	١٥٩,٦	٧٥,٦	٨	١١٢	(٣٦,٠)
١٩٩٥/٩٤**	١٦٤,٢	٠٠	١٦٤,٢	٧٥,٧	٨	١٢١	(٤٠,٥)

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١ = ١٠٠)

* متوقع يتضمن فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور .

** مستهدف

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

جدول رقم (١٥)

تطور الانتاج والتجارة الخارجية واستهلاك معدن الألومنيوم للفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣)

(ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	المخزون
١٩٨٢/٨١	١٤٠,٥	..	١٤٠,٥	..	٥٣,٥	٨٧	..
١٩٨٧/٨٦	١٧٨,٩	..	١٧٨,٩	..	٩٢,٩	٨٦	..
١٩٩٠/٨٩	١٧٩,٣	..	١٧٩,٣	..	٣٤,٧	١٠٤,٦	..
١٩٩١/٩٠	١٧٧,٧	..	١٧٧,٧	..	٨٢,٠	٩٥,٧	..
١٩٩٢/٩١	١٧٨,٧	..	١٧٨,٧	..	٥٥,٤	١٢٣,٣	..
١٩٩٣/٩٢	١٧٩,٤	..	١٧٩,٤	..	٥٦,١	١٢٣,٣	..
الرقم القياسى	١٢٨	..	١٢٨	..	١٠٥	١٤٢	..
معدل النمو ٪	٢,٢	..	٢,٢	..	٠,٤	٣,٢	..
*١٩٩٤/٩٣	١٨٠,٥	..	١٨٠,٥	..	٥٨,٠	١٢٢,٥	..
**١٩٩٥/٩٤	١٨٢,٠	..	١٨٢,٠	..	٥٩,٠	١٢٣,٠	..

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١ = ١٠٠)

* متوقع يتضمن فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور .

** مستهدف

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

وفى الامكان زيادة الصادرات من الألومنيوم عن طريق :

- وضع سياسة تسويقية مناسبة وتحديد أهداف تصديرية ومتابعة تنفيذها.

- رفع كفاءة أجهزة التصدير ، لدراسة الأسواق وتحديد الاحتياجات والمواصفات المطلوبة للمستهلكين .

- أن يكون الأفضلية فى التصدير للمنتج الذى يحقق قيمة مضافة عالية سواء بالنسبة للألومنيوم الخام أو المنتجات المكملة .

- العناية بالجودة والمواصفات المتعارف عليها فى السوق العالمى وتحسين الخدمات التصديرية مثل النقل والشحن والتغليف والمواعيد .

- تقديم تسهيلات بنكية خصوصا للعملاء المحليين أو العملاء ذوى العقود طويلة الأمد .

- التنسيق والتعاون مع منتجين الألومنيوم فى المنطقة وخاصة دول الخليج العربى حتى لا تتعارض المصالح .

- تشجيع التصدير عن طريق تخفيض تكاليف النقل والشحن ، وتبسيط الاجراءات ورفع الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية على الصادرات ، وتسهيل نظام الدروباك والمساواة فى التعامل بين القطاع العام والخاص والاستثمارى (٢٢) .

٣-٤-٥ صادرات الأسمدة الأزوتية :

تعتبر الأسمدة الأزوتية من أهم صادرات السلع الكيماوية التى يزداد الطلب العالمى عليها ، ويلاحظ زيادة الكميات المصدرة من الأسمدة الأزوتية من ٢ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٥ ألف طن عام ١٩٩٠/٨٩ ، ثم حققت الكميات المصدرة ارقاما قياسية مع بداية التسعينات حيث ارتفعت من ١٠٨,٧ ألف طن عام ١٩٩١/٩٠ الى ٢٣١,٤ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ويرجع ذلك الى تزايد الطلب العالمى على سماد اليوريا المصرى والذى يمتاز بنقاوته وجودته من ناحية ، وزيادة الانتاج المحلى من ناحية أخرى .

جدول رقم (١٦)

تطور الانتاج والتجارة الخارجية واستهلاك الأسمدة الآزوتية للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣)

(ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	المخزون
١٩٨٢/٨١	٤١٢٣	٣٤٢,٢	٤٤٦٥,٢	٠٠	٤٤٦٣,٢	٢	٠٠
١٩٨٧/٨٦	٤٢٨٩	٢٣٢,٤	٤٥٢١,٢	٠٠	٤٥٠٦,٧	١٤,٥	٠٠
١٩٩٠/٨٩	٤٥٧١,٩	٥٠١,٧	٥٠٧٣,٦	٠٠	٥٠٤٨,٦	٢٥	٠٠
١٩٩١/٩٠	٤٤٢٣,٦	٥٥٢,٩	٤٩٧٦,٥	٠٠	٤٨٦٧,٨	١٠٨,٧	٠٠
١٩٩٢/٩١	٥٣٣٠,٢	٢١٠	٥٥٤٠,٢	٠٠	٥٢٨٠,٠	٢٣٢,٠	٠٠
١٩٩٣/٩٢	٥٤٣٥	١٢٣,١	٥٥٥٨,١	٠٠	٥٢٩٦,٧	٢٣١,٤	٠٠
الرقم القياسي	١٢٣	٣٦	١٢٤	٠٠	١١٩	١١٥٧٠	٠٠
معدل النمو ٪	٢,٥	٨,٨	٢	٠٠	١٥,٧	٥٤	٠٠
*١٩٩٤/٩٣	٥٥١٠	١٢٥	٥٦٣٥	٠٠	٥٣٦٠	٢٤٤	٠٠
**١٩٩٥/٩٤	٥٦٦٤	١٢٠	٥٧٨٤	٠٠	٥٤٦٢	٢٩٠	٠٠

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١ = ١٠٠)

* متوقع يتضمن فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور .

** مستهدف

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

وتشير بيانات الجدول (١٦) الى اتجاه الانتاج المحلى من الأسمدة الأزوتية نحو الزيادة من ٤١٢٣ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٥٤٣٥ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢، وبلغ معدل الزيادة السنوى حوالى ٢,٥٪ ، ومع زيادة الانتاج المحلى أمكن احلاله محل الواردات والتى اتجهت نحو الانخفاض من ٣٤٢,٢ ألف طن الى ١٢٣,١ ألف طن فقط خلال سنوات المقارنة ، وتتأثر الصادرات من الأسمدة الأزوتية بدرجة كبيرة بالتغير فى الاستهلاك والذى زاد من ٤٤٦٣,٢ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٥٢٩٦,٧ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ وذلك نتيجة التوسع فى استخدام الأسمدة الأزوتية فى برامج التوسع الرأسى اللازمة لزيادة الانتاج الزراعى .

وتعتبر الأسواق العربية السوق التقليدى للصادرات المصرية من الأسمدة الآزوتية عالية الجودة ، وفى الامكان زيادة الكميات المصدرة بالتوسع فى مصانع انتاج الأسمدة والتغلب على مشكلة النقل بتوفير خطوط ملاحية وبرية وجوية منتظمة بين مصر والدول العربية . وتخفيض تكاليف النقل البحرى والرسوم المفروضة على الصادرات ، وتبسيط الاجراءات ، والعناية بدراسة الأسواق وتحديد احتياجاتها .

٣-٤-٦ صادرات الأسمنت :

يعتبر الأسمنت من السلع الأساسية للبناء والتشييد ، ويدخل الأسمنت كمستلزمات لانتاج البلاط والطوب الأسمنتى والمواسير الأسمنتية والبلاطات الخرسانية والحوائط سابقة التجهيز والفلنكات الخرسانية التى تستخدمها السكك الحديدية بهذا يمكن القول أن الطلب على الأسمنت مشتق من الطلب على منتجات قطاعات أخرى .

تنتج مصر أنواع مختلفة من الأسمنت مثل الأسمنت البورتلاندى العادى، أسمنت بورتلاندى سريع التصلد ، أسمنت مقاوم لمياه البحار ، أسمنت الخزانات، أسمنت حديدى ، أسمنت أبيض ، الأسمنت ذو النعومة العالية ، أسمنت آبار البترول ، ويأخذ الانتاج المحلى من الأسمنت اتجاها عاما تصاعديا حيث تضاعف الانتاج ٤,٧ مرة خلال احدى عشر عاما حيث زاد ٣٦٢٩ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٧١٢٠ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ، وبذلك أمكن للانتاج المحلى

جدول رقم (١٧)
تطور الموارد والاستخدامات للأسمنت
للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣)

(ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	المخزون
١٩٨٢/٨١	٣٦٢٩	٤٥٥١	٨١٨٠		٨١٧٠,٨	١,٩	٠٠
٨٧/٨٦	٨٧٦٠	٥٣٣١	١٤٠٩١		١٤٠٩١	٠٠	٠٠
٩٠/٨٩	١٤٩٩٥,٧	٢٥٤,٥	١٥٢٥٠,٢		١٥٢٣٠,٢	٢٠	٠٠
٩١/٩٠	١٥٧٦٢	١٥٠	١٥٩١٢,٠		١٥٨٨٧	٢٥	٠٠
٩٢/٩١	١٤٩٦٠	٢,٦	١٤٩٦٢,٦		١٤٨٤٠	١٢٢,٦	٠٠
٩٣/٩٢	١٧١٢٠	١٢	١٧١٣٢,٠		١٧٠٣٦,٣	٩٥,٧	٠٠
الرقم القياسي	٤٧١	٠٠	٢٠٩		٢٠٩	٥٠٤	٠٠
معدل النمو ٪	١٥,١	٠٠	٧		٦,٩	٤٢,٨	٠٠
٩٤/٩٣ *	١٧٤٣٠	٧	١٧٤٣٧		١٧٢٩٧	١٤٠	٠٠
٩٥/٩٤ **	١٧٧٥٠	٦	١٧٧٥٦		١٧٦٠٦	١٥٠	٠٠

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١=١٠٠)
* متوقع يتكون من فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور
** مستهدف
المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات.

الاحلال محل الواردات التى انخفضت من ٤٥١١ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢,٦ ألف طن عام ١٩٩٢/٩١ ، كذلك أمكن تغطية احتياجات الاستهلاك الوسيط المتزايدة لقطاع البناء والتشييد والتى زادت من حوالى ٨١٧١ ألف طن فى بداية فترة الدراسة الى ١٧٠٣٦ ألف طن فى نهايتها وبمعدل زيادة يبلغ ٦,٩٪ سنويا وذلك لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية التى ركزت عليها الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة .

وأدت التطورات السابقة الى زيادة المتاح للتصدير من الأسمنت من ١,٩ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٢٢,٦ ألف طن عام ١٩٩٢/٩١ ويقدر معدل الزيادة بحوالى ٥١,٧٪ سنويا ، ثم انخفضت صادرات الأسمنت الى ٩٥,٧ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ بسبب زيادة الاستهلاك المحلى بسبب زيادة نشاط قطاع البناء والتشييد لبناء المنازل التى هدمها الزلزال وعمليات الصيانة والترميم هذا فضلا عن الاستمرار فى مشاريع التنمية والبنية الأساسية .

ويجب التوسع فى صناعة الأسمنت لتغطية احتياجات قطاع البناء والتشييد والذى يمثل أكثر من ثلث حجم الاستثمارات الكلية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية ، وأيضا لتلبية احتياجات السوق العالمى المتزايدة ، والوفاء بارتباطات التصدير للمحافظة على الأسواق التقليدية ، والعمل على فتح أسواق جديدة .

٣-٤-٧ صادرات الخضر والفاكهة المحفوظة :

يبين الجدول (١٨) تطور حركة الموارد ممثلة فى الانتاج المحلى والواردات من الخضر والفاكهة المحفوظة مقارنة بالاستخدامات ممثلة فى الاستهلاك النهائى والوسيط والصادرات والتغير فى المخزون ، حيث زادت الصادرات من ١٣,٩ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٩,٥ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ وبلغ معدل الزيادة السنوى حوالى ٧,١٪ ويرجع ذلك الى العوامل التالية :

- انخفاض الاستهلاك النهائى ويتمثل فى الاستهلاك العائلى والحكومى من ٥٦,١ ألف طن فى بداية الفترة الى ٢٨,٧ فى نهايتها بمعدل انخفاض يبلغ حوالى (٥,٩٪) سنويا .

جدول رقم (١٨)

تطور الموارد والاستخدامات من الخضر والفاكهة المحفوظة للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٤/٩٣)

(ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلي	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات	المخزون
١٩٨٢/٨١	٨٦	١٨	١٠٤	٥٦,١	٤٢	١٣,٩	٢
١٩٨٧/٨٦	١٥٧,٣	٢٦,٥	١٨٣,٨	١٢٣	٥١,٢	٩,٦	٠٠
١٩٩٠/٨٩	٧٦,٨	١٣	٨٩,٨	٣٢,٢	٣٥	٢٢,٦	٠٠
١٩٩١/٩٠	٧٨,٧	٨,٢	٨٦,٩	٣٠,٦	٣٥	٢١,٣	٠٠
١٩٩٢/٩١	٨١,٨	١٣,٧	٩٥,٥	٤٠,٥	٣٤	٢١	٠٠
١٩٩٣/٩٢	٨٣,١	٥,١	٨٨,٢	٢٨,٧	٣٠	٢٩,٥	٠٠
الرقم القياسى	٩٧	٢٨	٨٥	٥١	٧١	٢١٢	٠٠
معدل النمو ٪	(٠,٣)	(١٠,٨)	(١,٥)	(٥,٩)	(٣)	٧,١	٠٠
١٩٩٤/٩٣ *	٨٥,٥	١٥	١٠٠,٥	٣٤	٣٤	٣٢,٥	٠٠
١٩٩٥/٩٤**	١٠٠	١٤	١١٤	٣٧,٦	٣٨,٥	٣٧,٩	٠٠

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١=١٠٠) .

* متوقع يتكون من فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور .

** مستهدف

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات .

- كذلك اتجاه الاستهلاك الوسيط للخضر والفاكهة المحفوظة نحو الانخفاض من ٤٢ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٠ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ وبمعدل انخفاض سنوى يبلغ (٣٪) .

ويتوقع أن يزيد الفائض المتاح للتصدير من الخضر والفاكهة المحفوظة الى ٣٢,٥ ، ٣٧,٥ ألف طن فى السنتين ١٩٩٤/٩٣ ، ١٩٥/٩٤ على التوالى بناءا على توقع زيادة الانتاج المحلى ، وامكانيات تخفيض نسبة الفاقد من الخضر والفاكهة الطازجة ، كذلك يمكن تصدير الفاكهة والخضر فى صورة مجمدة وهذا يحتاج الى استثمارات لقيام هذه المصانع ولتوفير فرص عمل ولزيادة القيمة المضافة من صادراتنا الزراعية ، وقد تم انشاء مصنع لتجهيز وتعبئة الخضر المجمدة بطاقة انتاجية تصل الى ١٢ ألف طن سنويا وسوف يساهم هذا المصنع فى زيادة حجم صادراتنا الى أسواق الخليج والدول الأوربية والتى يحرص المستهلك فيها على الخضر المصرية التى تتميز بالحفاظ على قيمتها الغذائية وامكانية الحصول عليها فى غير مواسم انتاجها (٢٣) .

٣-٤-٨ صادرات الأحذية والجلود :

تعد الجلود من الصناعات الواعدة فى مصر ، والتى تجد لها أسواقا فى مختلف دول العالم وخاصة دول الخليج العربى وأوربا ، وتبلغ قيمة انتاج الجلود ٣ مليار جنيه ويعمل بها ٢٥٠ ألف عامل فى حوالى ٢٠ ألف مصنع وورشة ، وتعتبر الجلود من الصناعات التى تحقق قيمة مضافة عالية حيث تتوافر فى مصر جلود الحيوانات بكميات كبيرة .

ويبين الجدول (١٩) تطور صادرات مصر من الأحذية الجلدية والعوامل المؤثرة عليها كالانتاج المحلى والواردات والاستهلاك ، ومن تحليل البيانات يتضح أن صادرات مصر من الأحذية تأخذ اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت من ٠,٢ مليون زوج عام ١٩٨٢/٨١ الى ٥,٢ مليون زوج عام ١٩٩١/٩٠ ، ويقدر معدل الزيادة ٤٣,٦٪ سنويا ، ولقد واجهت صادرات الأحذية الجلدية بعض المعوقات خلال السنوات (١٩٩١/٩٠-١٩٩٣/٩٢) مثل عدم توفر المواد الخام اللازمة للمنتجين والمصدرين فى القطاع الخاص ، وعدم تحديث الآلات والورش والمعاشات ، عدم توفر مراكز تدريب لتوفير العمال الفنيين لتغطية احتياجات

جدول رقم (١٩)
تطور الموارد والاستخدامات للأحذية الجلدية
للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣)

(مليون زوج)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	استهلاك نهائى	استهلاك وسيط	صادرات
١٩٨٢/٨١	٦٤,٣	٢,٢	٦٦,٥	٦٦,٠	٠,٣	٠,٢
٨٧/٨٦	٧٢,٣	٠,٨	٧٢,٥	٧١,٢	٠,٧	٠,٦
٩٠/٨٩	٨٠,٢	٠,٤	٨٠,٦	٧٩,٨	٠٠	٠,٨
٩١/٩٠	٨١,٢	٠,٤	٨١,٦	٧٦,٤	٠٠	٥,٢
٩٢/٩١	١٠٠,١	٠,١	١٠٠,٢	٩٥,٥	٠٠	٤,٧
٩٣/٩٢	٩٠,٢	٠,٦	٩٠,٦	٨٦,٨	٠٠	٣,٨
الرقم القياسي	١٤٤	٢٧	١٣٦	١٣٢	٠٠	١٩٠٠
معدل النمو Z	١,٤	(١١,١)	٢,٨	٢,٥	٠٠	٣٠,٧
٩٤/٩٣ *	٩٥,٠	٠,٣	٩٥,٣	٩٠,٥	٠٠	٤,٨
٩٥/٩٧,٠٩٤ **	٠,٢	٠,٢	٩٧,٣	٩١,٣	٠٠	٦,٠

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١=١٠٠)
* متوقع يتكون من فعلى ٩ شهور وتقديرى ٣ شهور
** مستهدف
المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط - ادارة موازين السلع والخدمات ٠

السوق ، وعدم مسايرة الانتاج لذوق المستهلك ، ومشاكل الجمارك والتسعير والرقابة على الصادرات فى ذلك الوقت ، هذا فضلا عن زيادة حدة المنافسة من الدول الأخرى مثل ايطاليا وتايوان والهند وباكستان ، وأدت هذه المشاكل الى انخفاض الصادرات من ٥,٢ مليون زوج عام ١٩٩١/٩٠ الى ٣,٨ مليون زوج عام ١٩٩٣/٩٢.

وفى ضوء قرارات اللجنة العليا لتنمية الصادرات ، وتبسيط اجراءات التصدير ، وحرص الجهات المسئولة على تطوير هذه الصناعة فانه سيتم نقل مدابغ الجلود من مصر القديمة الى مدينة بدر لتوفير المساحات المناسبة لقيام المصانع والورش ، وخصصت الحكومة ٨٠ مليون جنيه كنواة لمشروع نقل المدابغ، كذلك خصصت ١٠٠ مليون جنيه كقروض من البنوك التجارية الأربعة وبنك تنمية الصادرات وبنك الاستثمار القومى لتمويل احتياجات صناعة الجلود، وبعلاج مشاكل الانتاج والتصدير ، ويتوقع زيادة صادرات مصر من الأحذية من ٣,٨ مليون زوج عام ١٩٩٣/٩٢ الى ٦ مليون زوج عام ١٩٩٥/٩٤ .

ولقد تضاعف انتاج الأحذية الجلدية في مصر ١,٤ مرة خلال فترة الدراسة حيث زاد الانتاج من ٦٤,٣ مليون زوج عام ١٩٨٢/٨١ الى ٩٠,٢ مليون زوج عام ١٩٩٣/٩٢ ، وبذلك أمكن تغطية الاحتياجات المحلية وانخفضت الواردات من ٢,٢ مليون زوج أحذية فى بداية الفترة الى ٠,٦ مليون زوج فى نهايتها وذلك على الرغم من زيادة الاستهلاك المصرى من الأحذية من ٦٦ مليون زوج عام ١٩٨٢/٨١ الى ٨٦,٨ مليون زوج عام ١٩٩٣/٩٢ وبمعدل زيادة بلغ ٢,٥٪ سنويا .

هذا وفى الامكان زيادة صادرات مصر لأسواقها التقليدية فى أوربا ودول الخليج عن طريق :

- تطوير الانتاج بما يتناسب والاختلاف فى أذواق المستهلكين فى الأسواق الأوروبية والعربية .

- تحديث المصانع والورش وأدوات الانتاج لتساير المواصفات الفنية لصناعة الجلود .

- انشاء مراكز التدريب للعمال الفنيين .

- العناية بالجودة والتصميمات الحديثة والتعبئة والتغليف .

- الاشتراك فى المعارض المتخصصة التى تقام فى أوروبا ودول الخليج .

- امداد المستوردين بالبيانات الخاصة بالمنتجات المصرية الجلدية من حيث الأسعار والمقاسات والتصميمات وطبع كتالوجات ملونة لتوزيعها .

- الترويج للمنتجات لدى الوكلاء والغرف التجارية واستخدام الأساليب المختلفة للتصدير .

- الاستمرار فى سياسات تبسيط اجراءات التصدير ، وتوفير الحوافز المناسبة للمصدرين فى مجالات التمويل والضرائب والجمارك

٣-٥ تأثير الجات على الصادرات الصناعية المصرية :

يعتبر تحرير التجارة الدولية وزيادة قدرة المنتجات الصناعية على النفاذ الى الأسواق من أهم نتائج جولة أوروجواى ، وحيث تلتزم الدول الأعضاء فى الجات خلال مدة معينة بتقديم تنازلات جمركية وذلك فى جدول يبين شكل هذا التنازل ونسبته وقيمته المطلقة والمدى الزمنى له ، على أن يراعى أن يتم تنفيذ هذه التنازلات تدريجيا وبقدر متساوى على مدار خمس سنوات ، تبدأ من يناير ١٩٩٥ على أن تلحق تلك الجداول فى الوثيقة الختامية لبروتوكول جولة أوروجواى (٢٤) .

هذا وتتمثل أهم انجازات جولة أوروجواى فى مجال النفاذ الى الأسواق بالنسبة للسلع الصناعية فيما يلى :

- تعدد أشكال التنازلات الجمركية ، فقد تأخذ شكل تحرير كامل للتجارة بحيث تصبح التعريفة الجمركية صفرا ، أو تخفض التعريفة الجمركية فقط ، أو ربط التعريفة الجمركية فقط ، أو تخفيضها وربطها فى آن واحد ، أو قد يأخذ التنازل الجمركى أخيرا شكل تحويل القيود غير الجمركية الى قيود جمركية لرفع درجة الشفافية فى المعاملات التجارية.

- تخفيض التعريفة الجمركية بنحو الثلث كمتوسط عام .

- زيادة نسبة التعريفة الجمركية المربوطة كأحد الوسائل المؤدية الى استقرار السوق العالمية .

ولتقييم أثر تنفيذ اتفاقية الجات على الانتاج الصناعى المصرى الموجه للتصدير يجب توفير البيانات التالية :

- نسبة وقيمة ونوع التنازلات الجمركية المقدمة بالنسبة لكل سلعة صناعية مصدرة فى أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين .

- تأثير التخفيضات الجمركية على السعر النهائى للسلعة المصدرة فى السوق الخارجية .

- مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات المصرية بالنسبة للتغيرات فى السعر فى الأسواق الخارجية .

- الوضع التنافسى من حيث السعر ومستوى الجودة للصادرات الصناعية فى الأسواق الخارجية .

- نسبة الصادرات الصناعية المصرية فى قائمة واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين .

- مرونة الجهاز الانتاجى المصرى وقدرته على الاستجابة للتغيرات فى السوق العالمية .

وفى اطار هذه الدراسة من الصعوبة بمكان توفير هذه البيانات ، وفى ضوء المتغيرات الداخلية للاقتصاد المصرى ، ومع الأخذ فى الاعتبار المشاكل التى تواجه قطاع الصناعة ، والمعوقات التى تواجه عمليات التصدير فانه من المتوقع أن تكون الاثار الايجابية محدودة على صادرات القطاع الصناعى من تنفيذ اتفاقية الجات فى المدى القصير .

لذلك فان امكانيات الاستفادة من اتفاقية الجات تتطلب سياسات واجراءات داخلية لعل من أهمها :

- وضع استراتيجية مناسبة للصادرات الصناعية والتخلى عن سياسة تصدير الفائض .

- تخفيض تكاليف الانتاج باعادة النظر فى السياسة الضريبية مثل ضريبة المبيعات .

- توفير حوافز للمصدرين وتبسيط نظام السماح المؤقت والدروباك لاسترداد الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج .

- توفير التمويل المناسب للمشروعات الصناعية التصديرية .

- توفير وسائل النقل البرى والبحرى والجوى المناسب للصادرات الصناعية والسماح للقطاع الخاص بالعمل فى التوكيلات الملاحية وخدمات الموانى للقضاء على احتكار القطاع العام وتخفيض التكلفة .

- الاهتمام برفع جودة المنتجات الصناعية المصرية وتعميم تطبيق نظام الجودة الشاملة أيزو ٩٠٠٠ .

- تبسيط اجراءات التصدير ، وازالة المعوقات واعادة هيكلة الأجهزة المسئولة عن عملية التصدير .

وبالنسبة لأثر اتفاقية مكافحة الاغراق للانتاج الصناعى فان اتفاقية أوروجواى توصلت الى ما يأتى :

- تحديد المعايير لاثبات وجود الاغراق .
- تحديد العلاقة النسبية بين الواردات المغرقة والضرر فى الصناعة المحلية .
- تعريف الصناعة المحلية .
- تحديد واضح لاجراءات مواجهة الاغراق .
- ضمان عدم استخدام اجراءات مكافحة الاغراق كأساليب حمائية للصناعة المحلية .

ولما كان الاغراق من الأخطار الأساسية التى يمكن أن يتعرض لها الانتاج الصناعى المصرى وخاصة من دول جنوب شرق آسيا والهند فان الاتفاقية أعطت للاعضاء ومنهم مصر الحق فى اتخاذ الاجراءات المناسبة ضد الاغراق بعد تطبيق المعايير سالفة الذكر ، لكن المشكلة بالنسبة لمصر تكمن فى قصور خبرة الأجهزة والمؤسسات الحالية المسئولة عن تنظيم التجارة الخارجية . لذلك ينبغى تطوير أجهزة التجارة الخارجية للدفاع عن الانتاج الصناعى المصرى وتبسيط اجراءات التصدير .

(٤) صادرات البترول ومنتجاته :

تعتبر مصر من أولى الدول فى العالم التى أدخلت صناعة البترول، ويرجع تاريخ البحث والاستشكاف الى النصف الثانى من القرن الماضى حيث تم حفر أول بئر بترولية فى مصر عام ١٨٨٦ ثم تتابعت الأنشطة حتى الآن ، وأصبح البترول ومنتجاته يمثل أحد الدعامات الأساسية لاقتصاديات البلاد ، حيث يغطى معظم احتياجات الاستهلاك المحلى من الطاقة ، ويحقق أكبر حصيلة من النقد الأجنبى من الصادرات السلعية المصرية ، ويساهم فى تشغيل الأيدى العاملة فى المشروعات البترولية ، وتعمل الدولة على تنمية الثروة البترولية عن طريق اكتشاف آبار جديدة وصيانة الآبار القائمة فضلا عن تطوير اساليب التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصنيعه (٢٥) .

ويوضح الجدول (٢٠) أن الصادرات المصرية من البترول الخام تأخذ اتجاها عاما تصاعديا خلال فترة الدراسة حيث زادت الصادرات من ١١٤٥٥ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٣٩٦٢ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ، ويقدر متوسط معدل الزيادة بنحو ١,٨٪ سنويا ، وهذا المعدل المنخفض يتمشى مع سياسة الدولة فى تحديد حجم الصادرات من البترول الخام للمحافظة على احتياطياته لمدة أطول للابقاء على هذه الثروة الناضبة وضمانا لعدالة توزيعها على الأجيال القادمة ، وتأخذ السياسة التصديرية للبترول الخام فى الاعتبار التغيرات فى السوق العالمية حيث يلاحظ انخفاض الكميات المصدرة فى النصف الثانى من الثمانينات تمشيا مع انخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام ، ثم زادت الصادرات مع بداية التسعينات عندما ارتفعت الأسعار العالمية ٠

ويأخذ الانتاج المحلى من البترول الخام اتجاها عاما تصاعديا حيث زاد من ٣٢٤٨٩ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤٥٩٧٠ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ، وبلغ معدل الزيادة السنوى ٣,٢٪ ، ويلاحظ انخفاض نسبة الصادرات الى الانتاج المحلى للبترول الخام من ٣٥٪ فى بداية فترة الدراسة الى ٣٠٪ فى نهايتها ويرجع ذلك الى سياسات التوسع فى عمليات تصنيع وتكرير البترول حيث اتجهت الكميات المكررة نحو الزيادة من ١٥٥٩٥ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٤٩١٣ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ، وبمعدل زيادة سنوى يبلغ ٤,٤٪ وبذلك أمكن تغطية احتياجات الاستهلاك المحلى المتزايدة من المنتجات النفطية بدلا من استيرادها من الخارج ٠

جدول رقم (٢٠)
تطور الموارد والاستخدامات للبترول الخام

(ألف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	الموارد = الاستخدامات	التكرير	الصادرات	مخصص المصروفات	أخرى ***
٨٢/٨١	٣٢٤٨٩	٧٦	٣٢٥٦٥	١٥٥٩٥	١١٤٥٥	٥٥١٣	٢
٨٧/٨٦	٤٣٩٠٣	٠٠	٤٣٩٠٣	٢٢٠٤١	١٢٥٨٣	٩٢٧٩	٠٠
٩٠/٨٩	٤٤٢٩١	٠٠	٤٤٢٩١	٢٣٨٣٣	١٠٩٨٦	٩٤٤١	٣١
٩١/٩٠	٤٦٠٦٧	٠٠	٤٦٠٧	٢٤٩٧٦	١٢٠٦٤	٨٩٩٣	٣١
٩٢/٩١	٤٥٩٠٠	٠٠	٥٤٩٠٠	٢٤٧١٤	١٢٧٨٣	٨٤٠٣	٠٠
٩٣/٩٢	٤٥٩٧٠	٠٠	٤٥٩٧٠	٢٤٩١٣	١٣٩٦٢	٧٠٩٥	٠٠
الرقم القياسى	١٤١	٠٠	١٤١	١٦٠	١٢٢	١٢٩	٠٠
معدل النمو ٪	٣,٢	٠٠	٣,٢	٤,٤	١,٨	٢,٣	٠٠
٩٤/٩٣ *	٤٥٢٤٥	٠٠	٤٥٢٤٥	٢٤٦٩٠	١٣١٦٥	٧٣٩٠	٠٠
٩٥/٩٤ **	٤٥٣٠٠	٠٠	٤٥٣٠٠	٢٤٥٠٠	١٣٣٢٠	٧٤٨٠	٠٠

الرقم القياسى (١٩٨٢/٨١ = ١٠٠
* متوقع يتضمن ٩ شهور فعلى وتقديرى ٣ شهور
** مستهدف
*** أخرى تشمل أرصدة متكثفات وأرصدة مبادلة

هذا وتسعى السياسة البترولية نحو ترشيد استهلاك الطاقة خاصة وأن دراسات جهاز تخطيط الطاقة تشير الى امكان توفير نحو ثلث الطاقة المستهلكة فى بعض مصانع القطاع العام والمرافق ووسائل النقل والهيئات الحكومية والخاصة ، كذلك العمل على توجيه حجم وأنماط الاستهلاك فى الأمدين القصير والمتوسط وتنمية الوعى الاستهلاكى ودراسة مرونة الطلب على المنتجات البترولية وتحديد العوامل المؤثرة عليها ، والعمل على احلال الغاز الطبيعى محل البترول ٠

ويلاحظ زيادة انتاج الغاز الطبيعى ومشتقاته من ٢,٤ مليون طن مكافىء عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٠,١ مليون طن مكافىء عام ١٩٩٣/٩٢ وبمعدل زيادة تبلغ ١٤٪ سنويا ، ومع تزايد انتاج الغاز الطبيعى اتجهت السياسة البترولية فى مصر نحو تغطية معظم الزيادة فى الاستهلاك المحلى منه ، حيث يساهم الغاز الطبيعى حاليا فى تغطية ٨٠٪ من الوقود اللازم لتوليد الكهرباء ، كذلك التوسع فى مجال استخدامات الغاز الطبيعى لتشمل القطاع المنزلى والمستشفيات والمطاعم والفنادق ومصانع الأسمدة والأسمنت والحديد والصلب والورش والمحلات التجارية واحلاله محل البوتاجاز والسولار والمازوت ٠

كذلك فان سياسة مصر البترولية واضحة فى مجال البحث عن البترول وانتاجه ، وهى عدم المغامرة بالاستثمارات الوطنية المتاحة المحدودة فى صناعة ترتفع فيها درجة المخاطرة وتحتاج الى تكنولوجيا متقدمة فى الاستثمار ، وقصر عمليات الاستثمار الوطنى على المناطق ذات الاحتمالات البترولية العالية، والاستعانة بالاستثمارات الأجنبية وترغيبها للعمل فى مصر ، مع الحرص على ترشيد الانفاق ووضع نظم دقيقة للرقابة عن طريق جهاز متخصص ، ولقد بلغت عدد الاتفاقيات البترولية التى تم ابرامها خلال الفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) حوالى ١٢٠ اتفاقية مع شركات عالمية تحمل أكثر من عشرين جنسية ، وبلغ حجم الانفاق الفعلى فى عمليات البحث ٤,١ مليار دولار، وفى عمليات التنمية ٦,٤ مليار دولار بمجموع يصل الى ١٠,٥ مليار دولار (٢٦) .

ويكثف قطاع البترول جهوده للبحث عن البترول وزيادة المخزون الاحتياطى فى شتى المناطق بالاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ، والعمل على اكتشاف حقول بترول جديدة وتنمية الحقول المكتشفة وصيانتها واستغلالها

لتغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة وتحقيق خطة التصدير ، لذلك نجد أن الحصص المخصصة للمصروفات زادت من ٥٥١٣ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧٠٩٥ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ، ويقدر متوسط معدل الزيادة بنحو ٢,٣٪ سنويا.

وتشير البيانات المتاحة الى تزايد حصة الشريك الأجنبى مقابل تحمله مخاطر عمليات البحث وكعائد على استثماراته التى يستردها عام ١٩٨٢/٨١ من ٣٦٩١ طن الى ٥١٧٤ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢ ، ويقدر متوسط معدل الزيادة بحوالى ٣,١٪ سنويا ، لذلك يقترح مراجعة أسلوب استرداد الشركات الأجنبية لنفقات البحث والتنمية بحيث يؤجل جانب من ذلك الاسترداد الى أن تعود الأسعار الى مستواها المرتفع ، وهو المستوى الذى تم فى ظله ابرام العقود البترولية معها، وكان بالفعل يعبر عن ارادة وتوقعات الطرفين المتعاقدين ، والواقع أن أسلوب مراجعة العقود نتيجة لتغير الظروف لا يعتبر جديدا ، وقد طبــق فى السنــوات الأخيرة فى أغلب الصناعات والمعاملات الدولية دون صعوبة (٢٧) .

نخلص مما سبق أن زيادة صادرات مصر من البترول ومنتجاته تتوقف على العوامل التالية :

- ارتفاع أسعار البترول العالمية .
- اكتشاف حقول جديدة فى مصر .
- ترشيد الاستهلاك المحلى للمنتجات البترولية سواء للصناعة أو للاستهلاك المنزلى مما يسمح بزيادة الكميات المصدرة .
- احلال الغاز الطبيعى محل البترول فى الاستهلاك المحلى .

هذا وتستهدف خطة التنمية فى مصر الاستمرار فى تقليل الاعتماد تدريجيا على حصيلة صادرات البترول الخام حفاظا على هذه الثروة القومية من ناحية وعدم تعريض الخطة لأية هزات تمويلية قد تنتج عن عدم الاستقرار العالمى فى أسعاره من ناحية أخرى .

(٥) سياسات تنمية الصادرات السلعية :

تحتاج قضية تنمية الصادرات الى حزمة متكاملة من السياسات فى مجالات الاستثمار والانتاج والاستهلاك فضلا عن سياسات مالية ونقدية مكملة فى مجالات سعر الصرف الجمارك والضرائب والتمويل والتأمين على الصادرات والتسويق ، وأيضا توفير حوافز مناسبة للمصدرين والعمل على حل مشاكلهم ، ويجب أن تتسم هذه السياسات بالمرونة لتلائم التغيرات فى أسواق التصدير، كذلك فان التصدير يحتاج الى وضع استراتيجية شاملة تأخذ فى الاعتبار مراحل الانتاج والنقل والتعبئة والتخزين والتسويق الداخلى والخارجى والعلاقات الخارجية والسياسات الاعلامية ٠

٥-١ فى مجال استراتيجية تنمية الصادرات "

يجب أن تنبع استراتيجية تنمية الصادرات من الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر ، وينبغى أن تأخذ استراتيجية التصدير فى اعتبارها العناصر التالية :

- انتقاء بعض فروع النشاط الانتاجية التى يكون للبلاد فيها ميزة نسبية طبيعية أو مكتسبة .

- مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية فى الانتاج برفع فاعلية تخصيص الموارد ٠

- التركيز على مجالات التخصص التى لها امكانات التقدم التكنولوجى وتعميق علاقات التشابك مع مختلف القطاعات فى المستقبل ٠

- اختيار فروع النشاط الانتاجية فى ضوء اتجاهات الصناعة فى العالم وتطور الأسواق مع التركيز على السلع التى يتزايد عليها الطلب العالمى

- يراعى مؤشرات ومعايير تحديد أولويات الصادرات أو لتحقيق الهيكل الأمثل للتجارة الخارجية ، بما يعكس أقصى استفادة ممكنة من التخصص والتقسيم العمل الدولى .

- يرعى عند تخطيط التوزيع الجغرافى للصادرات التطورات فى العلاقات الاقتصادية الدولية وظهور التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعمل على تعميق وتطوير أشكال التعاون الاقتصادى والمالى والانتاجى والتجارى مع الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية وخاصة الدول العربية والاسلامية والأفريقية والدول الصديقة (٢٨) .

هذا وتتسع الجهود اللازمة لاعداد استراتيجية لتنمية الصادرات لكافة الوزارات والهيئات والجهات التى لها علاقة بعملية التصدير مثل وزارات الزراعة والصناعة والانتاج الحربى من خلال توفير الانتاج المناسب للتصدير ، والنقل والمواصلات والطيران المدنى من خلال توفير وسائل النقل البرى والبحرى والجوى ، والمالية من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية ، والاقتصاد والتجارة الخارجية من خلال اشرافها على جهاز التمثيل التجارى والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية والتعاون الدولى ، والخارجية ومركز تنمية الصادرات ، والبنك المصرى لتنمية الصادرات ، واتحاد الصناعات المصرية ، والاتحاد العام للغرف التجارية ، وجمعية رجال الأعمال المصريين ، وغيرها من الجهات .

ومن المناسب أن تقوم اللجنة العليا لتنمية الصادرات بالتوجيه والتنسيق بين هذه الجهات ، حيث تم تشكيل هذه اللجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط كما ضمنت فى عضويتها الوزراء المعنيين بقضية التصدير ونحو ١٥ عضوا من رجال الأعمال من القطاع الخاص وأربعة من الخبراء الاستشاريين ، كما أن من صلاحيات هذه اللجنة العمل على تحقيق البرنامج القومى للتصدير ومتابعة تنفيذه وتعظيم الصادرات حجما وقيمة وجوده وتذليل جميع المعوقات التى تواجه القطاعات الانتاجية والتصديرية .

٢-٥ فى مجال تبسيط اجراءات التصدير :

عانت الصادرات المصرية منذ بداية الستينات من سياسات متحيزة لصالح الواردات ، وساعدت استراتيجية الاحلال محل الواردات آنذاك على تعميق هذا الاتجاه ، ومنذ منتصف السبعينات ومع تنفيذ سياسات الانفتاح الاقتصادى ، حظيت قضية الصادرات باهتمام متزايد ، لذلك أصبح هدف تعظيم الصادرات

المصرية فى مقدمة أهداف خطط التنمية الاقتصادية الأولى فى النصف الأول للثمانينات والخطة الخمسية الثانية خلال النصف الثانى من الثمانينات وفى الخطة الخمسية الثالثة الحالية فى النصف الأول من التسعينات .

هذا وكان اهتمام رئيس الجمهورية بقضية التصدير واضحا على المستوى المحلى والعالمى .

على المستوى الخارجى :

كان يضع فى اعتباره دائما محاولة فتح أسواق جديدة للانتاج المصرى، ويصحب معه بعض رجال الأعمال ضمن الوفود الرسمية فى زياراته للدول الأخرى .

على المستوى الداخلى :

يحرص رئيس الجمهورية على زيارة مواقع الانتاج لتشجيع المنتجين والمصدرين ، وأيضا زيارة قرية البضائع للوقوف على مشاكل المصدرين وكانت توجيهاته دائما :

- حل مشاكل المصدرين .
- تبسيط اجراءات التصدير .
- تخفيض تكلفة الاجراءات .
- ضرورة الارتقاء بالجودة لمواجهة المنافسة فى الأسواق العالمية .
- الاعتزاز بالانتاج المصرى وتوضع عليه ما يوضح أنه صناعة مصرية .
- العناية بالتعبئة والتغليف .
- رعاية المؤتمر الأول للتصدير عام ١٩٨٥ للتعرف على مشاكل المصدرين ووضع الحلول المناسبة لها .

لقد كانت اجراءات التصدير من أهم العقبات التى تواجه المصدرين ، وأخذت هذه الاجراءات والتعقيدات فى التراكم منذ سياسة الانغلاق فى بداية الستينات . وما نجم عن تطبيق استراتيجية احلال الواردات وسياسات حماية الانتاج المحلى ، حتى تدهورت الجودة والكمية وكانت معظم السياسات فى تلك

الفترة متحيزة ضد الصادرات ، فمثلا كان تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته الحقيقية ، وتعددت أجهزة الرقابة على الصادرات وتداخلت اختصاصاتها فى كثير من الأحوال ، وتعددت أهدافها وتعارضها مع بعض سياسات تشجيع التصدير والاستثمار في أحيان أخرى ، وتقيد التصرف فى حصيلة الصادرات من خلال الاستمارة ت ص ، والاجراءات المتعلقة بمراقبة وتحديد الأسعار من لجان البت، وفرض رسوم الفحص والنوبتجيات وخدمات الأمن وغيرها ، هذا فضلا عن ارتفاع تكاليف الشحن والتفريغ والنقل وغيرها من معوقات التصدير التى تؤدى الى زيادة التكاليف وتأخير التصدير مما يضعف القوة التنافسية للصادرات المصرية فى الأسواق العالمية .

وفى اطار الاهتمام الواضح على كافة المستويات بقضية تنمية الصادرات صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل اللجنة العليا لتنمية الصادرات والسابق بيان اختصاصاتها وذلك لتتولى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنمية الصادرات ، وفي ضوء دراسة مشاكل ومعوقات الصادرات أصدرت هذه اللجنة القرارات التالية والتى تعتبر بحق دفعة قوية لتشجيع الصادرات المصرية :

- السماح لجميع الجهات والأفراد بعقد صفقات متكافئة لتبادل السلع والخدمات أو كليهما بدون موافقة مسبقة (قرار وزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٤) .

- اعفاء مستلزمات انتاج المصانع المستوردة من الفحص مما يخفض من تكلفة الانتاج والوقت المستغرق فى الاجراءات (قرار وزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٤) .

- تصدير جميع المنتجات والسلع الزراعية والمخصبات الصناعية عن طريق الجمارك مباشرة دون انتظار موافقات مسبقة من الجهات المختلفة (تعليمات وزارتى الاقتصاد والتجارة الخارجية والزراعة الى مصلحة الجمارك فى ١٩ /٥/١٩٩٤ .

- الاكتفاء بتعهد من المصدر بدخول السلع ومستلزمات الانتاج الوسيطة طالما أنها لعمليات تصديرية تحت نظام السماح المؤقت بدلا من خطابات الضمان المكلفة (تعليمات مصلحة الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٩٤) .

- الغاء الاستمارة ت . ص وبالتالى اعفاء المصدر من التزام توريد حصيلة الصادرات وتعرضه للمساءلة الجنائية ، أدى ذلك الى تخفيض تكلفة الاجراءات من ١٠-٥٠ جنيه للرسالة الواحدة ، كما ضغط وقت الاجراءات وأصبحت الاستمارة الجمركية ١٣ ك . م هى المستند الوحيد (قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤) .

- الغاء رسوم المخاطر والأمن على الصادرات بحيث لم يعد المصدر يتحمل هذه التكاليف (تعليمات وزير الداخلية فى ١٩٩٤/٦/١١) .

- بدأ فريق من الخبراء العالميين (الولايات المتحدة الأمريكية) فى الاعداد للاستراتيجية القومية للتصدير بالتعاون مع الأجهزة المعنية بمصر ، وسينتهى الفريق خلال ستة أشهر ، يبدأ بعدها وضع برامج تنفيذية لهذه الاستراتيجية .

- صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل اللجنة الدائمة لتنمية الصادرات بهدف التنسيق بين جميع الأجهزة العاملة فى مجال التصدير فى القطاع الاقتصادى ، وتكون حلقة الوصل للجنة العليا لتنمية الصادرات .

- صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل لجنة الانتاج من أجل التصدير بهدف دراسة وتحديد السلع التى تتمتع بميزة نسبية من حيث التكاليف والجودة وامكانيات التصديرية والمستهدف للصادرات من هذه السلع حتى عام ٢٠٠٠ م واقتراح السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك .

- صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل لجنة تبسيط الاجراءات بهدف اقتراح النظم والقواعد التى تتضمن ازالة المعوقات التى تعترض مسار الصادرات من مواقع الانتاج الى موانى الشحن ، وكذلك اقتراح القواعد التى تتضمن الافراج عن السلع الواردة بدون عوائق .

- صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل لجنة التسويق والترويج للصادرات المصرية بهدف وضع استراتيجية متكاملة للترويج للصادرات المصرية على مستوى السلع والأسواق المستهدفة ، وتحديد السياسات المقترحة لتنفيذ هذه الاستراتيجية .

- تم تخفيض الرسوم الخاصة بالعفن البنى من ٥,٢٥٠ جنيه الى ٣,٥٠٠ جنيه للطن الواحد .

- أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة تعليمات بأن يقتصر دور الوزارة على وضع المواصفات الفنية للضوابط البيطرية للحوم وعدم قيامها باصدار تراخيص تصدير .

- تم تشكيل لجنة تبسيط وتخفيض تكاليف النقل والمواصلات تحت اشراف وزير النقل والمواصلات ، واللجنة فى صدد اصدار توصيات خاصة لتخفيض تكاليف الشحن والتفريغ والنقل .

- صدر قرار بانشاء مكتب دائم لتلقى شكاوى المصدرين والتدخل لحلها فورا .

- صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل الأمانة الفنية الدائمة للجنة العليا لتنمية الصادرات لتكون حلقة الوصل مع اللجان والأجهزة المتعلق عملها باللجنة العليا لتنمية الصادرات.

- تم انشاء نقطة التجارة الدولية لتكون مركزا لعقد الصفقات التجارية وتسهيل خدمات التجارة بالاتفاق مع الانكتاد والنقطة مرتبطة الكترونيا بالشبكة العالمية لنقط التجارة .

- تعديل بعض أحكام القواعد الخاصة لاجراءات التصدير حيث نص القرار الوزارى رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٩٤ بتعديل النصوص التى كانت تلزم المصدر بتقديم طلب فحص الصادرات وكذلك شهادة اذن التصدير بما يتيح له اتمام هذه الاجراءات على البيان الجمركى دون الحاجة الى التقدم بطلب

مستقل للفحص أو اصدار شهادة منفصلة بالاذن بالتصدير الأمر الذى يحقق اختزالا لاجراءات وخفضا للتكلفة .

- الغاء الملحق رقم (٧) الذى كان ينظم حالات التصدير بغير قصد الاتجار والتى تبلغ ١٨ حالة وتشمل العينات ومواد الدعاية والتى تمثل أدوات ترويج هامة للصادرات وأيضا الهدايا والعينات الشخصية للسياح المغادرين.

- تم تشكيل لجنتى اختيار المعروضات وشئون المعارض بالقرار الوزارى رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٩٤ بالهيئة العامة لشئون المعارض ، حيث مثل بها اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية وجمعية رجال الأعمال المصريين لتعكس احتياجات القطاع التصديرى ووجهة نظره سواء للمعروضات فى الخارج أو فى المعارض التى يتم الاشتراك فيها .

- أصدر وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى قرارات بضبط وتنظيم اجـــراءات الشحن والتفريغ والتداول من الموانى المصرية والتى قضت بالآتى :

فى مجال الاجراءات :

- عدم زيادة تعريفات الخدمات والتداول فى الموانى المصرية على أن تسرى خلال العام بالكامل ، وعند اجراء أى زيادة يتم عرضها أولا على مجالس ادارات هيئات الموانى لبحثها قبل الاعتماد من وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى .

- تم اصدار نموذج موحد لفاتورة التوكيلات الملاحية ، ولا يجوز اضافة أى بنود عليها .

- التزام جميع الشركات العاملة بالموانى بتنفيذ القواعد المنظمة لتحميل ملاك السفن بقيمة مصاريف اعادة شحن الحاويات الفارغة كقاعدة عامة.

- ايقاف الزيادات التى قدرتها شركات الاسكندرية لتداول الحاويات .

فى مجال التخفيضات والتيسيرات :

- تخفيض ٢٠٪ من أسعار النوالين للصادرات على سفن الشركة المصرية للملاحة البحرية .

- تخفيض ٥٠٪ من أسعار الشحن للحاويات الصادرة المملوءة بمحطات الحاويات .

- نقل الحاويات الصادرة مجانا من ساحة المحطة الى الساحات المحددة لتعبئة الحاويات وبالعكس .

- تخفيض تكاليف الصادرات من البضائع العامة بنسبة ٣٠٪ .

- تخفيض من ٢٠-٥٠٪ من رسوم الارشاد والموانى والمنائر والرسوم والمكوث لسفن الحاويات والعبارات الناقلة لحاويات الترانزيت حسب اعداد الحاويات .

- تخفيض ٧٥٪ من رسوم الارشاد والموانى والمنائر والرسوم والمكوث بالسفن التى تقوم بنقل حاويات الترانزيت بين الموانى المصرية .

- بالنسبة للتعاقدات مع الخطوط الملاحية المصرية والأجنبية تمنح حاويات الترانزيت تخفيضا من ٥٪ الى ١٠٪ حسب اعداد الحاويات .

- اعفاء جميع أنواع البضائع العامة من رسوم التعريفة التخزينية .

- تخفيض الخدمات بالموانى (الوساطة والحراسة) بواقع ٥٠٪ من الفئات المقررة بالتعريفة بالنسبة لبضائع الصادر .

- تخفيض فئة التعريفة الخاصة باعداد الحاويات المبردة بالتيار الكهربائى بنسبة ٥٠٪ .

- الغاء الرسوم الواردة بالقرار ٦٧ لسنة ١٩٨٩ الصادر من هيئة ميناء الاسكندرية لتحصيل ٥ جنيهات عن كل طن من البضائع المبردة المجمدة التى لا يتم تخزينها بالثلاجة التابعة لشركة المستودعات داخل الميناء .

- جارى دراسة تعديل الرسوم الواردة بالقرار الوزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٩١ بشأن استخدام المعدات والمنشآت التابعة والعائمة لهيئات الموانى المصرية .

- الغاء تكاليف النوباتجيات في الموانى البحرية والجوية ورسوم الأمن التى تحصلها شركة مصر للطيران .

- يقوم الجهاز المصرفى انطلاقا من أهمية التصدير بتشجيع تمويل المصدرين بأسعار فائدة مدين مميز يقل من ١٪ الى ٢٪ عن متوسط السعر المطبق على سائر العملاء وبعمولة منخفضة بما يتراوح بين ٢,٥٪ ٥٠٪ من العمولة المقررة ، كما يتم تمويل المستورد الأجنبى الذى يقوم بشراء سلع مصرية ، تشجيعا لتصدير هذه السلع ، وقد تم اعتماد مبلغ ٣٠ مليون جنيه لدعم أسعار الفائدة المميزة للنشاط التصديرى .

- ادراج مشروع نقل المدابغ من منطقة مصر القديمة الى مدينة بدر والتسهيلات المكملة له ضمن الخطة القومية لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية التابعة لوزارة الصناعة والثروة المعدنية ، وانشاء صندوق تجمع فيه قيمة التعويضات عن الممتلكات فى المنطقة القديمة لتمويل انشاء المدابغ الجديدة وتطويرها .

ومما سبق يتضح أن قرارات اللجنة العليا لتنمية الصادرات ذللت الكثير من العقبات واتخذت الخطوات المناسبة ليس فقط لتبسيط اجراءات التصدير بل أيضا سهلت اجراءات استيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج اللازمة للصادرات وعالجت الكثير من مشكلات النقل والتخزين والانتاج والاستثمار وغيرها وهذا يؤدى الى تخفيض تكاليف التصدير وتوفير الجهد والوقت .

وتقوم اللجنة العليا لتنمية الصادرات من خلال الأمانة الفنية بدراسة مشاكل التصدير ، واقتراح الحلول المناسبة لعلاج هذه المشاكل ، وتقديم تقارير متابعة دورية لتنفيذ قرارات اللجنة العليا لتنمية الصادرات ، وتجتمع الأمانة العامة مرة على الأقل كل شهر ويكون الأمين العام للجنة العليا لتنمية الصادرات مقررا لها .

وتؤكد هذه الدراسة على أهمية المتابعة والتقييم المستمر لتنفيذ هذه السياسات والاجراءات ودراسة تأثيرها على تنمية الصادرات المصرية ، وما قد يسفر عنه هذا التقييم من تطوير وتغير فى هذه الحوافز والمزايا التصديرية فى ضوء التغيرات الداخلية والخارجية .

وقد يكون من المناسب جعل الحوافز والمزايا التصديرية سالفة الذكر تنفذ بشكل تلقائى ومباشر بمجرد توافر شروط استحقاقها ، والبعد قدر المستطاع عن التحكم البيروقراطى الذى يفقد هذه المزايا ، والعبرة فى التقييم هو مقارنة العائد والتكاليف لتنفيذ هذه السياسات والاجراءات ٠

وفيما يلى نتناول أهم السياسات والاجراءات والوسائل التى تساعد على تحقيق هدف تنمية الصادرات المصرية فى المجالات المختلفة :

٣-٥ فى مجال سعر الصرف :

يعتبر سعر الصرف من الأدوات الرئيسية لتشجيع الصادرات ، حيث يؤدى تخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار الى تشجيع المنتجين على تصدير انتاجهم الى الخارج نتيجة الأرباح التى يحققونها ، وذلك بدلا من بيعها فى السوق المحلى ، والعكس صحيح فان تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية يعنى التمييز ضد السلع الدولية ومن بينها الصادرات ٠

ويلاحظ أن سياسات تخفيض سعر الصرف الجنيه المصرى منذ نهاية السبعينات وحتى الآن لم يؤد الى زيادة ملموسة للصادرات أو انخفاض للواردات السلعية ، ويعزى ذلك الى جمود الجهاز الانتاجى وعدم مرونة العرض المحلى وبخاصة فى قطاعى الزراعة والصناعة للأسباب السالف ذكرها ، كذلك تحد ظاهرة التضخم المستمر فى الأسعار المحلية من فاعلية التخفيض فى قيمة الجنيه المصرى ، وفى حقيقة الأمر أن تنمية الصادرات تحتاج الى سياسات واجراءات أخرى مكملة لسياسة سعر الصرف لعل من أهمها:

- الاهتمام بتنمية وتطوير الجهاز الانتاجى فى شركات القطاع العام .
- علاج مشاكل المصدرين وتبسيط الاجراءات .
- توفير الموارد المالية للمؤسسات المتخصصة للتصدير مثل البنك المصرى لتنمية الصادرات وشركة ضمان الصادرات للقيام بدورها فى تنمية الصادرات ٠

- العمل على تخفيض الأعباء المالية على المصدرين سواء فى صورة ضرائب أو جمارك أو رسوم ٠

- اعطاء حوافز للمصدرين لتشجيعهم على القيام بالعمليات التسويقية والوصول الى المواصفات العالمية ٠

نخلص مما سبق أن وضوح أسعار الصرف وواقعيتها وتكاملها مع السياسات والاجراءات فى المجالات الأخرى تعتبر شرطا أساسيا لتنمية الصادرات ٠

٥-٤ فى مجال الجمارك :

يستهدف فرض الجمارك على السلع المستوردة بصفة أساسية حماية الصناعة المحلية ، وتوفير حصيلة من الموارد المالية فضلا عن ترشيد الواردات، ويجب أن تتدرج التعريفة الجمركية مع عمق التصنيع لأى سلعة ، حيث تنخفض نسبة التعريفة الجمركية على مستلزمات وخامات الانتاج وترتفع هذه النسبة على المنتج النهائى ، ولقد جرت عدة تعديلات على هيكل التعريفة الجمركية اعتبارا من عام ١٩٨٠ ، وذلك لعلاج التشوهات والقصور الذى يظهر فى التطبيق لتجنب الآثار السلبية على الصناعات الوطنية ، وكان آخر تعديل فى يناير ١٩٩٤ حيث أخذ فى الاعتبار مبادىء تحرير التجارة وخفض التعريفة ليكون الحد الأعلى لها ٧٠٪ ، والعمل على تحقيق التناسق بين بنودها وذلك من خلال التدرج من الانتاج التام الصنع ونصف المصنع والخامات الأولية اللازمة لكل صناعة ، وتحقيق التوزيع العادل لفئات التعريفة بما يسهم فى خفض تكلفة الانتاج والاستفادة من فترة السماح المقررة فى اتفاقية الجات ٠

وقد يظهر تعارض بين فرض رسوم جمركية على واردات مستلزمات الانتاج اللازمة لسلعة تصديرية ، وهدف حماية الصناعة المحلية التى تنتج مستلزمات انتاج بديلة ، وفى ضوء سياسات تحرير أسعار الصرف وفى ظل سياسات المنافسة والكفاءة فى تخصيص الموارد ، وبعد دخول اتفاقية الجات الخاصة التحرير التجارة الدولية مرحلة التنفيذ ، يجب السماح للمصدرين باستيراد مستلزمات الانتاج دون حماية مبالغ فيها ، حيث يؤدى خفض الجمارك

الى خفض الأسعار وزيادة المنافسة وبالتالى يتوقع زيادة الجودة والكفاءة على المدى الطويل .

ومن المعلوم أن لتخفيض الرسوم الجمركية تأثير مباشر على الاستثمارات والصناعات مما يدعو المنتجين الى اعادة النظر باستمرار فى تكاليف الانتاج والعمل على تحسين الجودة ، فبالنسبة للصناعات التى ليس لها ميزة نسبية فى تكلفة العمالة أو المواد الخام أو فى وضعها الجغرافى أو قربها من الأسواق فلن تستمر فى ظل رفع الحماية الجمركية المتمثلة فى تخفيض الجمارك المستمر على السلع المنافسة المستوردة من الخارج • بينما تبقى وتتوسع الصناعات التى تتوفر لها ميزات نسبية والقادرة على خفض تكاليف الانتاج والمنافسة ، وبذلك يتغير هيكل الانتاج ، وتزيد كفاءة تخصيص الموارد على المدى البعيد •

وفى اطار جهود الحكومة للتيسير على المصدرين ولمزيد من الحوافز التى تشجعهم الى زيادة الصادرات يقترح ما يلى :

- تبسيط اجراءات استيراد الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج وغيرها من الرسوم والضرائب السابق تحصيلها على المواد المستوردة التى استخدمت فى صناعات التصدير وذلك عن طريق الدروباك •

- تبسيط اجراءات السماح المؤقت من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للمواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها وتصديرها •

- اعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية •

٥-٥ فى مجال الضرائب :

فى الوقت الذى تعمل الدول على تخفيض الأعباء الضريبية على الصناعات الوطنية التصديرية ودعمها بكافة الوسائل لزيادة قدرتها على المنافسة العالمية وتوفير حوافز للمصدرين باعطاء مزايا ضريبية أو تيسير حصولهم على الاعفاءات التى يستحقونها ، نجد أن السياسة الضريبية وضعت أعباء كبيرة على الصناعات المصرية الأمر الذى يؤدى الى زيادة التكاليف مما يؤثر على قدرة الانتاج المصرى على المنافسة عالميا ، ويتحمل الانتاج المصرى بثلاثة أنواع من الضرائب هى :

أولا الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعين والتى تشمل ايرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وايرادات المهن الحرة والمرتبات والأجور وايرادات الثروة وأرباح شركات الأموال والضرائب والرسوم على ايرادات الأراضى الزراعية ٠

ثانيا الضرائب الخاصة بالمعاملات والانفاق وتشمل الضريبة الجمركية والضريبة على المبيعات وضريبة الدمغة على المحررات والمعاملات المالية وضرائب ورسوم متنوعة ٠

ثالثا الضرائب على رأس المال وتتضمن ضريبة الدمغة النسبية على رؤوس أموال الشركات وضريبة الأيلولة .

وتؤكد الدراسات ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة على الناتج المحلى فى مصر مقارنة بالدول الأخرى و التى حققت نجاح فى تنمية صادراتها مثل كوريا الجنوبية وتركيا٠

لذلك فان السياسة الضريبية فى مصر تحتاج الى مراجعة مستمرة بصفة عامة للموازنة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة مثل ضريبة المبيعات والدمغة التى تؤدى الى زيادة تكاليف الانتاج ، كما يجب العمل على تحقيق سياسة ضريبية أكثر توازنا ، والعمل على تخفيض أسعار الضرائب بشكل عام وتقليل الأعباء الاضافية على الانتاج ، وهذه السياسات تساعد على زيادة الكفاءة الانتاجية والقدرة على المنافسة٠

ولتنمية الصادرات المصرية يقترح دراسة منح اعفاءات خاصة لنشاط التصدير مثل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، كما يقترح ربط الاعفاءات الضريبية للتصدير بتحقيق هدف تصديرى محدد ، ويمكن ربط الأعفاء الضريبى للتصدير بقيد زمنى معين ٠

٥-٦ فى مجال التمويل :

يرتبط نجاح التصدير بتوفير الموارد المالية بأسعار فائدة ميسرة توجه للنشاط التصديرى من خلال المؤسسات المالية المتخصصة ، ويجب ألا يشمل ذلك المصدرين فحسب بل يمتد ليغطى كافة الصناعات والخدمات التى تتعلق بنشاط التصدير كالتعبئة ، والتغليف ، والنقل ، وغيرها .

ويعتبر قيام البنك المصرى لتنمية الصادرات فى ٣٠ يوليو ١٩٨٣ بموجب القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٣ برأس مال مرخص به مائة مليون جنيه ، وبلغ رأس المال المصدر ٦٩ مليون جنيه ، خطوة على جانب كبير من الأهمية ، حيث كان تمويل الصادرات قبل انشاء البنك يقتصر على التسهيلات التى تقدمها البنوك على مرحلة ما قبل الشحن ، أما التمويل القصير والطويل الأجل للمشروعات التصديرية كان من خلال بنك التنمية الصناعيى ، وكانت سياسات البنوك التجاريـــة الاقراضية تقليدية ومتحفظة ولهذا واجهت المصدرين مشاكل أهمها :

- احجام البنوك عن مساعدة صغار المصدرين بسبب مخاوفهم من عـــدم القدرة على الوفاء بتعاقدات التصدير أو الافتقار الى الضمان المادى .
- ارتفاع سعر الفائدة .
- كثرة العمولات والمصاريف .
- طول الفترة اللازمة للحصول على التسهيلات التى تمنحها البنوك .
- مساوىء الروتين فى بنوك القطاع العام .

ويساهم البنك المصرى لتنمية الصادرات فى حل المشاكل السابقة حيث يعمل البنك على تحقيق الأهداف الثلاثة التالية :

أولا تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض القصيرة والمتوسطة الأجل والضمانات المصرفية اللازمة لتمويل عمليات تصدير السلع والخدمات الوطنية سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق اعادة التمويل من خلال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

ثانيا تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض القصيرة والمتوسطة الأجل الى المنشآت والمشروعات الزراعية والصناعية القائمة والتى تنتج بغرض التصدير ، ويرتبط هذا التمويل بصورة أساسية باستيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج لهذه المنشآت .

ثالثا ضمان وتأمين الصادرات ضد مخاطر التصدير التجارية وغير التجارية .

ويبين الجدول التالى تطور التسهيلات والقروض قصيرة ومتوسطة الأجل وأيضا بعض مؤشرات نشاط البنك المصرى لتنمية الصادرات خلال الفترة (٨٩/ ١٩٩٠-٩٣/١٩٩٤) .

ويشير التقرير السنوى لمجلس ادارة البنك المصرى لتنمية الصادرات للعام المالى المنتهى فى ١٩٩٤/٦/٣٠ أن البنك يتوسع فى نشاطه وفيما يلى أهم النتائج :

- بلغ عدد المشروعات الممولة عن طريق البنك حتى نهاية العام المالى ١٩٩٤/٩٣ عدد ١٥٢ مشروع .

- بلغت قيمة العمليات التصديرية المنفذة من خلال البنك حوالى ٦٢٥ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ .

- زادت محفظة القروض والتسهيلات والخصم الى ١١٦٢ مليون جنيه مقابل ٨٣٩ مليون جنيه فى ميزانية العام الماضى .

- بلغ اجمالى أصول الميزانية ١٦١١ مليون جنيه مقابل ١٢٨٥ مليون جنيه فى العام الماضى .

- بلغت قيمة الأرباح الصافية بعد الضرائب ٣١,١ مليون جنيه مقابل ٢٥,٢ مليون جنيه فى العام الماضى .

- حقق البنك عائدا على رأس المال المدفوع بلغ ٤٥,١٪ .

- وصلت حقوق المساهمين الى ١٥٥,٩ مليون جنيه ، أى ما يعادل ٢٢٦٪ من رأس المال المدفوع .

وفى مجال توفير موارد مالية مناسبة لتشجيع عملية التصدير يقترح فرض رسم تشجيع للصادرات بواقع ١٪على الواردات غير الاستراتيجية وتخفيض حصيلة هذا الرسم لتوفير الموارد المالية اللازمة لتشجيع الصادرات

جدول رقم (٢١)

بعض مؤشرات البنك المصرى لتنمية الصادرات للسنوات (٨٩/١٩٩٠ - ٩٣/١٩٩٤)

(بالمليون جنيه)

البيان	٨٩/٩٠	٩٠/٩١	٩١/٩٢	٩٢/٩٣	٩٣/٩٤	معدل النمو السنوى ٪
التسهيلات والقروض قصيرة الأجل	٢٧٨,٥	٣٩٢,٧	٤٣٩,٤	٥٥٣,٣	٨٣٤,١	٢٤,٥
القروض متوسطة الأجل	١٤٨,٧	٢٠٣,٩	٢٤٣,٩	٢٨٥,٥	٣١٩,٠	١٦,٦
اجمالى الأصول	٧٨٣,٠	١٠٥٧,٧	١٠٨٠,٨	١٢٨٥,٨	١٦١١,٦	١٥,٥
صافى الأرباح	٢٠,٤	٢٣,٨	٢٤,٥	٢٥,٢	٣١,١	٨,٨
حقوق المساهمين	١٠٢,٩	١١٤,٥	١٣٦,٢	١٤٣,٨	١٥٥,٩	٨,٧

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات البنك المصرى لتنمية الصادرات ..

ويرجع ما يعانيه قطاع التصدير الى السياسات الاقتصادية المطبقة التى تحابى الواردات على حساب التصدير ، لذلك فان فرض بعض الرسوم على الواردات يمثل تصحيحا لبعض السياسات السابقة .

٧-٥ فى مجال تأمين وضمان الصادرات :

لم تعد المنافسة بين السلع فى الأسواق العالمية قائمة على الأسعار والجودة فحسب ، بل أصبحت التسهيلات فى الدفع أحد اهم عناصر التسويق الخارجى ، وتعمل الدول على توفير أنواع من الضمان والتأمين للمصدرين الوطنيين لتغطية الأخطار الاقتصادية والسياسية .

وترجع الأخطار الاقتصادية الى عدم قدرة المستورد الأجنبى على سداد التزاماته تجاه المصدر الوطنى لأسباب كثيرة منها :

- تدهور الحالة المالية للمستورد .
- الغاء تراخيص ووضع قيود على الاستيراد خلال تنفيذ العقد .
- تغيرات فى أسعار الصرف للعملات الأجنبية .
- رفض المستورد قبول أو تسلم البضاعة أو مستندات الشحن مع عدم اخلال المصدر بأى شرط من شروط العقد .

- تحميل عملية نقل البضائع بمصاريف اضافية لأسباب خارجة عن سيطرة كل من طرفى التعاقد .

كذلك تعزى الأخطار السياسية الى اسباب عديدة منها :

- قيام الحروب أو حدوث قلاقل داخلية فى بلد المستورد مما يؤدى الى صعوبة التحويل للخارج .

- وضع قيود على الواردات فى بلد المستورد .

- وضع قيود على تحويل النقد الأجنبى خارج بلد المستورد وذلك خلال تنفيذ العقد .

- توقف عملية نقل الصادرات لأسباب خارجة عن ارادة المصدر .

- وضع قيود جديدة على الصادرات تحول دون تنفيذ العقد المبرم .

وفى اطار جهود الدولة لتنمية الصادرات المصرية واقامة بنية أساسية لتنشيط التصدير صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ بانشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات ، ويتوقف نشاط هذه الشركة على توفير الموارد المالية المناسبة لتغطية المخاطر الاقتصادية والسياسية سالفة الذكر ، ولقد خصصت الدولة ٥٠ مليون جنيه كسندات لدعم الشركة الجديدة بسعر فائدة منخفض ٥٪، وذلك الى جانب رأس مال الشركة البالغ ١٠ مليون جنيه ، وهذه الموارد لتغطية المخاطر الاقتصادية ، وحتى الآن لم يتم توقيع الاتفاق بين شركة ضمان الصادرات والحكومة لتوفير ضمان للمخاطر السياسية والبالغة الارتفاع أسوة بما هو متبع فى كل دول العالم .

٨-٥ فى مجال الانتاج للتصدير :

يتطلب تحقيق أهداف الصادرات توفير الانتاج المحلى بقدر يتسع معه لتغطية الاحتياجات المحلية وارتباطات التصدير مع الاهتمام بتحديث القواعد الانتاجية والخدمات المتصلة بها ، وتطوير البحث العلمي والتكنولوجى وربط مراكز البحث ربطا عضويا بمراكز الانتاج ، وتعميق التصنيع وضبط الانتاج حسب المواصفات العالمية والاستغلال الأمثل للطاقات وتشغيلها الى حدودها القصوى ، والقضاء على الفاقد والتالف أثناء الانتاج نقل المنتجات أو فى منافذ التوزيـــع، والعمل على مناسبة الانتاج لاحتياجات السوق المحلى والأسواق العالمية .

ويقترح اختيار عدد محدود من الصناعات أو فروع النشاط التى تتوفر للبلاد فيها ميزة نسبية طبيعية أو مكتسبة تركز عليها البلاد ، ويراعى فى اختيار مجالات التخصص امكانيات التقدم الفنى والتكنولوجى فى المستقبل .

٥-٩ فى مجال التعبئة والتغليف

على الرغم من التطور التكنولوجى والفنى فى عمليات التعبئة والتغليف للصادرات العالمية بصفة عامة ، تعانى الصادرات المصرية وخاصة الخضر والفاكهة من قصور فى وسائل التعبئة والتغليف المناسب لوسائل النقل البرى والبحرى والجوى واحتياجات التخزين المناسب للعرض والمنافسة العالمية ، وقد يساعد انشاء محطات فرز وتعبئة متكاملة يساهم فيها المصدرون والبنك المصرى لتنمية الصادرات على تحسين جودة المنتجات الزراعية ، كذلك يساعد انشاء معهد للتعبئة والتغليف التابع لمركز تنمية الصادرات على تطوير وسائل التعبئة والتغليف ، ويحتاج المعهد الى المعامل والأجهزة التى تمكنه من القيام بوظائفه .

ولتحقيق أهداف التصدير يجب الاهتمام المستمر بسلسلة العمليات المتصلة بانتاج وتعبئة وتغليف ونقل وتوزيع وتخزين وشحن وتسويق السلع التصديرية ، حيث أن أى ضعف فى أى حلقة من هذه الحلقات يؤثر على كفاءة السلسلة كلها .

٥-١٠ فى مجال النقل والتخزين :

يتطلب تحقيق أهداف التصدير توفير بنية أساسية متطورة للاستجابة لاحتياجات السوق فى الوقت والمكان المناسبين ، وفيما يلى بعض السياسات لتنمية الصادرات فى مجال النقل والتخزين :

- تشجيع الاستثمار فى وسائل النقل والتخزين بصفة عامة وتجهيز وتداول الحاويات والمبردات المستخدمة فى تصدير السلع سريعة التلف كالخضر والفاكهة والمواد الغذائية .

- تطوير وسائل النقل والتخزين لتقليل الفاقد فى مراحل التوزيع والتخزين والتسويق الداخلى والخارجى .

- تخصيص أرصفة فى الموانى للتصدير مع الأخذ فى الاعتبار تزايد نشاط التصدير فى المستقبل .

- التوسع فى المخازن المبردة فى المطارات والموانى لحفظ السلع سريعة التلف .

- تنشيط حركة الصادرات بين مصر والدول العربية والأفريقية عن طريق فتح خطوط ملاحية منتظمة بين مصر وهذه الأسواق .

- توفير الفراغات المناسبة على الطائرات لتيسير تصدير الخضر والفاكهة والزهور وتخفيض نولون الشحن .

- توفير مساحات تخزين فى قرية البضائع لخدمة المصدرين برسوم مناسبة.

- تطوير شبكات النقل البرى والسكك الحديدية وتخفيض تكاليفها لتسهيل نقل السلع المصدرة الى الموانى .

- التوسع فى استخدام نظم التحميل على الباليتات للحفاظ على جودة السلع المصدرة .

- السماح للقطاع الخاص بالقيام بأعمال الوكالة الملاحية جنبا الى جنب مع القطاع العام .

٥-١١ فى مجال التسويق الخارجى :

تؤكد الدراسات أن انخفاض مستوى أداء الصادرات المصرية كما ونوعا لا يرجع الى أسباب خارجية بقدر ما يرجع فى المقام الأول الى عوامل داخلية أهمها ارتفاع التكاليف وانخفاض الجودة وضعف القدرات التسويقية . (٢٩)

فبالنسبة للصادرات الزراعية تشير الدراسات الى توفر الأسواق العالمية التى يمكنها أن تستوعب أضعاف الكميات التى صدرتها مصر من المحاصيل التقليدية كالقطن والأرز والبصل ، وغير التقليدية من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والزهور ، وعلى الرغم من الارتفاع النسبى للأسعار التصديرية المصرية لمعظم هذه المحاصيل فان الكميات المصدرة منها تأخذ اتجاها عاما تنازليا ، الأمر الذى يدعو الى ضرورة اعادة النظر فى العوامل الداخلية كالانتاج والاستهلاك والمخزون والتسويق خاصة وأن لمصر ميزة نسبية فى انتاج وتصدير هذه المحاصيل (٣٠) .

وتوصلت الدراسات أيضا الى اتجاه نسبة الصادرات الصناعية المصرية الى الأسواق العالمية نحو الانخفاض ومنها صادرات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والألومنيوم والحديد والأسمنت والأسمدة وغيرها (٣١) .

ومن المعلوم أن الجزء الأكبر من الصادرات المصرية يتجه الى الأسواق الأوروبية والأمريكتين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت ٦٢٪ من جملة صادراتنا عام ١٩٩٣ ، وتستوعب هذه الأسواق أى نمو فى الصادرات المصرية والتى لا تتجاوز مساهمتها ٠,٣ ٪ من السوق الأمريكية (٣٣) .

وتعتبر عملية التنافس لكسب وتنمية الأسواق الدولية للمنتجات المصرية هى المعيار الأساسى لتقييم قدرة الأجهزة المسئولة عن تنمية الصادرات ، وتشير الدراسات الى انخفاض مستوى أداء الصادرات المصرية ، وقصور وضعف المؤسسات المسئولة عن التجارة الخارجية ، وذلك راجع الى تعدد الأجهزة وتضارب الاختصاصات ، وغياب التنسيق بينها (٣٤) ، حيث يوجد ٦ مستويات تنظيمية كما يلى :

- أجهزة تخطيط وضع السياسات التصديرية وتشمل :
  مجلس الوزراء ، لجنة السياسات ، اللجنة العليا لتنمية الصادرات ، وزارة التخطيط ، وزارة الاقتصاد ، البنك المركزى ، وزارة المالية ، وزارة الزراعة ، وزارة الصناعة ، وزارة التعاون الدولى .

- أجهزة وهيئات ترويج الصادرات وتشمل :
قطاع التمثيل التجارى ، مركز تنمية الصادرات ، الهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية .

- الأجهزة والهيئات الرقابية :
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، أجهزة الرقابة النوعية مثل الحجر الزراعى ، مصلحة الرقابة الصناعية ، هيئة الرقابة الدوائية .

- مؤسسات التمويل والتأمين على الصادرات وتشمل :
البنك المصرى لتنمية الصادرات ، الشركة المصرية لضمان الصادرات ، بنوك القطاع العام ، البنوك التجارية والمشتركة .

- تنظيمات المصدرين وتشمل :
الشعبة العامة للمصدرين بالاتحاد العام للغرف التجارية ، الاتحاد العام المصدرى للحاصلات ، اتحاد الصناعات المصرية ، جمعية رجال الأعمال .

- الوحدات التنفيذية وتشمل :
شركات القطاع العام للتجارة الخارجية ، شركات القطاع العام الانتاجية التى تقوم بالتصدير ، شركات القطاع الخاص .

وفى اطار جهود الحكومة للتنسيق بين المؤسسات المسئولة عن الصادرات تم وضع خطة لزيادة صادرات قطاع الأعمال بالتعاون مع جهاز التمثيل التجارى وتتضمن هذه الخطة تحقيق ستة أهداف رئيسية هى :

- امداد مكاتب التمثيل التجارى لشركات قطاع الأعمال بمعلومات منتظمة عن أفضل أسواق الاستيراد والتصدير الخارجية .

- تعريف مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج بالقدرات التصديرية لشركات قطاع الأعمال لتشغيل عمليات التصدير .

- دعم مكاتب التمثيل التجارى والاعتماد عليها بدلا من انتشار شركات متخصصة تتولى صفقات الاستيراد والتصدير من الشركات العالمية وشركات قطاع الأعمال .

- تعريف شركات قطاع الأعمال بشركات التجارة العالمية التى يمكن المشاركة معها فى مجال السلع المستوردة والمصدرة .

- امداد مكاتب التمثيل التجارى للشركات بالمعلومات عن الخبرات الأجنبية التى يمكن التعاقد معها فنيا وتسويقيا للعمل داخل مواقع الانتاج بالشركات ، وكذلك امداد الشركات بالمعلومات عن أحدث التقنيات وكيفية الحصول عليها لتجديد خطوط الانتاج المتهالكة فى بعض الشركات .

لذلك يقترح اعادة هيكل المؤسسات المسئولة عن التجارة الخارجية فى مصر وذلك بهدف التنسيق بينها وتطويرها للقيام بواجباتها لتوفير فرص تصديريـــة للانتاج المصرى تتناسب مع ما يتمتع به هذا الانتاج من مزايا نسبية .

وفى ضوء تنفيذ توصيات دورة أوروجواى يجب أن تعمل أجهزة التجارة الخارجية على :

- الاستفادة من حرية التجارة والغاء القيود أمام كل أنواع الصادرات والعمل على فتح أسواق أمام الصادرات المصرية .

- الاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لمصر فى اطار اتفاقية الجات.

- دراسة التخفيضات الجمركية على الواردات فى الأسواق وخاصة فى أمريكا وأوروبا الشريك الرئيسى لمصر حتى تستفيد منها الصادرات المصرية .

- حماية الانتاج من الاغراق واتخاذ الاجراءات الوقائية المناسبة .

- التعرف بالشركات الأجنبية وذات الخبرة فى مجال التخليص الجمركى من المنبع لمنع غرامات تأخير عمليات الفحص وتقدير الرسوم الجمركية فى الموانى مما يكبد الشركات خسائر كبيرة (٣٥) .

مما سبق يتضح أن تنمية الصادرات يحتاج الى اعادة هيكلة الأجهزة المسئولة عن التجارة الخارجية فى مصر ، حيث تعددت هذه الأجهزة وتضاربت اختصاصاتها ، وأصبحت معوقا للصادرات بسبب زيادة الاجراءات وارتباط بعضها بأفكار سابقة لا تناسب العصر ، وفى ضوء تنفيذ اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية وازالة القيود ، يقترح دعم بعض الأجهزة وتبسيطها ، وتوفير التمويل اللازم لقيامها بوظائفها ، واستقطاب أفضل الخبرات من

القطاعين العام والخاص والمؤسسات العلمية القادرة على استيعاب عصر ما بعد الجات واطلاعها فى مهارات التجارة الخارجية ، وقدرتها على التفاوض مع الحكومات الأجنبية ، والعمل على حماية حقوق مصر وتنفيذ التزاماتها فى الاتفاقيات الدولية وتطبيق السياسات التجارية واللوائح الخاصة بتراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ وتعميم المعلومات ذات الصلة بالتجارة الخارجية مع مجتمع الأعمال وتنظيماته ، والقدرة على رسم السياسات المناسبة وتنفيذها .

وخلاصة القول وبعد تحقيق أهداف المرحلة الألى للاصلاح الاقتصادى وعلاج الاختلالات المالية والنقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ،فانه يجب أن تركز المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادى على جانب العرض الكلى ، والاهتمام بزيادة الانتاج والتصدير ، وهذا يحتاج الى سياسات متكاملة فى المجالات السابقة لزيادة الانتاج والانتاجية للاقتصاد القومى وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة ، وينبغى العناية بالسياسات والاجراءات المكملة فى مجالات الاستثمار والانتاج والاستهلاك مع ضرورة توفير البنية الأساسية لتنمية الصادرات والعمل على رفع كفاءة الأجهزة المسئولة عن التسويق الداخلى والخارجى وذلك لضمان استجابة العرض وزيادة الصادرات لسياسات تحرير التجارة الخارجية (٣٦) .

" تطور الصادرات السلعية المصرية وتحليل العوامل المسئولة عنها وسياسات تنميتها"

ملخص الدراســة

تزداد أهمية قضية التصدير في مصر خاصة فى الظروف الراهنة بعد تحقيق أهداف المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى والذى استهدف التأثير فى المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال معالجة الاختلالات المالية والنقدية والتى تركزت على ترشيد الطلب الكلى فى المدى القصير حيث انخفض العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ، وتم تخفيض معدلات التضخم، وخفض نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى ، كذلك خفض نسبة أعباء الدين الخارجى من المتحصلات الجارية من النقد الأجنبى ، واستقرار سعر الصرف ، وارتفاع احتياطى النقد الأجنبى لدى البنك المركزى، ووضع الاطار التنظيمى والتشريعى لسوق الأوراق المالية ، واقامة وتجديد البنية الأساسية ، وتبنى سياسات وفرت المرونة لقوى السوق فى تسيير الاقتصاد وتخصيص الموارد وتحديد الأسعار ، ومعالجة كثير من القيود التى تعوق تدفق الاستثمارات الخاصة، ورفع كفاءة القطاع العام ، وعادة ما يكون نجاح هذه المرحلة على حساب مستويات العمالة والتشغيل وبعض مظاهر الركود الاقتصادى وذلك راجع للآثار الانكماشية التى ولدتها سياسات ترشيد الطلب الكلى ٠

وفى المرحلة الثانية والتى تركز على جانب العرض الكلى يجب الاهتمام بزيادة الانتاج والتصدير وتحقيق معدلات مرتفعة لمستويات المعيشة لتعويض الناس عن معاناة المرحلة الأولى ٠

وتقوم مرحلة الانطلاق الانتاجى على تبنى سياسات متكاملة طويلة الأجل لزيادة العرض الكلى بالتوسع فى الانتاج وزيادة الانتاجية فى قطاعات الاقتصاد القومى وخاصة القطاع الزراعى والصناعى ، مع تقوية دور القطاع الخاص فى مجالات الاستثمار والانتاج وتنمية الصادرات ٠

ويهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل تطور الصادرات السلعية المصرية للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) ، حيث تعكس هذه الفترة الزمنية آثار سياسات المرحلة الأولى للاصلاح الاقتصادى ٠

كما يستهدف هذا البحث التعرف على العوامل المؤثرة فى تطور الصادرات الزراعية والصناعية والبترول ومنتجاته ، وتحديد المشكلات والمعوقات التى تحد من هذه الصادرات ، واستخلاص السياسات والاجراءات المناسبة لتنميتها٠

واتبع فى اعداد هذه الدراسة أسلوب التحليل الاقتصادى الوصفى والقياسى لحساب اتجاهات الصادرات السلعية ، ودراسة العلاقة الكمية بين الصادرات والمتغيرات المؤثرة فيها ، وكذلك يركز هذا البحث على تحليل التطور الحقيقى للصادرات السلعية عن طريق استخدام الموازين السلعية الكمية (لنتفادى تأثير الأسعار على قيمة الصادرات) والتى توضح تطور العرض والطلب والعوامل المؤثرة فى كل منهما .

واعتمدت هذه الدراسة على البيانات المتاحة فى وزارة التخطيط نظرا لتوفر سلاسل زمنية تغطى فترة الدراسة ، ولما تحظى به بيانات الوزارة وخاصة بيانات التجارة الخارجية والتى ترصد بالأسعار الجارية من اتساق على المستوى الكلى وعلى مستوى السلعة وخاصة عند تحليل العوامل المؤثرة على عرض وطلب أهم السلع التصديرية .

ولقد جاءت هذه الدراسة فى خمسة فصول بالاضافة الى التمهيد الذى يوضح دور التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمية المعالجة الشاملة للعوامل المسئولة عن تطور الصادرات المصرية باستخدام الموازين السلعية وختمت الدراسة بالموجز ٠

ويتناول الفصل الأول تطور الصادرات السلعية على المستوى الاجمالى وتقسيمها الى صادرات زراعية وصناعية والبترول ومنتجاته ، وفى اطار معالجة الصادرات والواردات السلعية استخلصت الدراسة بعض المؤشرات الاجمالية المؤثرة والتى تفسر أسباب العجز المزمن فى الميزان التجارى المصرى واقترحت السياسات المناسبة لعلاجه.

وبدراسة العلاقة بين الصادرات والناتج المحلى الاجمالى والواردات خلال السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣ يتضح أن معدل نمو الصادرات بلغ ١١,١٪ سنويا وهو يقل عن معدل النمو فى الناتج المحلى والمقدر بحوالى ١٨,٣٪ سنويا والأخير يزيد عن معدل النمو السنوى للواردات حيث بلغ ١٥,٨٪. ويفسر الاختلال بين هذه العلاقات سبب تزايد العجز فى الميزان التجارى، ولعلاج هذا العجز ينبغى بذل الجهود لزيادة الصادرات بمعدلات تفوق تلك المحققة فى الناتج المحلى الاجمالى وفى نفس الوقت ترشيد الواردات بحيث يتأخر معدل النمو فى الواردات عن معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ٠

أما الفصل الثانى فيوضح تطور الصادرات الزراعية الاجمالية وعلى مستوى السلع حيث ركز على المحاصيل التصديرية الرئيسية التقليدية مثل القطن والأرز والبصل والخضر والفاكهة ، وغير التقليدية مثل النباتات الطبية والعطرية والزهور ، وحددت الدراسة معوقات الصادرات الزراعية والتى من أهمها :

- عدم وجود تنسيق بين السياسات الانتاجية والتسويقية مما يؤدى الى التقلبات فى الانتاج والتصدير وذلك راجع لاعتماد سياسات التصدير على الفائض من الانتاج بعد تغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك والتصنيع.
- ان معدل الزيادة فى الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية أكبر من معدل الزيادة فى انتاج هذه السلع الأمر الذى أدى الى خفض الفائض المتاح للتصدير .
- انخفـــاض الكفاءة التسويقية الداخلية والخارجيـــة وتعدد اجراءات التصدير .
- ارتفاع الأسعار فى السوق الداخلية بسبب زيادة الطلب المحلى وارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق ، مما يؤثر على الميزة النسبية للصادرات الزراعية .
- تخلف أساليب الجمع والتدريج والتغليف والتعبئة والتخزين والنقل أدى الى ارتفاع نسبة التالف والفاقد من الانتاج الزراعى اعتبارا من مراحل الانتاج الزراعى حتى الاستهلاك المحلى أو التصدير .
- تخلف عمليات التصنيع للانتاج الزراعى .

- انخفاض جودة الانتاج المعد للتصدير وعدم قدرته على المنافسة فى الأسواق الخارجية وخاصة السوق الأوروبية المشتركة ، وذلك يرجع الى سوء استخدام المعاملات الفنية الزراعية والتى لا تناسب أذواق المستهلكين .

- ضعف مرونة جهاز الانتاج الزراعى ، وهذا يستدعى تطوير السياسات الزراعية اللازمة لتوجيه الموارد الزراعية نحو التركيب المحصولى الذى يعظم حصيلة الدولة من النقد الأجنبى .

- على الرغم من اجراءات تبسيط وتشجيع الصادرات الا أنه ما زالت هناك بعض المشاكل التنظيمية والادارية التى تحد من فعالية الأجهزة القائمة بتصدير السلع الزراعية .

ومن تحليل العوامل المؤثرة على عرض وطلب السلع حددت الدراسة العوامل المسئولة عن جمود الصادرات الزراعية ، واقترحت السياسات الزراعية المناسبة لتنميتها فى مجالات الانتاج والاستهلاك النهائى والوسيط والتغير فى المخزون ، وفى اطار دراسة أثر اتفاقية الجات على الصادرات الزراعية ، تؤكد الدراسة على أهمية علاج معوقات التصدير التى حدت من حركة الصادرات الزراعية المصرية وتوفير حوافز للمصدرين ، ودراسة سبل مواجهة المنافسة المتوقعة من الدول الأخرى ، واعطاء الأولوية للمنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية ، ودراسة امكانيات تطوير وتصنيع المنتجات الزراعية لزيادة قيمتها المضافة ، وتخفيض الفاقد منها فى مراحل الانتاج والتسويق الداخلى والخارجى، وتبسيط اجراءات التصدير ، وحل مشاكل المصدرين .

ومن الجدير بالذكر أن ما تم تطبيقه فى قطاع الزراعة فى مصر فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى يغطى معظم ما تتطلبه اتفاقية الجات، وفى نفس الوقت يجب التفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة بشأن بعض القيود الكمية الخاصة بحصص ومواسم التصدير لبعض المنتجات الزراعية المصرية ، والعمل على الغاء هذه القيود بين مصر والسوق حيث بدأ تنفيذ الاتفاقية فى يناير ١٩٩٥ .

هذا ولتعظيم الاستفادة من تنفيذ اتفاقية الجات فى مجال الصادرات الزراعية المصرية يقترح مايلى :

- العمل على استمرار زيادة الغلة الفدانية .

- تخفيض تكلفة انتاج الوحدة المنتجة .

- تحسين الجودة وبالتالى القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية .

- زيادة الأراضى الجديدة ، والاستمرار فى برامج التوسع الأفقى وتوفير التمويل المناسب لهذا النشاط .

- زيادة الانتاج الزراعى بمعدلات أعلى من تلك التى تحققت فى الفترة السابقة والاستمرار فى برامج التوسع الرأسى ، وتوفير مستلزمات الانتاج وارشاد المزارعين الى المعاملات الفنية المناسبة .

- ترشيد استخدامات مياه الرى وعدم التوسع فى زراعة المحاصيل كثيفة استخدام المياه كالقصب .

- تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة بما يقلل تكاليف الانتاج وتحسين الجودة وزيادة القدرة على المنافسة .

ويبين الفصل الثالث تطور الصادرات الصناعية على المستوى الاجمالى ، ووضحت الدراسة وسائل تنمية الصادرات الصناعية التى من أهمها :

- استغلال الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعة والناجمة عن عدم توفر المواد الخام أو قطع الغيار وبطء انجاز عمليات الاحلال والتجديد وغيرها حيث يمكن مضاعفة الانتاج وأيضا الصادرات عن طريق التشغيل الكامل لطاقة المصانع .

- تطوير أساليب التسويق والتوزيع لتخفيض المخزون المتراكم ٠

- اصلاح الخلل فى الهياكل المالية لبعض شركات القطاع العام الصناعى وذلك بمساهمة بنك الاستثمار القومى فى رأس المال بمقدار القروض أو نسبة منها ٠

- التركيز على الصناعات التى لمصر فيها ميزة نسبية طبيعية أو مكتسبة وتتوفر لها المواد الخام اللازمة ، ويزداد الطلب العالمى عليها ٠

- العمل على خفض تكاليف الانتاج الصناعى مما يهدر أحيانا الميزة التنافسية للمنتج المصرى وهو رخص العمالة وتوفر مستلزمات الانتاج ويرجع ذلك الى تخلف نظم الصيانة والاصلاح واهمال أنشطة رقابة الجودة والمواصفات، بالاضافة الى ارتفاع نسبة الفاقد ٠

- خفض تكاليف النقل البحرى والجوى والبرى حيث مازالت أسعار الشحن فى مصر مرتفعة المقارنة بالدول المجاورة ، هذا فضلا عن ضعف كفاءتهاوعدم انتظامها ٠

- العناية بجودة الصادرات الصناعية فى مراحل الانتاج ، وتطوير أساليب التعبئة والتغليف والتخزين ٠

- دراسة الأسواق العالمية ، واكتشاف الفرص التصديرية ، والترويج للصادرات الصناعية والاتصال بالعملاء بالخارج ٠

- توفير التمويل اللازم والمتخصص من بنك التنمية الصناعية وبنك تنمية الصادرات للمشروعات التصديرية ومنحها قروض بأسعار فائدة تفضيلية والتأمين على الصادرات الصناعية ضد مخاطر عدم السداد ٠

- خفض الضرائب على نشاط التصدير ، وتبسيط اجراءات السماح المؤقت والدورباك ٠

- تبسيط اجراءات التصدير

- الاهتمام بالتعليم الفنى الصناعى والمعاهد التكنولوجية ومراكز التدريب لرفع مستوى القوى العاملة ، ويؤدى ذلك الى رفع انتاجية المشتغل حيث أنها متدنية بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة ٠

- التوسع الرأسى فى الصناعة والاهتمام بالصناعات الرأسمالية وصناعة العدد والآلات وقطع الغيار وتوفير المناخ والحوافز للمستثمرين لاقامة المشروعات ، وتبسيط الاجراءات الادارية وازالة المعوقات البيروقراطية ٠

- العناية بدراسة جدوى المشروعات الصناعية وتقديم المساعدات الفنية والبيانات اللازم للمستثمرين فى القطاعين العام والخاص ٠

- فى ضوء الأوضاع المترتبة على تحرير التجارة العالمية مع توقيع اتفاقية الجات يراعى التحول من بيئة صناعية يسودها تدخل حكومى مكثف ومتعدد الجوانب الى بيئة تستهدف أن تلعب السوق الدور الأساسى فى تنظيم الحياة الاقتصادية بأقل ضرر للمجتمع ومشروعات قطاع الأعمال العام والعالمين فيه٠

- الأستفادة من الاتجاهات الايجابية فى الأوضاع العالمية وتحرير التجارة حيث تلوح فى الأفق امكانية سوق عالمية واسعة للصناعة المصرية ، وفى نفس الوقت التحسب لآثار الاتجاهات السلبية والتى تبدو بشكل خاص فيما تولده المنافسة الحادة مع العالم الخارجىمن صعوبات عديدة للصناعة المصرية ٠

- ضرورة وضع استراتيجية لقطاع الصناعة وتحديد أهداف كمية وتوضيح سياسات وأدوات تنفيذها والعمل على تذليل العقبات وتبسيط الاجراءات وخلق أفضل بيئة مواتية للاستثمار والتنمية الصناعية مما يساعد قطاع الصناعة على تحقيق أكبر معدل عائد صافى باعتبار ذلك هو الذى يمثل عنصر الجذب الرئيسى للاستثمارات الصناعية ٠

ثم وضحت الدراسة تطور الصادرات لأهم الصادرات الصناعية مثل غزل القطن والمنسوجات القطنية ومعدن الألومنيوم والأسمنت والخضر والفاكهة المحفوظة ثم صادرات الأحذية الجلدية ، واقترحت السياسات المناسبة لتنمية الصادرات من هذه السلع والمؤثرة على جانبى العرض والطلب ٠

يعتبر تحرير التجارة الدولية وزيادة قدرة المنتجات الصناعية على النفاذ الى الأسواق من أهم نتائج جولة أورجواى ٠ ويجب أن تلتزم الدول الأعضاء فى الجات خلال مدة معينة بتقديم تنازلات جمركية وذلك فى جدول يبين شكل هذا التنازل ونسبته وقيمته المطلقة والمدى الزمنى له ، على أن يراعى أن يتم تنفيذ هذه التنازلات تدريجيا وبقدر متساوى على مدار خمس سنوات ، تبدأ من يناير ١٩٩٥ .

وفى ضوء المتغيرات الخارجية والداخلية المؤثرة فى الاقتصاد المصرى ، ومع الأخذ فى الاعتبار المشاكل التى تواجه قطاع الصناعة ، والمعوقات التى تواجه عمليات التصدير ، وحتى يمكن الاستفادة مما توصلت اليه دورة أورجواى فى مجال تحرير الصادرات الصناعية يجب تبنى سياسات واجراءات داخلية فى القطاع الصناعى المصرى تعمل على تنمية الصادرات الصناعية ولعل من أهمها :

- وضع استراتيجية مناسبة للصادرات الصناعية والتخلى عن سياسة تصدير الفائض ٠

- تخفيض تكاليف الانتاج باعادة النظر فى السياسة الضريبية مثل ضريبة المبيعات وغيرها .

- توفير حوافز للمصدرين وتبسيط نظام السماح المؤقت والدورباك لاسترداد الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج ٠

- توفير التمويل المناسب للمشروعات الصناعية التصديرية ٠

- توفير وسائل النقل البرى والبحرى والجوى المناسب للصادرات الصناعية والسماح للقطاع الخاص بالعمل فى التوكيلات الملاحية وخدمات الموانى للقضاء على احتكار القطاع العام وتخفيض التكلفة .

- الاهتمام برفع جودة المنتجات الصناعية المصرية وتعميم تطبيق نظام الجودة الشاملة أيزو ٩٠٠٠ .

- تبسيط اجراءات التصدير ، وازالة المعوقات واعادة هيكلة الأجهزة المسئولة عن عملية التصدير .

ولما كان الاغراق من الأخطار الأساسية التى يمكن أن يتعرض لها الانتاج الصناعى المصرى وخاصة من دول جنوب شرق آسيا والهند فان الاتفاقية أعطت للاعضاء ومنهم مصر الحق فى اتخاذ الاجراءات المناسبة ضد الاغراق لكن المشكلة بالنسبة لمصر تكمن فى قصور خبرة الأجهزة والمؤسسات الحالية المسئولة عن تنظيم التجارة الخارجية . لذلك ينبغى تطوير أجهزة التجارة الخارجية للدفاع عن الانتاج الصناعى المصرى وتبسيط اجراءات التصدير .

وفى الفصل الرابع تم دراسة تطور الصادرات المصرية من البترول ومنتجاته، والتعرف على العوامل المسئولة عن هذا التطور ، وفى ضوء تحليل الميزان السلعى لهذه السلعة الاستراتيجية الهامة أمكن التعرف على اتجاهات الانتاج والاستهلاك والصادرات والتغير فى المخزون ، وتتوقف امكانية زيادة الصادرات من البترول ومنتجاته على العوامل التالية :

- ارتفاع أسعار البترول العالمية .

- اكتشاف حقول جديدة فى مصر .

- ترشيد الاستهلاك المحلى للمنتجات البترولية سواء فى الصناعة أو الاستهلاك المنزلى مما يسمح بزيادة الكميات المصدرة .

- احلال الغاز الطبيعى محل البترول فى الاستهلاك المحلى .

هذا وتستهدف خطط التنمية الاستمرار فى تقليل الاعتماد تدريجيا على حصيلة صادرات البترول الخام حفاظا على هذه الثروة القومية من ناحية ، وعدم تعريض الخطة لأية هزات تمويلية قد تنتج عن عدم الاستقرار العالمى فى أسعاره من ناحية أخرى .

وجاء الفصل الخامس ليتناول السياسات والاجراءات اللازمة لتنمية الصادرات السلعية المصرية حيث تحتاج قضية تنمية الصادرات حزمة متكاملة من السياسات فى مجالات الاستثمار والانتاج والاستهلاك فضلا عن سياسات مالية ونقدية مكملة فى مجالات سعر الصرف والجمارك والضرائب والتمويل والتأمين على الصادرات والتسويق.

وأيضا توفير حوافز مناسبة للمصدرين والعمل على حل مشاكلهم . ويجب أن تتسم هذه السياسات بالمرونة لتلائم التغيرات فى أسواق التصدير . كذلك فان التصدير يحتاج الى وضع استراتيجية شاملة تأخذ فى الاعتبار مراحل الانتاج والنقل والتعبئة والتخزين والتسويق الداخلى والخارجى والعلاقات الخارجية والسياسات الاعلامية .

تؤكد الدراسة أن انخفاض مستوى أداء الصادرات كما ونوعا لا يرجع الى أسباب خارجية بقدر ما يرجع فى المقام الأول الى عوامل داخلية أهمها عدم كفاية الانتاج لتغطية الاحتياجات المحلية والتصديرية كارتفاع التكاليف وانخفاض الجودة وضعف القدرات التسويقية .

فبالنسبة للصادرات الزراعية تشير الدراسات الى توفر الأسواق العالمية التى يمكنها أن تستوعب أضعاف الكميات التى صدرتها مصر من المحاصيل التقليدية كالقطن والأرز والبصل ، وغير التقليدية من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والزهور ، على الرغم من الارتفاع النسبى للأسعار التصديرية المصرية لمعظم هذه المحاصيل .

وتوصلت الدراسة الى أن الصادرات الصناعية المصرية الى الأسواق العالمية متقلبة وخاصة صادرات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والألومنيوم والحديد والأسمنت والأسمدة وغيرها .

وعلى الرغم من أن السعات السوقية العالمية تستوعب أضعاف الصادرات المصرية ، لكن يجب الاستمرار فى دراسة الأسواق العالمية والتغيرات فى اذاقم المستهلكين لتطوير الانتاج المحلى للمحافظة على الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة .

ومن المعلوم أن الجزء الأكبر من الصادرات المصرية يتجه الى الأسواق الأوروبية والأمريكتين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت ٦٢٪ من جملة صادراتنا عام ١٩٩٣ ، وتستوعب هذه الأسواق أى نمو فى الصادرات المصرية والتى لا تتجاوز مساهمتها ٠,٣٪ من السوق الأمريكية ، كذلك يجب أن يعمل قطاع التجارة الخارجية على المحافظة على الأسواق التقليدية ، والعناية بأسواق الدول العربية وخاصة الخليجية ، وأيضا أسواق الدول الأفريقية ، والدول الاسلامية والدول الصديقة .

وتعتبر عملية التنافس لكسب وتنمية الأسواق الدولية للمنتجات المصرية هى المعيار الأساسى لتقييم قدرة الأجهزة المسئولة عن تنمية الصادرات ، وتشير الدراسات الى انخفاض مستوى أداء الصادرات المصرية ، وقصور وضعف المؤسسات المسئولة عن التجارة الخارجية ، وذلك راجع الى تعدد الأجهزة والمؤسسات وتضارب الاختصاصات ، وغياب التنسيق بينها ، وتقترح الدراسة

اعادة هيكلة المؤسسات المسئولة عن تجارة مصر الخارجية ودعمها بالخبرات المناسبة من القطاع العام والخاص والمؤسسات العلمية فى البلاد والتى لها القدرة على استيعاب عصر ما بعد الجات وحماية الانتاج المصرى من الاغراق .

وخلاصة القول أن هناك امكانات لتنمية الصادرات المصرية الزراعية والصناعية ، حيث أن الفاقد من الانتاج الزراعى فى بعض المحاصيل يفوق الكميات المصدرة ، كما أن استغلال الطاقات العاطلة فى القطاع الصناعى كفيل بمضاعفة الانتاج ، وفى الامكان ترشيد الاستهلاك بأنواعه ، والعوامل السابقة وغيرها تؤدى الى زيادة الانتاج وبالتالى الصادرات ٠

كذلك تركز المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادى على جانب العرض لزيادة الانتاج والتصدير ، لذلك يجب تبنى حزمة متكاملة من السياسات طويلة الأجل لتنمية الصادرات ، مع العناية بالبنية الأساسية وتوفير حوافز للمصدرين ، وكذلك تذليل المعوقات التى تعترضهم ، والعناية بالاصلاح الادارى ، والتنسيق بين الأجهزة المسئولة عن الصادرات (٣٦) ٠

ملحق رقم (١)

توقعات الصادرات السلعية

تعتمد هذه البدائل على تحليل كمى لقاعدة البيانات التفصيلية لقطاع التجارة الخارجية ، والعوامل المؤثرة عليها ، والتى تغطى الفترة (٨١/٨٢-٩٣/١٩٩٤) ، وفيما يلى عرض لثلاث بدائل أو سيناريوهات لاتجاهات الصادرات المصرية :

البديل الأول : أو ما يعرف بالبديل الاتجاهى

البديل الثانى : أو البديل التخطيطى

البديل الثالث : الخطة القومية للصادرات لاتحاد الصناعات المصرية .

البديل الأول : أو ما يعرف بالبديل الاتجاهى :

يفترض هذا البديل استمرار الاتجاهات التى سادت فى عقد الثمانينات وبداية التسعينات من حيث الاستمرار فى سياسات التحرر الاقتصادى بصفة عامة وسياسات التجارة الخارجية والصادرات بصفة خاصة ، والاستمرار فى السياسات النقدية والائتمانية التى تشجع على زيادة الصادرات مثل تحرير سعر صرف الجنيه المصرى ، وتحرير الصادرات السلعية من القيود ، وتخفيض الجمارك وتسهيل استردادها للمصدرين واعطائهم حوافز تصديرية ، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات التصديرية بشروط وأسعار مناسبة ، وتبسيط اجراءات التصدير وغيرها من السياسات والاجراءات . وباستقراء الخطة الخمسية الثالثة والرابعة (١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠١) يلاحظ أن اتجاهات الاستثمارات والمتغيرات الأخرى لا تشير الى حدوث تغيرات عميقة فى الاقتصاد المصرى ، لذلك فان استمرار الاتجاهات يعتبر فرض مقبول .

وتقوم توقعات الصادرات حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ على التحليل الكمى لبيانات الصادرات وتحديد العوامل المؤثرة عليها خلال السنوات ١٩٨٢/٨١ ١٩٩٤/٩٣ ، وباستخدام معادلات الانحدار وبعد اختبارها احصائيا والتأكد من صلاحيتها للتنبؤ للمدى القصير (خمس سنوات) ، ومع ذلك يجب أن نأخذ فى الاعتبـــار المحاذير المعروفة عند استخدام نماذج السلاسل الزمنية فى التنبؤ (*) .

وفيما يلى عرض للاتجاهات العامة للصادرات الزراعية والصناعية والبترول ومنتجاته وأيضا تقديرات لدوال الصادرات الزراعية والصناعية باستخدام نماذج خطية وغير خطية ولقد ركزت الدراسة على عرض أهم النتائج التى ثبتت معنويتها احصائيا واقتصاديا :

(*) For more details about Forecasting with Time-series Models see: R. Pindyck, L. Rubinfeld; Economitric Model, and Economic Forecast, MC Graw-Hill, Inc. Second Edition 1981, PP. 555-559.

١- الاتجاه العام للصادرات الزراعية

* تبين الحالة رقم (١) قياس الاتجاه العام للصادرات الزراعية المصرية للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) ٠

* تشير Y الى قيمة الصادرات الزراعية التقديرية بالمليون جنيه ٠
X تمثل متغير الزمن ٠
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ ٠

* بمقارنة نتائج النماذج الخمسية المستخدمة فى قياس الاتجاه العام يتضح الآتى :
* النموذج الخطى يعطى أفضل تقديرات للأسباب التالية :
- بلغ معدل الارتباط ٠,٧٩ وهو ارتباط قوى ٠
- يشير معامل التحديد أن ٦٢٪ من التغير فى الصادرات الزراعية ترجع الى العوامل التى يعكسها متغير الزمن ٠
- تؤكد (ف) المحسوبة معنوية التنوذج بدرجة ثقة ٩٩٪ ٠
- كذلك تؤكد (ت) المحسوبة معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪ ٠
- الفروق بين القيم التقديرية للصادرات الزراعية والقيم الفعلية أقل ما يمكن ، لذلك تصلح المعادلة للتنبؤ ٠

* وتقدر الصادرات الزراعية بحوالى ١٣٠٢ مليون جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ ، ويتوقع أن تصل الى ١٧٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ويقدر متوسط معدل النمو السنوى بحوالى ٣,٢٪ ٠

CASE NUMBER: 1

NO.	Y(I)	X(I)
1981	454.900	1.000
1982	429.200	2.000
1983	527.900	3.000
1984	435.900	4.000
1985	411.500	5.000
1986	517.800	6.000
1987	631.900	7.000
1988	568.400	8.000
1989	756.500	9.000
1990	1566.000	10.000
1991	1026.800	11.000
1992	976.700	12.000
1993	1156.000	13.000

(1) Y = A + B * X
(2) Y = A + B * 1/X
(3) 1/Y = A + B * X
(4) LOG(Y)=LOG(A)+LOG(B)* X
(5) LOG(Y)=LOG(A)+ B *LOG(X)

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
ALPHA (A)	=	224.938462	689.726802	0.002617	5.822107	5.762661
BETA (B)	=	71.816484	-662.534532	-0.000140	0.096241	0.422610
STANDARD ERROR FOR (A)	=	133.573868	126.636961	0.000172	0.136751	0.216849
STANDARD ERROR FOR (B)	=	16.828726	364.299642	0.000022	0.017229	0.115086
STANDARD ERROR FOR REG.LINE	=	227.031921	324.400892	0.000293	0.232432	0.305159
ESTIMATED VAR.FOR REG.LINE	=	51543.492987	105235.938913	0.000000	0.054025	0.093122
COVARIANCE OF (X,Y)	=	1005.430769	-40.412131	-0.001967	1.347381	0.228560
CORRELATION COEFFICIENT	=	0.789580	-0.480804	-0.889971	0.859859	0.742114
DETRMENATION COEFFICIENT	=	0.623436	0.231172	0.792048	0.739358	0.550734
ADJUSTED DETRMENATION	=	0.589203	0.161279	0.773143	0.715663	0.509891
T-TEST	=	4.267494	-1.818653	-6.472769	5.586006	3.672108
F-TEST	=	18.211504	3.307498	41.896738	31.203460	13.484374
DURBIN-WATSON D TEST	=	1.807952	1.020528	1.535478	1.584572	1.049465

P R O J E C T I O N

1994	1230.369	842.403	1536.657	1299.178	970.637
1995	1302.186	845.558	1959.674	1430.428	999.355
1996	1374.002	848.318	2704.058	1574.937	1026.987
1997	1445.819	850.754	4360.334	1734.044	1053.639
1998	1517.635	852.919	11252.915	1909.226	1079.400
1999	1589.452	854.857	-19376.649	2102.106	1104.347
2000	1661.268	856.600	-5206.086	2314.471	1128.548
2001	1733.085	858.178	-3007.001	2548.290	1152.059

٢- الاتجاه العام للصادرات الصناعية

* توضح الحالة رقم (٢) قياس الاتجاه العام للصادرات الصناعية المصرية للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) ٠

* حيث تشير Y الى القيمة التقديرية للصادرات الصناعية بالمليون جنيه٠
وتمثل X متغير الزمن
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١

* بمقارنة النماذج الخمسية المستخدمة فى قياس الاتجاه العام يتضح الآتى:
- يقدر معامل الارتباط بحوالى ٠,٩٤ وهذا ارتباط قوى ٠
- يوضح معامل التحديد أن حوالى ٨٩٪ من التغير فى الصادرات الصناعية يرجع الى العوامل التى يعكسها متغير الزمن ٠
- تشير (ف) المحسوبة الى معنوية المعادلة بدرجة ثقة ٩٩٪٠
- تؤكد (ت) المحسوبة معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪٠
- كانت الفروق بين القيم التقديرية للصادرات الصناعية والقيم الفعلية أقل ما يمكن والمعادلة تصلح للتنبؤ ٠

* وتقدر الصادرات الصناعية بحوالى ٦١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ ويتوقع أن تصل الى ٨٩٤١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ويقدر متوسط معدل النمو السنوى بحوالى ٤,٣٪ ٠

CASE NUMBER: 2

NO.	Y(I)	X(I)
1981	395.600	1.000
1982	394.400	2.000
1983	535.200	3.000
1984	558.000	4.000
1985	507.300	5.000
1986	924.600	6.000
1987	2040.200	7.000
1988	2068.600	8.000
1989	3607.300	9.000
1990	4657.000	10.000
1991	5042.900	11.000
1992	4333.800	12.000
1993	5168.000	13.000

(1) Y = A + B * X
(2) Y = A + B * 1/X
(3) 1/Y = A + B * X
(4) LOG(Y)=LOG(A)+LOG(B)* X
(5) LOG(Y)=LOG(A)+ B *LOG(X)

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
ALPHA (A) =	-982.207692	3434.914656	0.002641	5.479307	5.167345
BETA (B) =	472.545055	-4534.711949	-0.000225	0.260821	1.232263
STANDARD ERROR FOR (A) =	401.964603	638.946430	0.000203	0.177916	0.352765
STANDARD ERROR FOR (B) =	50.642780	1838.072814	0.000026	0.022415	0.187221
STANDARD ERROR FOR REG.LINE=	683.208452	1636.763784	0.000345	0.302398	0.496427
ESTIMATED VAR.FOR REG.LINE =	466773.789071	2678995.683353	0.000000	0.091445	0.246440
COVARIANCE OF (X,Y) =	6615.630769	-276.600489	-0.000148	3.651490	0.666444
CORRELATION COEFFICIENT =	0.942248	-0.596842	-0.935510	0.961696	0.893029
DETRMENATION COEFFICIENT =	0.887831	0.356220	0.875180	0.924860	0.797501
ADJUSTED DETRMENATION =	0.877634	0.297695	0.863833	0.918029	0.779091
T-TEST =	9.330946	-2.467101	-8.782185	11.635854	6.581879
F-TEST =	87.066557	6.086589	77.126767	135.393109	43.321128
DURBIN-WATSON D TEST =	0.862548	0.383884	0.937244	0.995587	0.661062

P R O J E C T I O N

1994	5633.423	3111.007	-1969.825	9235.386	4533.990
1995	6105.968	3132.601	-1365.110	11987.484	4936.318
1996	6578.513	3151.495	-1044.470	15559.694	5344.928
1997	7051.058	3168.167	-845.805	20196.405	5759.517
1998	7523.603	3182.986	-710.637	26214.832	6179.811
1999	7996.148	3196.246	-612.719	34026.720	6605.567
2000	8468.693	3208.179	-538.517	44166.512	7036.561
2001	8941.238	3218.976	-480.346	57327.910	7472.592

٣- الاتجاه العام لصادرات البترول ومنتجاته

* تبين الحالة رقم (٣) الاتجاه العام لصادرات مصر من البترول ومنتجاته فى مصر للفترة (١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣) ٠

* حيث تشير Y الى قيمة الصادرات من البترول ومنتجاته بالمليون جنيه
X تمثل متغير الزمن ٠
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١

* وبمقارنة النماذج الخمسة المستخدمة فى قياس الاتجاه العام يتضح الآتى:
* النموذج الخطى يعطى أفضل تقديرات للأسباب التالية :
- يقدر معامل الارتباط بحوالى ٠,٦٧ وهذا ارتباط متوسط ٠
- يشير معامل التحديد أن حوالى ٤٥٪ من صادرات البترول ومنتجاته يرجع الى مختلف العوامل التى يعكسها متغير الزمن ٠
- يؤكد (ف) المحسوبة الى معنوية المعادلة بدرجة ثقة ٩٩٪٠
- كذلك تشير (ت) المحسوبة الى معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪ ٠
- الفروق بين القيم التقديرية للصادرات من البترول ومنتجاته والقيم الفعلية أقل ما يمكن وكذلك تصلح المعادلة للتنبؤ ٠

* وتقدر صادرات البترول ومنتجاته بحوالى ٥٠٣٢ مليون جنيه عام ١٩٩٦/٩٥، ويتوقع أن تصل الى ٦٩١٩ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ويقدر متوسط معدل النمو السنوى بحوالى ٣,٥٪ ٠

ملاحظات حول تقديرات البديل الاتجاهى :

- يعكس هذا البديل العلاقات الاقتصادية القائمة ٠
- ان تحقيق هدف تنمية الصادرات يحتاج الى احداث تغيرات هيكلية ودفعة قوية للاستثمارات ٠
- معدلات النمو المتوقعة متحفظة ٠
- فى الامكان زيادة الصادرات الزراعية والصناعية بمعدلات أعلى حيث تشير الدراسة الى أن الفاقد فى الانتاج الزراعى فى المراحل المختلفة يفوق الكميات المصدرة ، كما أنه بتشغيل الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعة يمكن مضاعفة الانتاج الصناعى وبالتالى الصادرات ٠

CASE NUMBER: 3

NO.	Y(I)	X(I)
1981	1914.600	1.000
1982	1859.300	2.000
1983	1796.700	3.000
1984	1843.900	4.000
1985	1664.700	5.000
1986	634.100	6.000
1987	1093.900	7.000
1988	746.400	8.000
1989	1351.500	9.000
1990	3508.000	10.000
1991	5472.900	11.000
1992	6011.700	12.000
1993	4800.000	13.000

(1) Y = A + B * X
(2) Y = A + B * 1/X
(3) 1/Y = A + B * X
(4) LOG(Y)=LOG(A)+LOG(B)* X
(5) LOG(Y)=LOG(A)+ B *LOG(X)

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
ALPHA (A) =	313.000000	2989.578671	0.000858	6.921651	7.077991
BETA (B) =	314.601099	-1939.170864	-0.000033	0.096227	0.298163
STANDARD ERROR FOR (A) =	826.145743	713.239268	0.000254	0.375840	0.504709
STANDARD ERROR FOR (B) =	104.084580	2051.792837	0.000032	0.047351	0.267861
STANDARD ERROR FOR REG.LINE=	1404.177755	1827.076806	0.000431	0.638805	0.710249
ESTIMATED VAR.FOR REG.LINE =	1971715.168092	3338209.654671	0.000000	0.408072	0.504454
COVARIANCE OF (X,Y) =	4404.415385	-118.282179	-0.000459	1.347176	0.161256
CORRELATION COEFFICIENT =	0.673580	-0.274052	-0.295591	0.522453	0.318179
DETRMENATION COEFFICIENT =	0.453710	0.075104	0.087374	0.272957	0.101238
ADJUSTED DETRMENATION =	0.404047	-0.008977	0.004408	0.206862	0.019532
T-TEST =	3.022552	-0.945110	-1.026220	2.032187	1.113129
F-TEST =	9.135823	0.893234	1.053127	4.129765	1.239056
DURBIN-WATSON D TEST =	0.527635	0.361179	1.051792	0.633138	0.537322

PROJECTION

1994	4717.415	2851.066	2505.103	3900.372	2604.148
1995	5032.016	2860.301	2729.277	4294.344	2658.273
1996	5346.618	2868.380	2997.515	4728.111	2709.922
1997	5661.219	2875.510	3324.226	5205.692	2759.352
1998	5975.820	2881.847	3730.868	5731.513	2806.781
1999	6290.421	2887.517	4250.862	6310.446	2852.396
2000	6605.022	2892.620	4939.280	6947.857	2896.355
2001	6919.623	2897.237	5893.762	7649.652	2938.797

٤- تقدير دوال الصادرات الزراعية

* توضح الحالة رقم (١١) تقديرات دوال الصادرات الزراعية للسنوات ١٩٨٢/٨١-١٩٩٢/٩١ :

* حيث تشير Y الى القيمة التقديرية للصادرات الزراعية بالمليون جنيه٠ وتمثل X قيمة الانتاج الزراعى بالمليون جنيه
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١

* وبمقارنة النماذج الخمسة المستخدمة فى تقدير دوال الصادرات الزراعية يتضح الآتى :
* النموذجين الخطى واللوغاريتمى المزدوج يعطيان أفضل التقديرات للأسباب التالية :
  - تتفق اشارات المعادلتين مع المنطق الاقتصادى
  - ارتفاع معامل الارتباط وأيضا معامل التحديد
  - معنوية النموذج باستخدام اختيار (ف)
  - معنوية معامل الانحدار باستخدام اختيار (ت)

* لكل ما سبق يمكن استخدام المعادلات الأولى والخامسة للتنبؤ بالصادرات الزراعية بشرط توفر بيانات عن تقدِيرات الانتاج الزراعى بالأسعار الجارية للسنوات المقابلة ٠

CASE NUMBER: 11

NO.	Y(I)	X(I)
1981	454.900	5658.000
1982	429.200	7108.000
1983	527.900	8172.000
1984	435.900	8977.000
1985	411.500	10763.000
1986	517.800	14653.000
1987	631.900	16214.000
1988	568.400	18673.000
1989	756.500	22789.000
1990	1566.000	25895.000
1991	1026.800	30237.000

(1) Y = A + B * X
(2) Y = A + B * 1/X
(3) 1/Y = A + B * X
(4) LOG(Y)=LOG(A)+LOG(B)* X
(5) LOG(Y)=LOG(A)+ B *LOG(X)

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
ALPHA (A)	143.762031	1067.684081	0.002749	5.727633	0.661528
BETA (B)	0.033928	-4692457.221182	0.000000	0.000044	0.604761
STANDARD ERROR FOR (A)	147.610877	185.943282	0.000174	0.142834	1.385593
STANDARD ERROR FOR (B)	0.008548	1925570.606214	0.000000	0.000008	0.145545
STANDARD ERROR FOR REG.LINE	221.851657	285.593483	0.000261	0.214672	0.257222
ESTIMATED VAR.FOR REG.LINE	49218.157627	81563.637519	0.000000	0.046084	0.066163
COVARIANCE OF (X,Y)	2077847.194215	-0.009384	-3.937715	2714.023559	0.171717
CORRELATION COEFFICIENT	0.797779	-0.630502	-0.905377	0.872543	0.810767
DETRMENATION COEFFICIENT	0.636452	0.397533	0.819707	0.761330	0.657343
ADJUSTED DETRMENATION	0.596057	0.330592	0.799674	0.734812	0.619270
T-TEST	3.969381	-2.436918	-6.396769	5.358082	4.155159
F-TEST	15.755985	5.938568	40.918658	28.709045	17.265342
DURBIN-WATSON D TEST	2.319169	1.424835	2.191602	2.211237	1.548230

٥- تقدير دوال الصادرات الصناعية

* تبين الحالة رقم (١٢) تقديرات دوال الصادرات الصناعية للسنوات (١٩٨٢/٨١-١٩٩٢/٩١) :

* حيث تشير Y الى القيمة التقديرية للصادرات الصناعية بالمليون جنيه
وتمثل X قيمة الانتاج الصناعى بالمليون جنيه
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١

* وبمقارنة النماذج الخمسة المستخدمة فى تقدير دوال الصادرات الصناعية يتضح الآتى :
  * النموذجين الخطى واللوغاريتمى المزدوج يعطيان أفضل التقديرات للأسباب التالية :
    - تتفق اشارات النموذجين مع المنطق الاقتصادى
    - ارتفاع معامل الارتباط وأيضا معامل التحديد
    - معنوية النموذج باستخدام اختيار (ف)
    - معنوية النموذج باستخدام اختيار (ت)

* لكل ما سبق يمكن استخدام المعادلات الأولى والخامسة للتنبؤ بالصادرات الصناعية بشرط توفر بيانات عن تقديرات الانتاج الصناعى بالأسعار الجارية للسنوات المقابلة ٠

CASE NUMBER: 12

NO.	Y(I)	X(I)
1981	395.600	8939.000
1982	394.400	10602.000
1983	535.200	12618.000
1984	558.000	15372.000
1985	507.300	18503.000
1986	924.600	22474.000
1987	2040.200	28578.000
1988	2068.600	34723.000
1989	3607.300	41336.000
1990	4657.000	48696.000
1991	5042.900	59345.000

(1) Y = A + B * X
(2) Y = A + B * 1/X
(3) 1/Y = A + B * X
(4) LOG(Y)=LOG(A)+LOG(B)* X
(5) LOG(Y)=LOG(A)+ B *LOG(X)

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
ALPHA (A) =	-946.830145	4219.683884	0.002606	5.498633	-8.289300
BETA (B) =	0.103412**********		0.000000	0.000058	1.532468
STANDARD ERROR FOR (A) =	239.450060	667.676467	0.000253	0.160558	1.298586
STANDARD ERROR FOR (B) =	0.007552	11048753.329125	0.000000	0.000005	0.129121
STANDARD ERROR FOR REG.LINE=	400.511222	1114.490957	0.000423	0.268554	0.260770
ESTIMATED VAR.FOR REG.LINE =	160409.239280	1242090.092391	0.000000	0.072121	0.068106
COVARIANCE OF (X,Y) =	26443453.811570	-0.041362	-12.922556	14905.450248	0.569102
CORRELATION COEFFICIENT =	0.976833	-0.803360	-0.903982	0.967679	0.969507
DETRMENATION COEFFICIENT =	0.954204	0.645387	0.817183	0.936403	0.939945
ADJUSTED DETRMENATION =	0.949115	0.605985	0.796870	0.929337	0.933272
T-TEST =	13.693867	-4.047191	-6.342679	11.511605	11.868505
F-TEST =	187.521994	16.379756	40.229571	132.517042	140.861406
DURBIN-WATSON D TEST =	1.504743	0.422252	0.919034	1.437328	1.253533

٦- محاولات أخرى لتقدير دوال الصادرات

ومن الجدير بالذكر أن الصادرات الزراعية والصناعية تتأثر بعوامل أخرى بالاضافة الى تأثير الانتاج ومنها احتياجات الاستهلاك المحلى ، حيث مازالت الصادرات تعتمد على الفائض بعد تغطية الاحتياجات المحلية سواء للاستهلاك النهائى أو الوسيط فى مجالات التصنيع ٠

كذلك تتأثر الصادرات بالأسعار سواء منها العالمية أو المحلية حيث يتوقع أن تزيد الصادرات بزيادة الأسعار العالمية بشرط توفر مرونة فى جهاز الانتاج، ومن ناحية أخرى يعوق ارتفاع الأسعار المحلية زيادة الصادرات حيث يمكن تحقيق أرباح مناسبة من تصريف الانتاج فى السوق المحلى وتجنب مخاطر التصدير ٠

ولاشك أن السياسات الاقتصادية لها تأثير واضح على الصادرات حيث يؤدى تخفيض سعر العملة الوطنية الى زيادة الصادرات ٠

وتؤدى الحوافز التصديرية مثل خفض الجمارك واسترداد الضرائب عن طريق الدروباك أو السماح ، كذلك توفير التمويل المناسب للمشروعات التصديرية فى مراحل الانتاج والتسويق ، وتوفير البنية الأساسية من وسائل نقل واتصال كل ذلك يشجع على زيادة الصادرات حيث تنخفض التكاليف وتزيد قدرة الانتاج الوطنى على المنافسة فى الأسواق العالمية . وفى نفس الوقت فان تبسيط الاجراءات والتنسيق بين الأجهزة الرقابية المسئولة عن الصادرات يساعد على تنمية الصادرات .

مما سبق يتضح أن العوامل السابقة وغيرها تؤثر على الصادرات ، ويؤدى ادخالها الى تعقيد النموذج وظهور مشاكل احصائية ومنها :

- وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة Multicollinearty
- وجود ارتباط بين سلسلة زمنية متقاعسة وسلسلة زمنية أخرى Serial Correlation
- وجود ارتباط بين السلسلة الزمنية ونفسها Autocorrelation

وتؤدى المشاكل السابقة هذا فضلا عن صعوبة توفير هذه البيانات الى استنتاجات غير سليمة لذلك يفضل استخدام النماذج المبسطة كلما كان ذلك ممكنا .

وفى محاولة للتعبير عن العوامل السابقة والمؤثرة فى الصادرات مثل (الاستهلاك ، سعر الصرف ، سياسات التجارة الخارجية ، الأسعار) ثم ادخال

متغير الزمن كمتغير مستقل فى دالة الصادرات بالاضافة الى متغير الانتاج وذلك فى الحالات التالية :

أولا : الصادرات الزراعية = دالة (الانتاج الزراعى ، الزمن)
الحالة رقم (١١١) توضح النموذج الخطى
الحالة رقم (١١٢) توضح النموذج اللوغاريتمى المزدوج

ثانيا : الصادرات الصناعية = دالة (الانتاج الصناعى ، الزمن)
الحالة رقم (١٢١) توضح النموذج الخطى
الحالة رقم (١٢٢) توضح النموذج اللوغاريتمى المزدوج
هذا ويمكن التنبؤ بالصادرات الزراعية أو الصناعية عندما تتوفر بيانات عن الانتاج الزراعى والصناعى للسنوات المقابلة .

وهناك معايير لاختيار أفضل النماذج للتنبؤ بالصادرات من المعادلات السابقة أهمها :
١ - موافقة اشارة معاملات الانحدار للمنطق الاقتصادى .
٢ - مقدرة النموذج على تفسير الواقع
٣ - أحسن هذه المعادلات توفيقا لدالة الصادرات
٤ - أقل هذه المعادلات تباينا
٥ - درجة معنوية معاملات الانحدار باستخدام اختبار (ت)
٦ - درجة معنوية الدالة كلها باستخدام اختبار (ف)
٧ - الفروق بين القيم الفعلية والقيم التقديرية للصادرات بعد استخدام النموذج فى التنبؤ أو ما يعرف بـ Expost Forcasting .

(LINEAR)

INPUT DATA CASE NO.= 111 0

1	454.900	5658.000	1.000
2	429.200	7108.000	2.000
3	527.900	8172.000	3.000
4	435.900	8977.000	4.000
5	411.500	10963.000	5.000
6	517.800	14653.000	6.000
7	631.900	16214.000	7.000
8	568.400	18673.000	8.000
9	756.500	22789.000	9.000
10	1566.000	25895.000	10.000
11	1026.800	30237.000	11.000
12	976.700	30993.000	12.000
13	1156.000	320157.000	13.000
MEAN	727.654	40037.615	7.000

CORRELATION COEFFICIENTS MATRIX

	1	2	3
1	1.00	0.44	0.79
2	0.44	1.00	0.55
3	0.79	0.55	1.00

COEFFICIENTS

225.824635 0.000020 71.573484 71.573504

REG. ANALYSIS. TABLE.

SQUR. OF VAR.	SUM OF SQ.	D.F.	MEAN SUM OF SQ.
DU TO M.R.	0.93870936E+06	2	0.46935468E+06
RESDUAL	0.56695359E+06	10	0.56695359E+05
TOTAL	0.15056630E+07	12	

F-TEST= 8.2785 R2= 0.62345 R1= 0.78959 RR2= 0.58922

REG. SIGNIFICANCE

VARIANCE STAN. DIV

0.00000 0.00097
446.32807 21.12648

T-TEST

0.02093
3.38786

(NON-LINEAR)

INPUT DATA CASE NO.= 112 0

1	454.900	5658.000	1.000
2	429.200	7108.000	2.000
3	527.900	8172.000	3.000
4	435.900	8977.000	4.000
5	411.500	10963.000	5.000
6	517.800	14653.000	6.000
7	631.900	16214.000	7.000
8	568.400	18673.000	8.000
9	756.500	22789.000	9.000
10	1566.000	25895.000	10.000
11	1026.800	30237.000	11.000
12	976.700	30993.000	12.000
13	1156.000	320157.000	13.000
MEAN	727.654	40037.615	7.000

CORRELATION COEFFICIENTS MATRIX

	1	2	3
1	1.00	0.44	0.79
2	0.44	1.00	0.55
3	0.79	0.55	1.00

COEFFICIENTS

76.430442 0.177565 0.240315 0.417880

REG. ANALYSIS. TABLE.

SQUR. OF VAR.	SUM OF SQ.	D.F.	MEAN SUM OF SQ.
DU TO M.R.	0.14207468E+01	2	0.71037341E+00
RESDUAL	0.85928711E+00	10	0.85928711E-01
TOTAL	0.22800339E+01	12	

F-TEST= 8.2670 R2= 0.62313 R1= 0.78938 RR2= 0.58886

REG. SIGNIFICANCE

VARIANCE	STAN. DIV
0.01641	0.12812
0.02952	0.17182

T-TEST

1.38594
1.39864

(LINEAR)

INPUT DATA CASE NO.= 121 0

1	395.600	8939.000	1.000
2	394.400	10602.000	2.000
3	535.200	12618.000	3.000
4	558.000	15372.000	4.000
5	507.300	18503.000	5.000
6	924.600	22474.000	6.000
7	2040.200	28578.000	7.000
8	2068.600	34723.000	8.000
9	3607.300	41336.000	9.000
10	4657.000	48696.000	10.000
11	5042.900	59345.000	11.000
12	4333.800	60947.000	12.000
13	5168.000	63385.000	13.000
MEAN	2325.608	32732.154	7.000

CORRELATION COEFFICIENTS MATRIX

	1	2	3
1	1.00	0.98	0.94
2	0.98	1.00	0.98
3	0.94	0.98	1.00

COEFFICIENTS

-607.660175 0.134953 -212.006674 -211.871721

REG. ANALYSIS. TABLE.

SQUR. OF VAR.	SUM OF SQ.	D.F.	MEAN SUM OF SQ.
DU TO M.R.	0.43929601E+08	2	0.21964801E+08
RESDUAL	0.18452974E+07	10	0.18452974E+06
TOTAL	0.45774899E+08	12	

F-TEST= 119.0312 R2= 0.95969 R1= 0.97964 RR2= 0.95602

REG. SIGNIFICANCE

VARIANCE	STAN. DIV
0.00102	0.03196
27303.66825	165.23822

T-TEST

4.22195
-1.28304

(NON-LINEAR)

INPUT DATA CASE NO.= 122 0

1	395.600	8939.000	1.000
2	394.400	10602.000	2.000
3	535.200	12618.000	3.000
4	558.000	15372.000	4.000
5	507.300	18503.000	5.000
6	924.600	22474.000	6.000
7	2040.200	28578.000	7.000
8	2068.600	34723.000	8.000
9	3607.300	41336.000	9.000
10	4657.000	48696.000	10.000
11	5042.900	59345.000	11.000
12	4333.800	60947.000	12.000
13	5168.000	63385.000	13.000
MEAN	2325.608	32732.154	7.000

CORRELATION COEFFICIENTS MATRIX

	1	2	3
1	1.00	0.98	0.94
2	0.98	1.00	0.98
3	0.94	0.98	1.00

COEFFICIENTS

0.000002 2.100956 -0.584709 1.516247

REG. ANALYSIS. TABLE.

SQUR. OF VAR.	SUM OF SQ.	D.F.	MEAN SUM OF SQ.
DU TO M.R.	0.12949670E+02	2	0.64748352E+01
RESDUAL	0.43722029E+00	10	0.43722029E-01
TOTAL	0.13386891E+02	12	

F-TEST= 148.0909 R2= 0.96734 R1= 0.98353 RR2= 0.96437

REG. SIGNIFICANCE

VARIANCE	STAN. DIV
0.08488	0.29135
0.06970	0.26402

T-TEST

7.21122
-2.21467

البديل الثانى : أو البديل التخطيطى :

ويعتمد هذا البديل على مؤشرات النظرة المستقبلية للتطورات المنتظرة حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وخاصة تقديرات الخطة الثالثة (٩٢/٩٣-٩٦/١٩٩٧) للموارد والتى تشمل الانتاج المحلى والواردات والاستخدامات والتى تتضمن الاستهلاك النهائى والوسيط والصادرات والاستثمار والتغير فى المخزون ، وتسعى هذه الخطة الى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات وتعميق الاجراءات الاصلاحية على مراحل ، ويعتمد تركيب جدول الموارد والاستخدامات على ٣٢ معادلة توازنية للموارد والاستخدامات مشتقة من ١٨٠ معادلة سلعية .

وباستقراء الجدول التالى يتضح أن الخطة الخمسية الثالثة تستهدف زيادة صادرات السلع والخدمات من ٤٠١٢٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ الى ٥٣٧٧٦ مليون جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ بالأسعار الثابتة ويقدر معدل الزيادة بحوالى ٦٪ سنويا .

ملاحظات حول البديل التخطيطى :

- يلاحظ أن معدلات النمو المستهدفة الاجمالية للصادرات السلعية والخدمية أعلى من تقديرات البديل الاتجاهى .

- يعكس هذا البديل العلاقات الانتاجية السائدة عام ١٩٩٢/٩١ حيث ترتبط التجارة الخارجية بعلاقات عضوية بالانتاج والاستثمار والاستهلاك .

- ويسعى هذا البديل الى ابراز العلاقات التوازنية التى يظهرها جدول التشابك القطاعى ويعتمد على جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٩٢/٩١.

- ما زالت تقديرات البديل الثانى متحفظة أيضا .

جدول (١) : الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد
في خطة عام ٩٦/٩٧
(بالمقارنه بالمتوقع لعام ٩١/٩٢)

(بالاسعار الثابته لعام ٩١/٩٢ وبالمليون جنيه)

البيان	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	معدل النمو	النسبه للناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق ٩٢/٩١	النسبه للناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق ٩٧/٩٦
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	١٢٥٤٨٥	١٦٠٨٠٧	٥ر١	٩٢ر١	٩١ر٩
صافى الضرائب غير المباشرة	١٠٧٠٥	١٤٢٠٠	٥ر٨	٧ر٩	١ر٨
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	١٣٦١٩٠	١٧٥٠٠٧	٥ر١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الواردات من السلع والخدمات	٥٠٧٠٥	٥٨٧٨٠	٣ر٠	٣٧ر٢	٣٣ر٦
مجموع الواردات	١٨٦٨٩٥	٢٣٣٧٨٧	٤ر٦	١٣٧ر٢	١٣٣ر٦
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	١١٠٠٢٦	١٣٣٢٨١	٣ر٩	٨٠ر٨	٧٦ر٢
الاستهلاك النهائى الحكومى	١٢١٣٠	١٦٢٣٠	٦ر٠	٨ر٩	٩ر٣
مجموع الاستهلاك النهائى	١٢٢١٥٦	١٤٩٥١١	٤ر١	٨٩ر٧	٨٥ر٤
تكوين رأس المال الثابت الاجمالى	٢٤٤١٧	٣٠٥٠٠	٤ر٦	١٧ر٩	١٧ر٤
الزيادة فى المخزون	٢٠٠	٠٠	٠٠	٠ر٢	٠٠
مجموع التكوين الرأسمالى الاجمالى	٢٤٦١٧	٣٠٥٠٠	٤ر٤	١٨ر١	١٧ر٤
الصادرات من السلع والخدمات	٤٠١٢٢	٥٣٧٧٦	٦ر٠	٢٩ر٤	٣٠ر٧
مجموع الاستخدامات	١٨٦٨٩٥	٢٣٣٧٨٧	٤ر٦	١٣٧ر٢	١٣٣ر٦

المصدر : الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٢/١٩٩٣ـ٩٦/١٩٩٧)
المجلد الاول ـ المكونات الرئيسية ـ القاهرة ـ ابريل ١٩٩٢ ـ ص ٢١١ .

وتعتبر الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) امتداد للخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة وفيما يلى تلخيص للمحاور التى ترتكز عليها الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) : (*)

- ترسيخ أوضاع التنمية الزراعية والصناعية فى الأساس والانطلاق بمعدلات نموها الى مستوى يقترب من الدول التى حققت الانطلاقة الانتاجية

- تنفيذ المرحلة الثانية لتعميق قناة السويس ، والتنمية السياحية المتكاملة لشواطىء البحر الأحمر وجنوب سيناء وخليج السويس الذى يضم منطقتين صناعيتين ، واستكمال استصلاح وزراعة ٤٠٠ ألف فدان .

- انشاء واستكمال مشروعات البنية الأساسية .

- الارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى ٦,٥٪ سنويا فى المتوسط.

- تزايد الأهمية النسبية للقطاعات السلعية من ٤٩,٨٪ فى بداية الخطة الى ٥٠,٧٪ فى نهايتها .

- تحقيق التوازن على المستوى السلعى والخدمى فى ميزان المدفوعات .

- يصل مجموع الاستثمارات اللازمة لتحقيقق هذه الأهداف الى ٢٤٢ مليار جنيه .

- الارتفاع بمعامل الاستثمار/الناتج من ٣,٨٪ مقابل ٤٪ مستهدفة فى الخطة الخمسية الثالثة .

والجدول التالى يلخص التصور العام للموارد والاستخدامات القومية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بالمقارنة بعام ١٩٩٢/٩١ والمستهدف لعام ١٩٩٧/٩٦ .

(*) لمزيد من التفاصيل حول النظرة المستقبلية للتطورات المنتظرة حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ راجع :
الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧/٩٦-٩٣/٩٢)
- المجلد الأول - وزارة التخطيط - أبريل ١٩٩٢ - ص ١٨٠ وما بعدها .

جدول يبين التصور العام للموارد والاستخدامات القومية في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بالمقارنة بالمتوقع في عام ١٩٩٢/٩١ والمستهدف لعام ١٩٩٧/٩٦ .

" بالمليار جنيه "

بيان	١٩٩٢/٩١ متوقع	١٩٩٧/٩٦ مستهدف	٢٠٠٢/٢٠٠١ مستهدف
ناتج قطاع الأعمال "	١٢١ر٦	١٥٧ر١	٢١٦ر٤
ناتج الحكومة	٩ر١	١١ر٦	١٥ر٤
الرسوم الجمركية	٥ر٥	٦ر٣	٧ر٤
الناتج بسعر السوق	١٣٦ر٢	١٧٥ر٠	٢٣٩ر٢
الاستهلاك العائلي	١١٠	١٣٣ر٣	١٦٩ر٠
الاستهلاك العام	١٢ر٢	١٦ر٢	٢٠ر٩
جملة الاستهلاك النهائي	١٢٢ر٢	١٤٩ر٥	١٨٩ر٩
التكوين الرأسمالي	٢٤ر٦	٣٠ر٥	٤٩ر٠
جملة الاستخدامات	١٤٦ر٨	١٨٠ر٠	٢٣٨ر٩
الميزان السلعي والخدمي	(-) ١٠ر٦	(-) ٥ر٠	(+) ٣ر

المصدر : وزارة التخطيط - الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - (٩٢/٩٣-٩٦/١٩٩٧) وخطة عامها الأول ، المجلد الأول ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ١٨٠ .

البديل الثالث : الخطة القومية للصادرات لاتحاد الصناعات المصرية :

فى اطار جهود اتحاد الصناعات المصرية لتنمية الصادرات تم اعداد دراسة عن مشاكل واجراءات التصدير والتوصيات المقترحة للتغلب عليها ، وتحديد هدف تصديرى والذى يبلغ عشرة مليارات دولار للصادرات الزراعية والصناعية فقط خلال عشرة سنوات (١٩٩٤-٢٠٠٤) ويلخص الجدول التالى هذه الأهداف

جدول رقم (٣)
قيمة الصادرات المصرية الحالية والمستهدفة بالمليون دولار
على المستوى الاجمالى للسنوات (١٩٩٢-٢٠٠٤)

البيان	١٩٩٢	١٩٩٩	٢٠٠٤	معدل النمو السنوي ٪ *
الصادرات الزراعية	٢٤٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٢,٤
الصادرات الصناعية	١٦٣٩	٤٥٠٠	٩٠٠٠	١٥,٢
المجموع	١٨٨٤	٥٥٠٠	١٠٠٠٠	١٤,٩

المصدر : الاهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٨ ، ص ٣٢ .
(*) محسوبة بمعرفة الباحث .

- بدراسة الجدول السابق يتضح أنه لتحقيق هدف صادرات زراعية وصناعية ١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ يجب زيادة الصادرات الزراعية والصناعية والاجمالية سنويا بمعدل ١٢,٤٪ ، ١٥,٢٪ ، ١٤,٩٪ على الترتيب .

- وتعتمد هذه الدراسة على بعض الفروض والمعاملات الفنية البسيطة التالية والتى تحتاج الى مزيد من المناقشة :
  - معامل الصادرات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى
  - معامل مستلزمات الانتاج المستوردة / الصادرات الصناعية
  - معامل الاستثمارات / الصادرات السلعية

ويوجد مؤشرات ومعايير أخرى يمكن أن تأخذها الدراسة فى الحسبان فى المستقبل لتحديد أولويات الصادرات أو لتحقيق الهيكل الأمثل للتجارة الخارجية بما يعكس أقصى استفادة ممكنة من التخصص وتقسيم العمل الدولى نوجزها فيما يلى :

١ - مؤشر النقد الأجنبى .
ويستخدم لتحديد أولويات الصادرات وفقا لحصيلة النقد الأجنبى من مختلف السلع .

٢ - مؤشر الوفر المحقق من استخدام النقد الأجنبى
ويطلق عليه مؤشر معامل اعادة التصدير حيث يوضح نسبة المكون الأجنبى فى السلع المصدرة .

٣ - مؤشر الاضافة للصادرات :
ويبين مدى مساهمة النشاط فى زيادة الصادرات ، وبالتالى مساهمته فى حل مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات ، ويرشدنا الى اختيار القطاعات ذات الميول التصديرية .

٤ - مؤشر لدراسة درجة الوفر المتحقق من عبء الواردات على الاقتصاد القومى

٥ - مؤشر قياس درجة الاكتفاء الذاتى من التجارة الخارجية
حيث يوضح الأنشطة التى تعتمد بدرجة أقل على العالم الخارجى من زاوية الواردات .

٦ - مؤشر تحديد الأنشطة ذات الآثار الأمامية والخلفية الأكبر
حيث أن النشاط ذو الأثر الأمامى أو الخلفى الأكبر ، هو النشاط الذى يستطيع أن يعجل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدل أسرع من بقية الأنشطة اذا خصص نفس القدر من الاستثمارات لكل منهما (*) .

---

*) لمزيد من التفاصيل حول مؤشرات ومعايير التجارة الخارجية راجع :
حسين محمد صالح (دكتور) ، جلال ندا : استخدام جداول المدخلات والمخرجات فى تخطيط التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية - المؤتمر الدولى الثالث عشر للاحصاءات والحسابات العلمية - جامعة المنوفية - ١٩٨٨

كذلك حددت دراسة اتحاد الصادرات أهداف تصديرية على مستوى المجموعات السلعية كما هو مبين فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)
قيمة الصادرات المصرية الحالية والمستهدفة
بالمليون دولار على مستوى المجموعات السلعية
للسنوات (١٩٩٢-٢٠٠٤)

السلع	١٩٩٢	١٩٩٩	٢٠٠٤	معدل النمو السنوى ٪ *
النسيجية والملابس	٥٩٥	١٣٤٠	١٩٧٥	١٠,٥
الكيماوية	٣٠٠	٧٢٠	١١٧٠	١٢,٠
الغذائية	١٣٤	٤١٣	٦٣٨	١٣,٩
الهندسية	٤٧	١٥٠	٣٠٠	١٦,٧
المعدنية	٣٥٠	٤٠٠	٥٠٠	٣,٠
الجلدية	٣٠	٣٠٠	٦٠٠	٢٨,٤
مواد البناء	٦١	١٥٠	٢٢٣	١١,٤
الأخشاب	٢٠	١٠٠	٢٠٠	٢١,١
الطباعة	٢٠	١٢٠	٤٤٨	٢٩,٦
الحبوب	٤٠	٦٠	١٠٠	١٤,٣
السينما	١	٢	٥	١٤,٤
الزراعية	٢٨٦	١٠٠٠	١٠٠٠	٪١١
سلع جديدة	١٨٨٤	٥٥٠٠	١٠٠٠٠	١٤,٩

المصدر : نفس المصدر السابق .
(*) محسوبة بمعرفة الباحث .

ملاحظات حول البديل الثالث :

- تعتبر أهداف البديل الثالث طموحة حيث بلغت أضعاف تقديرات البديل الأول والثانى .

- ونبادر بالقول أن هناك امكانية لتحقيق هذه الأهداف خاصة وأن تحليل العوامل المسئولة عن الصادرات فى متن الدراسة يشير الى أن الفاقد فى الانتاج الزراعى يفوق الكميات المصدرة ، كما أنه بتشغيل الطاقات العاطلة فى القطاع الصناعى يمكن مضاعفة الانتاج الصناعى وبالتالى التصدير ، وفى الامكان ترشيد الاستهلاك المحلى وبالتالى زيادة الفائض المتاح للتصدير .

- يفترض هذا البديل تغير فى هيكل الانتاج ومزيد من التحرر فى سياسات التجارة الخارجية وازالة معوقات التصدير ، وتشجيع المصدرين عن طريق الحوافز والتى منها تخفيض الضرائب ، تبسيط استرداد الضرائب على مستلزمات الانتاج اللازمة للتصدير أو الاعفاء منها ، وتوفير التمويل بشروط مناسبة لنشاط التصدير وبأسعار فائدة تفضّيلية، وغيرها من السياسات .

- وبدراسة العلاقة بين الصادرات والواردات والناتج المحلى فى الفصل الأول من الدراسة يتضح أهمية زيادة معدل الصادرات عن معدل النمو السنوى فى الواردات والذى بلغ حوالى ١٥,٨٪ فى المتوسط خلال الثمانينات وبداية التسعينات .

- كما يشير تقرير البنك الدولى حول المديونية الخارجية الى أن "الدول شديدة المديونية ذات الدخل المنخفض تحتاج الى زيادة معدل نمو صادراتها بمعدل ١٥٪ سنويا من أجل الوصول بديونها الى نسبة صادرات تصل الى ٢٠٠٪ محسوبة على أساس القيمة الحالية خلال فترة زمنية مقدارها ٥ سنوات".

- من الطبيعى أن تغير هيكل الانتاج وتحقيق هدف تصديرى يبلغ عشرة مليار دولار سنويا فى خلال عشر سنوات يحتاج الى دفعة استثمارية قوية قدّرتها دراسة اتحاد الصناعات كما هو مبين فى الجدول التالى :

جدول رقم (٤)
بعض مؤشرات الخطة القومية للصادرات للسنوات
(١٩٩٩-٢٠٠٤)

البيـــان	١٩٩٩	٢٠٠٤
الاستثمارات لانتاج الخطة التصديرية بالمليون دولار	٢٠٠٠	٤٠٠٠
الضرائب المحصلة التقديرية سنويا بالمليون دولار	١٢٠	٢٤٠
فرص العمل المباشرة (ألف وظيفة خلال مدة الخطة)	٥٠٠	١٠٠٠

المصدر : نفس المصدر السابق

جدول رقم (١) ملحق
الصادرات السلعية

(بالمليون جنيه)

السنوات	الصادرات			مجموع الصادرات السلعية *
	الزراعية	الصناعية	بترول خام ومنتجاته	
١٩٨٢/٨١	٤٥٤,٩	٣٩٥,٦	١٩١٤,٦	٣٩٨٧,٢
١٩٨٣/٨٢	٤٢٩,٢	٣٩٤,٤	١٨٥٩,٣	٣٩٠٥,٧
١٩٨٤/٨٣	٥٢٧,٩	٥٣٥,٢	١٧٩٦,٧	٤١٥٣,٧
١٩٨٥/٨٤	٤٣٥,٩	٥٥٨,٠	١٨٤٣,٩	٤٣٣١,٤
١٩٨٦/٨٥	٤١١,٥	٥٠٧,٣	١٦٦٤,٧	٣٨٠١,٢
١٩٨٧/٨٦	٥١٧,٨	٩٢٤,٦	٦٣٤,١	٣٠٤٤,٥
١٩٨٨/٨٧	٦٣١,٩	٢٠٤٠,٢	١٠٩٣,٩	٤٦١٥,٠
١٩٨٩/٨٨	٥٦٨,٤	٢٠٦٨,٦	٧٤٦,٤	٤٢٠٨,٤
١٩٩٠/٨٩	٧٥٦,٥	٣٦٠٧,٣	١٣٥١,٥	٦٩٤٢,٣
١٩٩١/٩٠	١٥٦٦,٠	٤٦٥٧,٠	٣٥٠٨,٠	١٣٨٠٣,٠
١٩٩٢/٩١	١٠٢٦,٨	٥٠٤٢,٩	٥٤٧٢,٩	١٥٣٦٨,٦
١٩٩٣/٩٢	٩٧٦,٧	٤٣٣٣,٨	٦٠١١,٧	١٤٦٩٣,٢
١٩٩٤/٩٣	١١٥٦,٠	٥١٦٨,٠	٤٨٠٠,٠	١٤١٠٩,٠

* تتضمن صادرات مقابل استثمار البترول ، وصادرات الشريك الاجنبى .

المصدر : وزارة التخطيط - متابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

جدول (٣ .) ملحق

تطور الانتاج والمساحة والانتاجية لاهم النباتات الطبية والعطـــــرية

للســـــنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٣)

المساحة بالفدان
الانتاجة طن
الانتاج بالقطن

الجدول رقم(٢٠) تطور المساحة والانتاجية والانتاج للنباتات الطبيه والعطرية

السنوات	البردقوش			الكزبره			البابرنج			اليانسون			الكراوية			الكمون			العتر			الياسين		
	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج
١٩٨٠	٧٠٩	٨٤٦ر	٦٠٠	٦١٠٦	٧٧٧ر	٤٧٤٤	٥٢٢٦	٦٣٦ر	٣٣٢٥	٣٥٦	٦٢٤ر	٢٢٢	٥٠٩٢	٧٠٧ر	٣٥٩٩	٢٠٤٩١	٣٣١ر	٦٧٨٦	٩٩٢٠	١٠٫١٢٩ر	١٠٠٤٧٨	٣٦٣	٢٫٩٢٦	١٠٦٠
١٩٨١	٥٤٢	٩٢١ر	٤٩٩	٥٥٢٢	٨٤٢ر	٤٦٤٨	٤٨٢٧	٥٧٣ر	٢٧٦٥	٣٤٧	٥٨٨ر	٢٠٤	١٧٣٥	٦٨٢ر	١١٨٣	١٠٩٢١	٥٨٥ر	٦٣٨٥	٥٥٨٢	١٤٫١٥٨ر	٨٠١٤٦	٣٥٥	٥٫٦٣٤	٢٠٠٠
١٩٨٢	٢٨١	٨٠١ر	٢٢٥	١٠٠٧٨	٨٩٣ر	٩٠٠٤	٣٦٥١	٥٦٢ر	٢٠٥٢	٦٢٠	٥٤٧ر	٣٣٩	١٤٩٩	٩٨٢ر	١٤٧٢	٨٤١٣	٣٧١ر	٣٢١٣	٣٠٤٨	١٠٫١٤١ر	٣٠٩١٠	٣٣٨	٢٫٦٠١	٧٨٩
١٩٨٣	٥٨٠	١٫٠٨١ر	٦٢٧	١٣٩٢٠	٨٤٤ر	١١٧٥٤	٤٧٦١	٥٧٠ر	٢٧١٢	٦٨٠	٤٦٢ر	٣٤	٢٣٣٥	٩٠٣ر	٢١٠٩	٩٣٨٩	٣٠٦ر	٢٨٧٣	٢٤٤٩	٩٫١٩٤ر	٢٢٥٫٠٦	١٤٤	٢٫١٦٧	٣١٢
١٩٨٤	١٥٠٣	٨٦٩ر	١٣٠٦	١٢٨٦١	٨٤٩ر	١٠٩٢٤	٥٢٩٥	٥٣٧ر	٢٨٤٢	٧١	٣٥٢ر	٢٥	٣٧٢٥	٩٢٨ر	٣٤٥٦	١٢٨٣٨	٢٦٢ر	٣٣٦٠	٢٣٣٦	٧٫٥٣٣ر	١٧٥٩٧	٢٦٢	٢٫٣٤٤	٦١٤
١٩٨٥	٢١٧٥	٨٧٧ر	١٩٠٧	١٦٢٨٧	٨٣٤ر	١٣٥٨٦	٧٠٨٦	٥٦٢ر	٣٩٨٢	١٤٨٦	٤٤٤ر	٦٦٠	٤٢٢٢	٩٠٧ر	٣٨٢٩	٩١١٢	٣٠٦ر	٢٧٨٩	٤٢١١	٨٫٢٤٥ر	٣٤٧٢٠	٢٣٨	١٫٦٦٠	٣٩٥
١٩٨٦	٨٣٣	٨٩١ر	٧٤٢	١٢٤٣٠	٨٣٧ر	١٠٤٠١	٦٨٤٧	٥٧٧ر	٣٩٥٢	٦٣٤	٤٦١ر	٢٩٢	٣٧٨٥	٩١٨ر	٣٤٧٤	٥٤٠٤	٣٨٥ر	٢٠٧٨	٥١٣٨	٨٫٦٨٢ر	٤٤٦٠٨	٢٩٠	٢٫٢٣٨	٦٧٥
١٩٨٧	٦٤١	٨٧٨ر	٥٦٣	١٣٩١٧	٨٣٣ر	١١٥٨٩	٨٠٤٥	٧٠٢ر	٥٦٥٠	٥٩٩	٥١١ر	٣٠٦	٤٤٢٠	٦٢٩ر	٢٧٨٢	٥٤٤٢	٤١٧ر	٢٢٦٨	٣٩٤٣	٦٫٤٢٤ر	٢٥٣٢٨	٣٠٠	٣٫٢٨٠	٩٨٤
١٩٨٨	٧٨٩	٩٣٤ر	٧٢٩	١٨٤٧٩	٨٤٣ر	١٥٥٧٨	١٠٩٥٦	٧٥٨ر	٨٣١٠	٢١٩٢	٦٠١ر	١٣١٨	٣٠٤٩	٩٤٩ر	٢٨٩٣	٧٥٢٦	٤٨١ر	٣٦١٧	٣٨٩٢	١١٫٧٤١ر	٣٢٨٤٧	٢٩٥	٣٫٤١٠	١٠٠٦
١٩٨٩	٢٧٩	١٫٠١٨ر	٢٨٤	٢٢٣٨٤	٨٦١ر	١٩٤١٩	٩٥٨٩	٧٤٧ر	٧١٦٥	٢٨٠١	٥٥٤ر	١٥٥١	٣٥٩٨	٩٨١ر	٣٥٥٣	١٥٨٢٤	٤٧٧ر	٧٥٥٤	٤٣٩٣	٨٫٣٦١ر	٣٦٧٣٠	٢٥٣	٢٫١١	٧٧٠
١٩٩٠	٩٤٦	٨١٦ر	٧٧٢	٩٢٥١	٨٣٦ر	٧٧٣٤	٩١٧٦	٨٠٨ر	٧٤١٤	٤٦٢	٥٦٧ر	٢٦٢	٢٩٠٨	٩٢٢ر	٢٦٨١	٩٥٦٣	٥٩٠ر	٥٦٤٣	٤٤٤٥	٨٫٥٢٩ر	٣٧٩١٣	٣٠٤	١٫٨٠٩	٥٥٠
١٩٩١	٩٢٩	١٫٠١٣ر	٩٤١	٩٦٨٩	٨٠٠ر	٧٧٥١	٩٤٩٨	٨٠٠ر	٧٧٥١	٤٥١	٥٥٧ر	٢٥١	٢٢٢٩	١٫٠٣٤ر	٢٣٠٥	٤٩٨٠	٥٣٤ر	٢٦٥٩	٤٨٤٤	٨٫٣٠٢ر	٤٠٢١٦	٢٦٩	٢٫٠٢	٥٤٤
١٩٩٢	٦٣٠	٨٢٤ر	٥١٩	٨٨١٦	٨١٤ر	٧١٧٨	٨١٨٠	٧٨٣ر	٦٤٠٨	٦٤٤	٥١٣ر	٣٣٠	١٠٤٨	٨٣٠ر	٨٧٠	٥١٢١	٤٠٠ر	٢٠٤٩	٣٢٢٠	٧٫٩٠٩ر	٢٥٤٦٩	١٠٣١	٣٫٢٦	٣٣٦١
١٩٩٣	٨٣٢	١٫١٦٧ر	٩٧١	١٣٣٣٢	٨٤٠ر	١١٢٥٦	٧٦٠٧	٩٨٥ر	٧٤٩٣	١٥٤٠	٥٨٢ر	٨٩٦	٣٣٠٥	١٫١١٩ر	٣٦٩٩	٩٩٥٢	٤٢٠ر	٤١٧٩٠	٢١٣٣	٧٫٦٣٩ر	١٦٣٠٠	٨٥٣	٣٫٠٣٤	٢٥٨٨

المصدر وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى والاحصاء سجلات قسم الاحصاء القاهره بيانات غير منشوره

الهوامش :

(١) لمزيد من التفاصيل حول سياسات التعامل مع العالم الخارجى راجع : وزارة التخطيط - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٤/١٩٩٥ العالم الثالث من الخطة (٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧) - المجلد الأول ص ٣٢١ وما بعدها .

(٢) تشمل الصادرات الزراعية وفقا لتصنيف وزارة التخطيط المجموعات السلع التالية :
- مجموعة الألياف : مثل القطن الزهن ، كتان خام ، تيل ، قنب خام جوت خام .
- مجموعة الخضر والبصل : وتتضمن بصل ، لوبيا ، فاصوليا ، بازلياء ، بطاطس تقاوى ، ثوم طازج ، بطيخ ، شمام ، خرشوف.
- مجموعة الفاكهة والأشجار الخشبية : وتشمل برتقال ويوسفى ، زيتون ، ياميش ، زهور ، بصيلات وعقل ، أشجار خشبية .
- مجموعة الغلال : وتتضمن القمح والشعير والذرة الشامية والذرة الرفيعة والأرز غير المقشور .
- مجموعة البقوليات : وتشمل فول الصويا ولوبيا ناشفة وعدس وبازلياء ناشفة وترمس وحمص وحلبة .
- مجموعة الحبوب الزيتية : وتشمل بذرة كتان ، فول سودانى ، سمسم، بذرة قطن .
- مجموعة قصب السكر .
- مجموعة البن والشاى .
- مجموعة التبغ .
- مجموعة الأعلاف وتشمل برسيم ، أتبان .
- محاصيل أخرى .
- أحطاب .
- انتاج حيوانى ويشمل ألبان ، حيوانات حية للذبح ، حيوانات حية للتربية ، صوف وشعر ، بيض.
- صيد وقنص ويشمل أسماك ، أسفنج ، طيور للتربية ، صيد البر.

(٣) حول مزايا وعيوب النماذج الرياضية فى تقدير دوال الصادرات راجع: محمد كامل ريحان (دكتور) ، محمد محمود رزق (دكتور) : دوال الطلب للأقطان المصرية فى الأسواق المحلية وبعض الأسواق العالمية - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم (١٠٤٥) - نوفمبر ١٩٧٣ .

(٤) تم تقدير دوال الصادرات الزراعية بصورها المختلفة الخطية وغير الخطية، ومع متغير الزمن ليعكس المتغيرات التى يصعب توفير معلومات عنها فى الملاحق الاحصائية ، وعرضت الدراسة فقط الصيغ البسيطة والمتمشية مع المنطق الاقتصادى والاحصائى ولها درجة ثقة عالية ٠

(٥) حول معوقات الصادرات والانتاج الزراعى راجع :
حسين محمد صالح (دكتور) - امكانات تنمية الصادرات الزراعية المصرية - معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٤١٦) - ديسمبر١٩٨٤.
وأيضا : تقيم تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادى على القطاع الزراعى المصرى - ضمن دراسة تأثير سياسات التكيف الهيكلى فى الاقتصاد المصرى - معهد التخطيط القومى - مايو ١٩٩٤ ٠

(٦) لمزيد من التفاصيل حول التجربة المصرية فى تركيب الموازين السلعية راجع :
حسين محمد صالح (دكتور) : تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى ج.م.ع - الأساليب الحالية وامكانات التطوير - معهد التخطيط القومى مذكرة خارجية رقم (١٤٢١) - يوليو ١٩٨٦ ٠

(٧) حول المفاضلة بين تصدير الأقطان الخام وتصدير الأقطان المصنعة أنظر: الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى - معهد التخطيط القومى ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - مجلد رقم (٧٢) - القاهرة - مايو ١٩٩٢ من ص ١٨٣ الى ص ٢٠١ ٠

(٨) عادل محمد لهيطة : القطن المصرى والخروج من الدائرة الحبيثة - الأهرام الاقتصادى - القاهرة ١٩٩٥/٢/٢٧ ص ١٥ ٠

(٩) سعد نصار (دكتور) : مجلس للحاصلات والسلع للتنسيق بين جهات الانتاج والاستهلاك والتصدير - الأهرام - القاهرة - ١٩٩٥/٣/١ ٠

(١٠) صلاح الدين عوض : وضع الأستراتيجيات والسياسات العامة المتعلقة بزراعة وتسويق وتجارة الأرز ، الأهرام ١٩٩٤/٤/١ ص ١٥ ٠

(١١) حسن خضر (دكتور) : وضع الأستراتيجيات والسياسات المتعلقة بزراعة وتسويق وتجارة الأرز ، الأهرام ١٩٩٤/٤/١ ص ١٥ .

(١٢) يوضح الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى تطور المساحة والانتاج والانتاجية لأهم النباتات الطبية والعطرية للسنوات (١٩٨٠-١٩٩٣) ٠

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول اربحية النباتات الطبية والعطرية فى مصر راجع حمدى الصوالحى - دراسة تحليلية لاقتصاديات بعض النباتات الطبية والعطرية المنزرعة فى جمهورية مصر العربية - رسالة ماجستير - كلية الزراعة جامعة الأزهر - القاهرة ١٩٧٧ ، من ص ٦٨ الى ص ١٠٠ ٠

(١٤) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٢ وما بعدها ٠

(١٥) جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٩٤/٧/٩ ٠

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الجات وأبعادها وتأثيراتها راجع :
السياسة الدولية - دورة اورجواى والعالم الثالث - حسابات المكسب والخسارة - القاهرة ١٩٩٤ -ندوة الأهرام فى ثلاث حلقات خلال يناير وفبراير ١٩٩٥ :
تناولت الحلقة الأولى : تاريخ وتطور الجات وتأثيرها على مصر والعرب
وتناولت الحلقة الثانية :دراسة وزارة الاقتصاد حول أهمية التجارة العالمية
وتناولت الحلقة الثالثة :دراسة وزارة الخارجية المصرية حول انشاء منظمة التجارة العالمية ومقرها :
ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى حول اتفاقية الجات فى الزراعة المصرية - القاهرة - أغسطس ١٩٩٤ ٠

(١٧) سعد نصار (دكتور) : وجهة نظر الزراعة المصرية فى التفاوض بين مصر والاتحاد الأوربى ، جريدة الأهرام - القاهرة ١٩٩٥/٢/٤ ، ص ١٧.

(١٨) وزارة الزراعة : دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية والمترتبة على اتفاقية الجات على الزراعة المصرية - القاهرة ١٩٩٥ ٠

(١٩) تتضمن الصادرات الصناعية وفقا لتصنيف وزارة التخطيط المجموعات السلعية أهمها :
- الغزل والنسيج وتشمل غزل القطن ، المنسوجات القطنية ، غزل الصوف ، المنسوجات الصوفية ، غزل الحرير ، المنسوجات الحريرية ، غزل الكتان ، منسوجات الكتان ، سجاد وكليم ، ملابس

داخلية وتريكو شرابات ، شرايط وقيطان ، منتجات تريكو أخرى، حبال ودوبارة ، منسوجات كتان وجوت وتيل ، منتجات خوص وألياف نخيل أكياس وزكائب ، أصناف أخرى .

- ملابس ومصنوعات جاهزة وأحذية : وتشمل أحذية (عدا الكاوتشوك) ، ملابس وأزياء ، مصنوعات جاهزة ، وبطاطين ، أصناف أخرى .

- الأطعمة المتنوعة : وتشمل الزبد والمسلى الصناعى ، زيت بذرة القطن ، زيوت غذائية أخرى ، نشا جلوكوز ، حلاوة طحينية ، مكرونة ، علف حيوان ، أصناف أخرى .

- المشروبات : وتشمل مشروبات كحولية مقطرة ، نبيذ ، البيرة والمولت ، المياه الغازية ، مشروبات أخرى .

- الذبح وتهيئة اللحوم وحفظها .
- منتجات الألبان : وتشمل زبد طبيعى وسمن ، جبن طرى وجاف، مثلجات ، لبن مبستر ومجفف .

- خضر وفواكه محفوظة ومنتجاتها : وتشمل عصر فواكه ، مربات، مخللات ، وأصناف أخرى .

- أسماك وقشريات : وتشمل أسماك مملحة ومجففة وقشريات ، وغيرها .

- طحن الغلال وتهيئة الحبوب : وتشمل دقيق القمح والذرة والشعير، أرز مقشور ، مخلفات المطاحن .

- الخبز ومنتجات المخابز .
- السكر ومنتجاته : وتشمل السكر الخام والمكرر ، عسل أسود ، مولاس ، سكر نبات .
- كاكاو وشيكولاته وحلوى .
- التبغ والسجائر .
- الخشب والفلين .

- أثاث وأدوات خشبية : وتشمل موبيليا ، مكاتب ، شبابيك ، أبواب، أدوات زراعية .
- الورق والكرتون ومنتجاته .
- الطبع والنشر .
- جلود ومصنوعات جلدية : وتشمل جلود خام ومدبوغة ، شنط ، منتجات جلدية ، وأخرى .
- الكاوتشوك ومنتجاته : وتشمل كاوتشوك خام ، أحذية ، اطارات سيارات ، وأخرى .
- المنتجات الكيماوية الأساسية : وتشمل أسمدة آزوتية وفوسفاتية، وحامض كبريتيك ، ومواد دباغة .
- زيوت ودهون غير غذائية : وتشمل زيت بذرة القطن ، زيوت ودهون نباتية وحيوانية وأخرى .
- المستحضرات الدوائية .
- الأصباغ والدهان : وتشمل الورنيش ، البويات ، شمع أرضية .
- الثقاب والكبريت .
- منتجات كيماوية أخرى : وتشمل منظفات صناعية ، صابون ، غراء ، شمع ، حبر ، وأخرى .
- مصنوعات من خامات غير معدنية : وتشمل أسمنت ، حبر ، جبس، زجاج ، رخام ، بلاط ، أخرى .
- صناعات معدنية أساسية : وتشمل حديد غفل ، مسبوكات زهر، مواسير ، أعمدة ، قطبان ، صفيح ، حديد تسليح ، مطروقات ، أسلاك .
- منتجات معدنية : وتشمل مواقد غاز وابرها وعددها ، أدوات صحية ، موازين مكاييل ، نجف وأسلاك ومواسير كهرباء ، قطع غيار سيارات ، مسامير ، أثاث معدني ، أدوات منزلية وغيرها .
- ماكينات غير كهربائية : ماكينات وآلات ، مولدات قوى ، قطع غيار وعدد آلية .
- ماكينات كهربائية : وتشمل مراوح ، أفران ، معدات كهربائية للسيارات والطائرات ، لمبات كهرباء ، راديو ، تليفزيون ، بطاريات ، مصاعد ، أجهزة توليد كهرباء ، أخرى .
- وسائل نقل : وتشمل مراكب وبواخر ، وابورات وعربات سكك حديد ، عربات بضاعة ، سيارات ركوب ، لوريات ، موتوسيكلات، درجات ، طائرات وغيرها .
- صناعات متنوعة : وتشمل آلات علمية وطبية ، عدسات ونظارات، ساعات ومنبهات ، مصنوعات ومجوهرات ، آلات موسيقية ، اسطوانات ، أدوات مكاتب ، أقلام وأصناف أخرى .

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول المفاضلة بين تصدير الأقطان الخام وتصدير الأقطان راجع : دراسة الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى - معهد التخطيط القومى - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - مجلد رقم (٧٢) - مايو ١٩٩٢ - ص ١٨٣ وما بعدها .

(٢١) نفس المرجع لاسابق .

(٢٢) أحمد عادل دبوس : صناعة الألومنيوم فى جمهورية مصر العربية ومشاكل تصديره - المؤتمر القومى للتصدير - لجنة بحوث صادرات الانتاج الصناعى - القاهرة - ٦ أبريل ١٩٨٢، ص ٥٨ الى ص ٥٩ .

(٢٣) خالد أبو اسماعيل : تجميد الخضروات يضاعف صادراتنا الزراعية ، جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٦ ، ص ١١ .

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الجات وآثارها على الاقتصاد المصرى راجع :

- المجالس القومية المتخصصة : دورة أوروجواى ودلالتها للاقتصاد المصرى ، دراسة غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- فاروق شقوير (دكتور) : أهمية التجارة العالمية - ندوة الجات جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٥/٢/٣ .
- سعيد النجار (دكتور) : اتفاقية الجات والاصلاح الاقتصادى فى مصر - جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٤/١/٨ ، ص ٤ .
- كمال الدين رزق : مصر ومنظمة التجارة العالمية - جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٥/٣/٥ .
- وزارة الاقتصاد : الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على السلع غير الزراعية (الصناعية) دراسة غير منشورة - القاهرة - ١٩٩٥ .

(٢٥) تشمل صادرات البترول ومنتجاته وفقا لتصنيف وزارة التخطيط المجموعات السلعية التالية :

- مجموعة استخراج البترول : وتتضمن بترول خام ، غاز طبيعى .
- مجموعة منتجات البترول الفحم : وتتضمن بنزين ، كيروسين ، سولار ، ديزل ، مازوت ، مواد تزييت وتشحيم ، أسفلت ، فحم كوك ، أخرى .

(٢٦) حمدى اليمينى (دكتور) : مستقبل البترول المصرى ، جريدة الأهرام فى ١٩٩٤/١١/١ .

(٢٧) حسين عبدالله (دكتور) : الأزمة العالمية فى أسعار البترول مع اشارة خاصة-لترشيد الطاقة فى مصر ، ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية - معهد التخطيط القومى ، ١١-١٣ يناير ١٩٨٧ ، ص ١٩٩ وما بعدها .

(٢٨) هناك محاولات عديدة لدراسات فى مجالات التجارة الخارجية الاقتراب من وضع استراتيجية ملائمة لتنمية الصادرات يأتى فى مقدمتها :

- نحو استراتيجية للتصدير الصادرة عن بنك تنمية الصادرات المصرية ، وترجع أهمية هذه الدراسة أنها تنطلق من تغير هيكل الانتاج للاستجابة لمتطلبات السوق العالمى من ناحية ، ولعلاج الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصرى من ناحية أخرى ، وتساهم هذه الدراسة الرائدة فى وضع سياسات واضحة لتنمية الصادرات المصرية .

- نحو استراتيجية ملائمة لعلاج عجز ميزان المدفوعات الصادرة عن مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى ضمن دراسة "تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهة (٩٥/١٩٦٠-١٩٧٥) فى أكتوبر ١٩٧٨ ، وترجع أهمية هذه الدراسة أيضا كسابقتها أن الاستراتيجية المقترحة جزء من استراتيجية التنمية الشاملة وتأخذ فى الاعتبار النظام العالمى الجديد ، وتعتمد هذه الاستراتيجية على اختيار النمط الاستثمارى المناسب لتغير هيكل الانتاج لعلاج الاختلالات الداخلية والاستجابة لاحتياجات السوق العالمى ، وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تركز على علاج الاختلال فى ميزان المدفوعات المصرى ، لكنها تحتوى على نواة صالحة للتطوير لاستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية ، وتتسق فى المنهجية مع الدراسة السابقة .

(٢٩) تشير الدراسات المقدمة من كل من المنظمات الدولية والمؤسسات الصناعية والتجارية المصرية الى مؤتمر تنمية القطاع الخاص الذى عقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٩٤ الى انخفاض مستوى الانتاجية ، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق الدولية ، وأدى ذلك الى تناقص مطرد فى أرقام الصادرات على مدى الفوائد الثلاث الأخيرة .

وأيضا راجع فى ذلك دراسة وزارى الاقتصاد حول تقييم الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على السلع الصناعية والمنشور خلاصيتها فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٣ .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل أنظر : حسين محمد صالح : السعة السوقية العالمية والطاقة التصديرية العالمية للدول المنافسة للصادرات الزراعية المصرية معهد التخطيط القومى - ضمن قضايا التخطيط والتنمية فى مصر مجل رقم (٢٧) سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية - القاهرة - ١٩٨٥ .

(٣١) تتراوح مساهمة الصادرات الصناعية المصرية فى الأسواق العالمية بين ٠,٢٪ كحد أقصى لصادرات الغزل والنسيج وحد أدنى ٠,٠٠٥ كصادرات للأسمنت. ولمزيد من التفاصيل راجع :
* معهد التخطيط القومى : بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - مجلد رقم ١٩٩٢ - سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٩ وما بعدها .

(٣٢) راجع فى ذلك دراسات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حول تقييم الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على السلع الصناعية ، والمنشور خلاصتها فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ .

(٣٣) كمال الدين رزق : مؤتمر تنمية صادرات شركات قطاع الأعمال - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وزارة قطاع الأعمال ، ١٦ ، ١٧ يناير ١٩٩٥.

(٣٤) حول المعوقات التى تواجه ترويج وتسويق السلع فى السوق الخارجى راجع الدراسات التالية :
- التسويق الدولى للانتاج ودوره فى تنمية الاقتصاد القومى ، لجنة بحوث التسويق الخارجى والمعلومات - المؤتمر القومى للتصدير - القاهرة - ٦ أبريل ١٩٨٥.

- الاطار التنظيمى للمؤسسات العامة فى مجال التصدير السلع الزراعية ضمن دراسة سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية ، مرجع سابق من ص ٢١٤ الى ص ٢٦١ .
- البناء التنظيمى لقطاع التصدير فى مصر - ضمن دراسة بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية - معهد التخطيط القومى - مرجع سابق - ص ١٠٧ الى ص ١١٩ .

(٣٥) عاطف عبيد (دكتور) : مؤتمر تنمية صادرات شركات قطاع الأعمال وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية - ١٦ ، ١٧ يناير ١٩٩٥ .

(٣٦)

For More details about Reform of Trade Policy in the 1980s in Developing Countries see:

- Vinod Thomas and John Nash: Reform of Trade Policy, Recent Evidence from Theory and Practice, The World Bank, Research observer, Volume 6, Novmber 2, July 1991.

"

Three broad conclusions can be drawn from this review of theoretical and empirical research on trade policies. First, although developing countries have more open and ehtcient trade regimes than a decade ago, the progress of trade policy reform has been slower than anticipated under the reform programs. Some developing countries have reduced quantitative restrictions, but much remains to be done in reducing nominal and effective protection levels. Second, where significant reforms have been credibly implemented along with other complementary reforms, the results in the external sector and in the economy have been positive and sometimes spectacular. And third, the results have often fallen short of expectations. Macroeconomic instability and the absence of complementary policies and conditis have sometimes weakened the supplyresponse.

Three issues need particular attention First, it is important to reduce nominal and effective levels of protection, including tariffs, to improve competitiveness. Second, for increased effectiveness, trade policy reforms should be supported by measures to maintain macroeconomic stability. Policymakers may need to give more weight to the consequences of policy reforms on the Fiscal deficit. And when the inflation rate is very high and variable, stabilization efforts should precede other reforms. Thrid, programs that pay attention to complementary policies,

investments, and institutions are far more effective. Sometimes, internal distortions are so severe that they block the benefits from trade policy reform. These recommendations should improve the economic response to trade policy reforms and in so doing enhance their acceptability. "

المراجع العربية :

- البنك المصرى لتنمية الصادرات : نحو استراتيجية للتصدير - القاهرة بدون، تاريخ - مطبعة الشروق ٠

- البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - أعداد مختلفة ٠

- البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة ٠

- البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٣ ، الطبعة العربية٠

- أحمد الجويلى (دكتور) ، رجاء عبد الرسول (دكتور) : السياسات السعرية والاقتصاد القومى فى جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، "السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى ج.م.ع" - الجزء الأول - القاهرة ١٩٧٨ ٠

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :
  * وسائل تنمية الصادرات المصرية - دراسة تحليلية - (١٩٧٠-١٩٨٠) القاهرة ، مارس ١٩٨٣ .
  * وسائل تنمية الصادرات المصرية - دراسة تحليلية - (١٩٨٠-١٩٨٧) القاهرة ، يونية ١٩٨٨ .

- الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية - سنوات مختلفة٠

- جمال الدين محمد المرسى : تقييم سياسة تسعير الصادرات المصرية ، دراسة تطبيقية على صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة جامعة المنصورة ، المؤتمر العلمى السابع ، ٣-١٤ مارس ١٩٩٠

- جلال عبد المقصود الزربة : تعظيم التصدير محور للتنمية الاقتصادية مؤتمر مصر والقرن الواحد والعشرون ورؤية مستقبلية - نادى التجارة - القاهرة من ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ .

- حسين محمد صالح (دكتور) : تقييم تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادى على القطاع الزراعى المصرى - معهد التخطيط القومى - تحت الطبع، القاهرة ، مايو ١٩٩٤.

_____ : امكانات تنمية الصادرات الزراعية المصرية، معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم (١٤١٦) ، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٥ ٠

_____ : تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى ج.م.ع - الأساليب الحالية وامكانات التطوير - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم (١٤٢١) - القاهرة يوليو ٠ ١٩٨٦

_____ : اتجاهات الواردات السلعية فى مصر فى السنوات (٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤)، معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم (١٥٧٩) - القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٤ .

_____ : دراسة تحليلية للملامح الرئيسية للزراعة المصرية وبدائل المستقبل - معهد التخطيط القومى - ورقة عمل رقم (٥٥) - اكتوبر ١٩٨٧ ٠

_____ & جلال ندا :استخدام جداول المدخلات والمخرجات فى تخطيط التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية - المؤتمر الدولى الثالث عشر للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية - جامعة المنوفية - ١٩٨٨ ٠

_____ & عادل هندى (دكتور) : دراسة تحليلية لعرض وطلب الأرز فى ج.م.ع خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٨٥) موتمر الأرز الدولى الثانى - المؤسسة المصرية العامة للمضارب - القاهرة - ١٩٧٤ ٠

- خسين عبد الله (دكتور) : الأزمة العالمية فى أسعار البترول مع اشارة خاصة لترشيد الطاقة فى مصر - ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية - معهد التخطيط القومى القاهرة من ١١-١٣ يناير ١٩٨٧.

- حمدى البمبى (دكتور) : مستقبل البترول المصرى - جريدة الأخبار فى ١٩٩٤/١١/١ .
: مبارك والتحديات البترولية فى ١٢ عاما - الأهرام الاقتصادى، ٤ أكتوبر ١٩٩٣.

- سعد نصار (دكتور)، محمد كمال سليمان (دكتور) : السياسات السعرية المزرعية لأهم المحاصيل الحقلية التصديرية فى مصر - مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية المصرية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - القاهرة، سبتمبر ١٩٨٠.

- سعد نصار (دكتور) : السياسة السعرية والانتاج الزراعى - ندوة السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى جمهورية مصر العربية - الجزء الأول - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - القاهرة ، ١٩٨٧

- سمير طوبار (دكتور) : القضايا الكلية فى تنفيذ وتنسيق برامج الاصلاح الاقتصادى - وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضى - القاهرة ، ١٩٩٤ .

- محمد كامل ريحان (دكتور) : دراسة تحليلية لمحددات الطلب على الواردات الكلية ومجموعات الغذاء الرئيسية فى دولة الامارات العربية المتحدة ، المؤتمر الدولى الخامس للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية - المجلد الخامس من ٢٩ مارس الى ١٣ أبريل ١٩٨٠.

- محمد كامل ريحان (دكتور) ، محمد محمود رزق (دكتور) : دوال الطلب للأقطان المصرية فى الأسواق المحلية وبعض الأسواق العالمية - معهد التخطيط القومى - مذكرة رقم (١٠٤٥) ، نوفمبر ١٩٧٣ .

- محمود عبد العزيز : تعظيم الصادرات - قضية انتعاش الاقتصاد المصرى - مؤتمر مصر والقرن الحادى والعشرون ، رؤية مستقبلية - نادى التجارة - القاهرة من ٢١ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ .

- عبد الله درويش : سياسات التصنيع فى الماضى والحاضر والمستقبل، لجنة التخطيط لعام ٢٠٠٠ ، المجلد الثانى ، معهد التخطيط القومى بدون تاريخ ٠

- عبد الفتاح الحيالى : دورة أورجواى والعالم الثالث ، حساب المكسب والخسارة، السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٩٤ ٠

- عبد المطلب على : الصادرات الصناعية فى مصر ووسائل تنميتها، المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة أسيوط - العدد (١٢) - ١٩٨٧ ٠

- عمر حلمى : جولة أورجواى ، التحديات أمام الدول النامية ، السياسة الدولية ، ابريل ١٩٩٤ ٠

- عفاف عبد العزيز (دكتورة) : دور الصادرات الزراعية فى التنمية الاقتصادية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - القاهرة - سبتمبر ١٩٨٠.

- عثمان الخولى (دكتور) ، حسين خضر (دكتور) : دور الزراعة فى الاقتصاد القومى فى جمهورية مصر العربية ، الأهداف والامكانات والمحددات- ندوة السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى جمهورية مصر العربية- الجزء الأول - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - القاهرة ١٩٨٧.

- نجوى على خشبة : القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، القاهرة ، ١٩٨٩.

- نرمين السعدنى : دورة أورجواى وانعكاساتها على الدول النامية، السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٤ ٠

- يوسف والى (دكتور) وآخرون : استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات - المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٨٢ .

المؤتمرات والندوات :

- المؤتمر القومى للتصدير - وزارة الاقتصاد والتجارة الدولية - مركز تنمية الصادرات ، القاهرة - ٦ أبريل ١٩٨٥ ٠

- مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية المصرية - مركز البحوث الزراعية- معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٠ ٠

- ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية - معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، من ١١ الى ١٣ يناير ١٩٨٧ ٠

- مؤتمر مصر والقرن الواحد والعشرون ، رؤية مستقبلية ، نادى التجارة، القاهرة ، ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ ٠

- مؤتمر تنمية صادرات قطاع الأعمال بالتعاون بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وزارة قطاع الأعمال - ١٦،١٧ يناير ١٩٩٥ ٠

- ندوة السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى جمهورية مصر العربية- جزئين - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، القاهرة - ١٩٨٧ ٠

معهد التخطط القومى - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر :

- تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز وسياسات مواجهته (٦٩/ ٧٠ - ١٩٧٥) - مجلد رقم (٧) - أكتوبر ١٩٧٨.

- سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية - مجلد رقم (٢٧) - نوفمبر ١٩٨٥ ٠

- الآفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر - مجلد رقم (٢٨) - نوفمبر ١٩٨٥ ٠

- سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الأولى - مجلد رقم (٥١) - مايو ١٩٩١ .

- سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الثانية - مجلد رقم (٥٩) - نوفمبر ١٩٩٠ .

- بحث أثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعاسكاتها الاقتصادية - مجلد رقم (٦٠) - ديسمبر ١٩٩٠ .

- الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى - مجلد رقم (٧٢)، مايو ١٩٩٢ .

- بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية - مجلد رقم (٧٤)- سبتمبر ١٩٩٢ .

- الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى - مجلد رقم (٨١) ، مايو ١٩٩٣ .

وزارة التخطيـــط :

- الاستراتيجية العامة للتجارة والمال ، المجلد الثالث من مشروع الخطة الخمسية (٨٠/٨١-١٩٨٥/٨٤) - القاهرة - أغسطس ١٩٨١ .

- الاطار التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٣/٨٢ ١٩٨٧/٨٦) الجزئين الأول والثانى - القاهرة ١٩٨٢ .

- الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١) الجزء الأول - المكونات الرئيسية والقطاعية - أبريل ١٩٨٧ .

- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٢/٩١ - العام الخامس من الخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١) الجزء الأول - المكونات الرئيسية والقطاعية للخطة - أبريل ١٩٩١ .

- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣/٩٢ ١٩٩٧/٩٦) وخطة عامها الأول ١٩٩٣/٩٢ - المجلد الأول - المكونات الرئيسية - أبريل ١٩٩٢ .

- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٥/٩٤ - العام الثالث من الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦) المجلد الأول - المكونات الرئيسية - أبريل ١٩٩٤ .

- التقارير السنوية لمتابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المراجع الأجنبية :

1. Balassa Bela: Economic Incentives and Agricultural Experts in Developing Countries, Paper Pressented at the Eighth Congress of the International Economic Association, New Delhi, 1986.

2. Bergaman, Joel: Commercial Policy, Allocative Efficiency, and X-Efficiency, Quartirly Journal of Economic Aug. 1988.

3. Chenery, Hollis, Sherman Robioson and Moises Syrquins Industrialization and Growth, a Comparative study, New Yourk, Oxford University Press, 1986.

4. Grossman Gene M., and E. Helpman, Comparative Advantage and Long-Run Growth, NBEER Working Paper 2809. Cambrige, Mass: National Bereu of Economic Research 1989.

5. Kavossi, R: Export Expantion and Economic Growth, Further Emplirical Evidance, Journal of Development Economics, 1984.

6. Krugman, Paul R. Strategic Trade Policy and the New International Economics, Cambridge Mass, MIT Press, ed., 1987.

7. Schas Jeffreg: Trade and Exchange Rate Policies in Growth-Oriented Adjustment Programs, Harvard University, Department of Economics, Cambridge, Mass. Processed. 1987.

8. Vinod Thomas and John Nash: Reform of Trade Policy, Recent Evidence from Theory and Practice, The World Bank Research Observer, Vol. 6, No. 2, July 1991.

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة